الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

الموضـــــــوع

إستخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

إعداد الطالب:
لونيس نعيم

إشراف الأستاذ الدكتور:
تومي ميلود

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	هيئة الإرتباط	الصفة
د. تومي إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
ا/د. تومي ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقررا
د. العمري أصيلة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. عزوز ميلود	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د. زين يونس	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
د. عوادي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

« قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ »

(سورة البقرة: الآية 32)

إهداء

إلى والداي، أغلى ما أملك في الوجود، حفظهم الله ورعاهم.

إلى زوجتي الكريمة وإبنتاي الغاليتين فاطمة وشريــفة.

إلى إخوتي وعائلاتهم والكتكوتة ألاء، وفقهم الله لكل خير.

إلى العائلتين الفاضلتين " لونيس " و" علاق".

إلى كل هؤلاء، أهدي عملي المتواضع.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أصبغ علينا نعمة ظاهرة وباطنة، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور تومي ميلود أشكره على قبوله الإشراف على تأطيري وعلى كل التوجيهات والملاحظات القيمة التي قدمها لي.

كما أتوجه بالشكر لكافة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لقبولهم تقييم ومناقشة الأطروحة.

ألف شكر للأستاذة كردودي سهام على كل المساعدات التي قدمتها لي.

أشكر عمال مصلحة المحاسبة في مؤسسة – جيجل الكاتمية للفلين –

فخرالدين كيموش، أمين عنان، كريم عليان.

قائمة المختصرات

الإختصار	المصطلح
AS	**A**ccounting **S**ystem
AAA	**A**merican **A**ccounting **A**ssociation
AICPA	**A**merican **I**nstitute of **C**ertified **P**ublic **A**ccountants
AP	**A**nalytical **P**rocedures
FASB	**F**inancial **A**ccountin **S**tandards **B**oard
IAS	**I**nternational **A**ccounting **S**tandars
ICS	**I**nternal **C**ontrol **S**ystem
IFA	**I**nternational **F**ederation **A**ccounting
SAS	**S**tatements on **A**uditing **S**tandars

إستخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين-

إعداد

لونيس نعيم

الأستاذ المشرف
أ/د تومي ميـــلود

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية، وذلك بإبراز مفهومها وأنواعها والأساليب المعتمدة عند الإستعانة بها في عملية التدقيق، وكذا معوقات وصعوبات إستخدامها.

لتحقيق هذه الأهداف قمنا بإجراء دراسة تطبيقية على حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفين، إستخدمنا أساليب مراجعة تحليلية بسيطة متمثلة في النسب المالية للفترة 2014-2018، وإستخدمنا أساليب أكثر تقدما كتحليل الإنحدار والسلاسل الزمنية للفترة 2014-2017 وكانت بيانات هذه الفترة شهرية، هذا بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية spss25 وبرنامج Eviews9.

خلصت الدراسة إلى أن المراجعة التحليلية تساهم في تحسين عملية تدقيق الحسابات من خلال رفع مستوى كفاءة وفاعلية عملية التدقيق بإختصار الوقت اللازم لأداء العملية وتخفيض تكلفتها، كما خلصت الدراسة أن إستخدام أساليب المراجعة التحليلية المتقدمة كتحليل السلاسل الزمنية كان أكثر مساهمة في تحسين عملية التدقيق من تلك الأساليب البسيطة كتحليل النسب وتحليل الإنحدار البسيط، كما توصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات في الجزائر أغلبهم لا يستعينون بأساليب المراجعة التحليلية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة التحليلية، تدقيق الحسابات، النسب المالية، تحليل الإنحدار، تحليل السلاسل الزمنية.

Abstract

This study aims to identify the impact of the use of analytical procedures in the audit process of the accounts of the economic institution, highlighting the concept, types and methods adopted during the audit, as well as the obstacles and difficulties that come with its use.

To achieve these objectives, we conducted a study applied to the calculations of the Jijel Katimiya for cork, We used simple analytical procedures represented in financial ratios for the 2014-2018 period, as well as more advanced methods such as regression analysis and time series for the 2014-2017 period.

The study concluded that the analytical review contributes to the improvement of the audit process by increasing the level of efficiency of the audit process by reducing the time required to execute and reduce their cost, The study concluded that the use of advanced analytical procedures such as time series analysis contributed more to the improvement of the audit process than simple methods such as ratio analysis and simple regression analysis, The study also revealed that most auditors in Algeria do not use analytical procedures .

keywords: analytical procedures, Audit, the financial ratios, regression analysis, Time series.

مقدمة

إن الفضائح المالية التي ضربت الإقتصاد العالمي أجبرت المؤسسات على إعطاء الضمانات الكافية لمتعامليها ولمستخدمي بياناتها المالية لضمان بقائها واستمراريتها، هذا الاستمرار مرهون بمدى عدالة وصدق قوائمها.

في ظل الظروف التي أعقبت انهيار شركات عالمية مثل (Worldcom, Enron) في الولايات المتحدة، حاولت المنظمات المهنية فهم الأسباب الحقيقية وراء هذه الانهيارات فتوصلت التحقيقات إلى إتباع بعض المؤسسات لطرق محاسبية احتيالية وغير صادقة بتواطؤ بعض مكاتب التدقيق المعروفة على غرار مكتب Artur Andersen الذي ارتبط اسمه بفضيحة شركة Enron، ومن المفروض أن شركات التدقيق من خلال عملية التدقيق التي تقوم بها تبدي رأيها الفني عن مدى عدالة القوائم المالية المقدمة من طرف الإدارة بكل صدق وحيادية بعيدا عن المجاملات والتحريفات التي تسببت في زعزت الإقتصاد العالمي.

إتضح جليا خلال هذه الفترة أهمية التدقيق ومكانة المدقق في الحياة الإقتصادية بشرط توفر الأمانة والكفاءة في الشخص الموكل إليه المهمة، مما خلق التنافس بين أصحاب المهنة وأصبح كل مدقق يحاول تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأقل الأتعاب المطلوبة من خلال إستخدامه لأساليب وإجراءات فعالة، ومنها الأساليب الإحصائية والرياضية التي تعتمد على تحليل العلاقات والنسب الهامة ودراسة الاتجاهات بين البيانات المالية وغير المالية بالإضافة إلى استخدام المقارنات البسيطة للبيانات المالية للمؤسسة محل التدقيق مع بيانات مالية لمؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع.

تعرف هذه الأساليب والمقارنات بالمراجعة التحليلية، التي زاد الاهتمام بها لما تمتاز به من خصائص تساعد المدقق في مختلف مراحل عملية التدقيق، كما أن المنظمات المهنية أصدرت معايير خاصة بالمراجعة التحليلية وأوجبت على المدققين استخدامها للوصول إلى أدلة وقناعات حول البيانات المراد تدقيقها.

أولا: مشكلة الدراسة

إن طرق التدقيق المتبعة حاليا من قبل مدققي الحسابات الجزائريين لم تعد تواكب التطور الكبير في حجم النشاط الاقتصادي وخاصة في السنوات الأخيرة، فقد شهدت عدة قطاعات صناعية تطورا ملحوظا بعد حصولها على امتيازات وتحفيزات من قبل الدولة، هذا ما أدى إلى زيادة حجم المعاملات وتشعبها، الأمر الذي دفع بالمجلس الوطني للمحاسبة بإصدار المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وهذا لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري، ومن بينها المعيار 520: تحت عنوان الإجراءات التحليلية.

مما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية التي ستدرس على النحو التالي:

كيف يتم استخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الاقتصادية ؟

تندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما هي المراجعة التحليلية؟ وما هي مراحل تطبيقها؟
2- ما هي أساليب استخدام المراجعة التحليلية؟
3- هل تعتبر عملية تدقيق الحسابات عملية منتظمة أم أنها عملية إرتجالية؟
4- ما هو أثر استخدام أساليب المراجعة التحليلية على عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية؟
5- هل يتم استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الاقتصادية جيجل الكاتمية للفلين؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمعالجة التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية نحاول وضع الفرضيات التالية:

- تستخدم المراجعة التحليلية في المرحلة النهائية لعملية التدقيق.
- تعتمد المراجعة التحليلية فقط على الأساليب الإحصائية البسيطة.
- تعتبر عملية تدقيق الحسابات عملية منتظمة.
- يؤدي استخدام المراجعة التحليلية إلى تحسين عملية التدقيق.
- لا يتم إستخدام المراجعة التحليلية عند القيام بعملية تدقيق حسابات جيجل الكاتمية للفلين.

ثالثا: أهمية الموضـــوع

يستمد هذه الموضوع أهميته من ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع على المستوى المحلي ويستمد هذا الموضوع أيضا أهميته لأنه جاء في وقت زادت فيه الحاجة لمثل هذه الإجراءات الحديثة التي تسمح بإضفاء المزيد من المصداقية والشفافية على المعلومات المالية، خصوصا بعد الفضائح التي ضربت الإقتصاد الجزائري كفضيحة سوناطراك وفضيحة الطريق السيار شرق-غرب وكذا فضائح مصانع تركيب السيارات.

ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة إصدار المجلس الوطني للمحاسبة ولأول مرة في مارس 2017 معايير التدقيق في الجزائر والتي تتضمن المعيار 520 الإجراءات التحليلية فهذه الدراسة سوف توضح كيفية تطبيق مختلف أساليب المراجعة التحليلية في عملية التدقيق.

رابعا:منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

قسمت هذه الدراسة إلى جانبين، الجانب الأول نظري قمنا من خلاله بعرض معظم المعلومات حول التدقيق والمراجعة التحليلية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمسح المكتبي لمختلف المراجع من كتب ومجلات ومقالات ومداخلات... إلخ.

أما الجانب الثاني من الدراسة، اعتمدنا على منهج دراسة حالة الذي يسمح بفهم مختلف جوانب الموضوع وإبراز أبعاده وتحديد ما عرض في الجانب النظري ومحاولة تطبيقه في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين، من خلال إجراء مقابلات وتحليل مختلف الوثائق والمعلومات التي تحصلنا عليها من المؤسسة محل الدراسة، كما قمنا باستخدام أساليب إحصائية من خلال معالجة البيانات اعتمادا على البرامج الإحصائية **Spss** و**Eviews** .

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لأسباب عدة ذاتية وموضوعية:

- محاولة وضع دراسة جديدة في يد الطلاب وذلك بغرض معرفة واقع تدقيق الحسابات والإجراءات الحديثة في الجزائر.
- رغبة الباحث في دراسة موضوع جديد في الجزائر.
- ضرورة الاستعانة بالمراجعة التحليلية من قبل المدقق لكونها مهمة في عملية التدقيق.
- حداثة الموضوع ونقص الدراسات في هذا المجال من البحث في الجزائر إضافة إلى عدم تطبيق المراجعة التحليلية عند قيام المدققين بعملية تدقيق الحسابات رغم أهميتها.

سادسا: أهداف الدراسة

- سنسعى من وراء هذه الدراسة لإبراز أهمية استخدام إجراءات المراجعة في التدقيق ودورها في كشف الأخطاء والتلاعبات فهدف هذه الدراسة الرئيسي هو الوقوف على واقع استخدام المراجعة التحليلية في عملية التدقيق التي يقوم بها المدققين الجزائريين.
- محاولة إبراز أهم أساليب المراجعة التحليلية المستخدمة في عملية التدقيق.
- محاولة إبراز دور إجراءات المراجعة التحليلية في تحسين جودة عملية التدقيق.
- محاولة تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين وتفعيل دورها في تحسين عملية التدقيق.

سابعا: صعوبات الدراسة

نظرا لحداثة الموضوع صادفتنا بعض الصعوبات منها:

- قلة المراجع في مجال المراجعة التحليلية، فأغلب المراجع المتوفرة في ميدان التدقيق لا تتناول المراجعة التحليلية بشكل مفصل.
- عدم تطبيق المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات والمؤسسات في الجزائر.

ثامنا:حدود الدراسة

هناك حدود مكانية وحدود زمنية

- الحدود المكانية تتمثل في المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين، هذه المؤسسة تقع في بلدية جيجل وبالتحديد في الطريق الرابط بين بجاية وجيجل.
- أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة ما بين 2014 و2018.

تاسعا: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على عدة دراسات ذات صلة بموضوع بحثنا، نذكر منها:

1. دراسة غسان سعيد باجليدة، **مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية "دراسة ميدانية"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك، الأردن،2006.

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أهم طرق وأساليب إجراءات المراجعة التحليلية المستخدمة من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية، ومدى إدراك المدققين في الجمهورية اليمنية للمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم 520 الخاص بالإجراءات التحليلية، كذلك التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المدققين في اليمن والتي تحد من إستخدامهم لهذه الإجراءات.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أبرزها:

- يستخدم مدققوا الحسابات في الجمهورية اليمنية إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة بشكل عام وأكثر الأساليب إستخداما هو مقارنة أرصدة حسابات السنة الحالية مع أرصدة السنة السابقة يليها فحص الحسابات وموازين المراجعة، بينما جاء إستخدام الأساليب المتعلقة بمقارنة المعلومات المالية مع نفس المعلومات لمؤسسة أخرى في نفس القطاع ومقارنة الموازنات التقديرية مع النتائج الفعلية للمؤسسة محل التدقيق في آخر القائمة من حيث درجة الإستخدام.
- لا يتم إستخدام المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات اليمنيين بشكل عام.
- يتم إستخدام المراجعة التحليلية في كل مراحل عملية التدقيق.

2. دراسة صديق سبيل آدم منصور، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة التحليلية وأثرها على جودة المراجعة "دراسة تطبيقية تحليلية على شركة سكر كنانة المحدودة"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2007.

هدف الباحث إلى إبراز مفهوم المراجعة التحليلية وأهدافها، كما إقترح مجموعة من أساليب المراجعة التحليلية لتطوير كفاءة وفعالية الفحص الضريبي، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

- تسهم القوائم المالية للمؤسسات الصناعية الكبرى في إعطاء صورة واضحة لتعدد العمليات الحسابية التي يجب إخضاعها للمراجعة التحليلية بإعتبار مشكلة البحث الرئيسية لكبر حجمها وتعدد عملياتها الحسابية ولمحدودية فترة التدقيق وتحقيق جودة التدقيق.
- الإيضاحات والمؤشرات التي تبرزها النسب المئوية في تحليل العمليات الحسابية من داخل القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة للموقف المالي للمؤسسة، وقد أبرزه الباحث بصورة إجمالية إضافة لتحليل نقطة التعادل ومقاييس الأدء الإداري من خلال القيمة الإقتصادية المضافة لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة.
- الرقابة الداخلية الجيدة القادرة على أداء التحليل المناسب لبنود العمليات المحاسبية في المؤسسة، تعتبر الضمان الوافي لتحقيق المراجعة التحليلية على الوجه الأكمل في المؤسسات الكبرى التي تتعدد فيها العمليات الحسابية بصورة تحتاج لعامل الزمن، وتستطيع الرقابة الداخلية أن توفر ذلك الزمن وتحقق جودة التدقيق.
- تحقق المراجعة التحليلية جودة التدقيق بإعلائها قيم الإفصاح والشفافية وكافة الإيضاحات المناسبة، وتساعد تلك القيم المدقق الخارجي على تحقيق مهمة التدقيق في الفترة المحددة بالصورة الصحيحة المطلوبة.

3. محمد ثقل علي الهاجري، **مدى إعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق " بحث تطبيقي على مكاتب التدقيق في دولة الكويت**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2007.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق وإعتماد المدقق الكويتي أسلوب المراجعة التحليلية كمنهج علمي في عملية التدقيق ومدى إعترافه بأهمية إجراءات المراجعة التحليلية كأداة أساسية في تنفيذ عملية التدقيق؟

توصل الباحث إلى أن:

- مدققي الحسابات في دولة الكويت يستعينون بإجراءات المراجعة التحليلية عند تنفيذهم لخطة المراجعة.

4. دراسة صفوان خليل حسينو، **دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة "دراسة ميدانية"** مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى توضيح إمكانية الإستفاذة من المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة في مراحلها المختلفة، بالإضافة إلى معرفة الإجراءات التحليلية التي تساعد أكثر على تخفيض المخاطر في كل مرحلة من المراحل، فضلا عن إبراز الجوانب النظرية المتعلقة بالمراجعة التحليلية ومخاطر المراجعة.

إستنادا إلى الجانب النظري والميداني للدراسة توصل الباحث لمجموعة من النتائج اهمها:

- للمراجعة التحليلية مسارها الخاص بها والذي يبدأ بالحصول على البيانات والمعلومات ووضع التوقعات، ويمر بتقدير دقة تلك المعلومات وتحديد الإنحرافات وتحري أسبابها وينتهي بتوثيق تلك الخطوات.
- هناك عدة وسائل تساعد على تخفيض مخاطر المراجعة كالتخطيط لعملية المراجعة، والأخذ في الإعتبار المؤشرات التحذيرية ومعرفة وتحديد المناطق الأكثر عرضة للأخطاء، وإستخدام إجراءات المراجعة بكفاءة.

5. دراسة مسعود محمد إمريود، **إستخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي في الجماهيرية الليبية** "**دراسة تطبيقية للشركة الليبية للحديد والصلب**"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الفحص الضريبي وأنواعه والمراحل التي يمر بها، ودراسة المشاكل التي يعاني منها نظام الفحص الضريبي في ليبيان وكذا تبيان مفهوم الفحص التحليلي والأساليب التي يعتمد عليها وأثر إستخدام أساليب الفحص التحليلي على فاعلية نظام الفحص الضريبي.

من خلال الدراسة التي قام بها الباحث توصل إلى النتائج التالية:

- يؤدي تطبيق أساليب الفحص التحليل إلى تقليل نطاق الفحص من خلال تحديدها لماهية البنود التي تحتاج إلى فحص تفصيلي من قبل الفاحص الضريبي، حيث يقصر الفاحص الضريبي فحصه على البنود التي أثبت الفحص التحليلي عدم معقوليتها وبها إنحرافات جوهرية.
- إستخدام أساليب الفحص التحليلي يؤدي إلى رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي.

6. دراسة صبحي سعيد علي القرطبي، **تقييم الإجراءات التحليلية في التدقيق في الجمهورية اليمنية** "**دراسة ميدانية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك الأردن، 2012.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية الإجراءات التحليلية التي يمارسها مدققي الحسابات الخارجين في الجمهورية اليمنية في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق، كذلك بيان مدى فاعلية الإجراءات التحليلية التي يمارسها مدققي الحسابات الخارجيين في الجمهورية اليمنية في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن إجراءات المراجعة التحليلية فعالة في تخطيط توقيت ونطاق عملية التدقيق، وذلك من خلال زيادة المعرفة بعمليات المؤسسة الإقتصادية وتحديد الجوانب المهمة لإعطائها المستوى الملائم من التركيز والفحص، وكذلك تركيز المدقق على البنود التي تظهر إختلافات جوهرية وتحتاج إلى إختبارات إضافية.
- إن إجراءات المراجعة التحليلية التي يقوم بها المدقق فعالة في التأكد من توافق السياسات المطبقة مع الخطط والإجراءات والقوانين المحلية والنظام الداخلي للمؤسسة، والتأكد من معقولية الأرصدة الإفتتاحية لحسابات الميزانية عند البدء بعملية التدقيق.
- إن الإجراءات التحليلية في التدقيق فعالة في الكشف عن المخاطر المحيطة بالمؤسسة، وذلك من خلال تركيز المدقق على مدى موثوقية نظام الرقابة الداخلي في المؤسسة لإعداد المعلومات المالية، وكذلك التأكد من وجود قيود على التصرف في أصول المؤسسة ومن وجود إلتزامات محتملة على المؤسسة في المستقبل القريب.
- أن الإجراءات التحليلية في التدقيق فعالة في تخفيض تكالف عملية التدقيق من خلال إختصار الوقت والجهد الازمين لإنجاز مهمة التدقيق.

عاشرا: موقع البحث من الدراسات الأخرى:

يختلف موضوع دراستنا عن الدراسات السابقة التي تم عرضها في الآتي:

- أن الدراسات السابقة تمت في بلدان عربية غير الجزائر، بالإضافة إلى حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات التي تناولته في الجزائر، ولم تكن هناك معايير مرجعية يستند إليها مدققي الحسابات الجزائريين حتى سنة 2017 أين تم إصدار معيار جزائري خاص بالمراجعة التحليلية.
- كذلك معظم الدراسات التي تناولت موضوع المراجعة التحليلية كانت دراسات ميدانية تعتمد على الإستبيان، أما هذه الدراسة تتميز بالتطبيق العملي لأساليب المراجعة التحليلية البسيطة من خلال النسب المالية والمتقدمة من خلال تطبيق تحليل الإنحدار والسلاسل الزمنية.
- تناولت هذه الدراسة المراجعة التحليلية بمفهوم أشمل في تحسينها لعملية تدقيق الحسابات من خلال تخفيض مخاطر التدقيق وزيادة جودة عملية التدقيق وكذا الرفع من كفاءة وفاعلية عملية التدقيق عند الإستعانة بالمراجعة التحليلية ودورها أيضا في تخفيض الوقت والجهد المبذولين لإتمام عملية تدقيق الحسابات، أما الدراسات الأخرى فتناولت موضوع المراجعة التحليلية بشكل محدد وجزئي.

أحد عشر: هيكلة الدراسة

للإلمام بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة نظرية وفصل تطبيقي، حيث تم في مقدمة الدراسة طرح التساؤل الرئيسي وعرض الفرضيات وتبيان الأهداف.

الفصل الأول المعنون بـــ: المراجعة التحليلية فقد تم التطرق فيه إلى مدخل المراجعة التحليلية والذي تضمن مفهوم المراجعة التحليلية وإبراز المراجعة التحليلية كمعيار من معايير التدقيق الدولية وأهداف المراجعة التحليلية كذلك تم توضيح أنواع المراجعة التحليلية والأساليب المستخدمة أثناء القيام بها.

الفصل الثاني المعنون بـــ: التدقيق المحاسبي الذي تناولنا فيه مفهوم التدقيق وأنواعه والعناصر الرئيسية للتدقيق المحاسبي والخطوات الواجب إتباعها لأداء عملية التدقيق المحاسبي.

الفصل الثالث المعنون بـــ: إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية قمنا من خلاله بالتطرق لعموميات حول المؤسسة الإقتصادية، مراحل عملية التدقيق التي يستعان فيها بالمراجعة التحليلية والخطوات المتبعة في أدائها وأيضا المعوقات التي تحول دون تطبيقها، كما أوضحنا دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر عملية التدقيق ودورها في تحسين عملية التدقيق.

الفصل الرابع والتطبيقي المعنون بـــ: مساهمة المراجعة التحليلية في تحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين، حيث تناول تعريف مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين وواقع المراجعة التحليلية وعملية تدقيق الحسابات في المؤسسة، وفي الأخير توضيح مساهمة إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين.

أتممنا الدراسة بخاتمة أبرزت أهم النتائج المتحصل عليها من الجانبين النظري والتطبيقي بما في ذلك نتائج إختبار الفرضيات، وقدمنا مجموعة من التوصيات وإقتراح آفاق البحث المستقبلية التي من شأنها إثراء موضوع المراجعة التحليلية.

الفصل الأول:

المراجعة التحليلية

تمهيد:

لقد ظهرت عدة توجهات من قبل جهات مهنية حول إستخدام أساليب التحليل المتمثلة في تحليل النسب ودراسة الاتجاهات فضلا عن أساليب أخرى، كتحليل الإنحدار وتحليل السلاسل الزمنية في عملية التدقيق المحاسبي، تعرف بالمراجعة التحليلية وإستخدام هذه الأساليب يعد تطورا نوعيا لمهنة التدقيق.

تقوم المراجعة التحليلية على دراسة وتحليل الأرقام التي تتضمنها الحسابات المختلفة والنظرة الفاحصة لكل ما تحتويه من دلالات، ويتم التوقف عند الأمور الشاذة وغير العادية التي قد تظهرها السجلات وفحصها فحصا دقيقا وبالشكل الذي يسمح بإبداء رأي سليم حول القوائم المالية، فما هي المراجعة التحليلية؟ ماهي أنواعها؟ وماهي الأساليب المستخدمة عند الإستعانة بها؟.

المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة التحليلية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم أساسية حول المراجعة التحليلية، من خلال إبراز مراحل تطورها ومفهومها وكذا أهداف إستخدامها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية

الفرع الأول: تعريف المراجعة التحليلية

لقد تم تناول المراجعة التحليلية من قبل جهات مختلفة وبمسميات عدة تختلف باختلاف تلك الجهات ولكن تعرب جميعها عن إستخدام الأساليب التحليلية في التدقيق، من هذه المسميات الإستعراض التحليلي، المراجعة التحليلية، الإجراءات التحليلية، إجراءات الفحص التحليلي، معيار المراجعة الدولي 520.

كما أنه تم تناول مفهوم المراجعة التحليلية من عدة جوانب، فقد تم تعريفها في أدبيات المحاسبة بمصطلحات مختلفة منها:[1]

المراجعة القياسية: تنطلق من المقاييس العامة التي يعتمد عليها المدقق لتوقع حالة المؤسسة محل التدقيق حيث يضع برنامج التدقيق استنادا لذلك.

مراجعة الكفاءة: نظرا لأهميتها بتحديد مستوى كفاءة المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضعها من خلال نشاطها السابق، إضافة إلى قيامها بتقييم أداء المؤسسة ومستوياتها الإدارية المختلفة ولذلك سميت مراجعة الكفاءة.

لقد عرفها معيار المراجعة الأمريكي رقم 520 على أنها: "تحليل النسب والمؤشرات المهمة وبحث التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها كما تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة".[2]

عرفت المراجعة التحليلية كذلك بأنها: "عبارة مع مجموعة من الأساليب والنسب المالية، تحليل الإتجاهات الانحدار، ... إلخ التي تـجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنــة العلاقات المختلفة بيـــن عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية فإذا أظهرت هذه البنود رصيدا منطقيا ومعقولا فإن هذا الوصف الذي جرى

---

[1] أحمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، **أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق (دراسة ميدانية)**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد 4، 2007، ص 486.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة للمراجعة**، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003، ص 189.

لها يعتبر مراجعة تحليلية".[1]

عرفها ألفين أرينز، جيمس لوبك بأنها: "عملية تقييم للمعلومات المالية من خلال دراسة العلاقة الممكنة بين البيانات المالية ببعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية ويتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المدقق".[2]

كما يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها: "الإختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المدقق للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغيرات الجوهرية وعدم وجود التغيرات المتوقعة المحددة كنتيجة لهذه الدراسة والتقييم والمقارنة".[3]

عرفت أيضا المراجعة التحليلية:" أنها عملية تقييم للمعلومات المالية لدراسة العلاقة بين كل من البيانات المالية وغير المالية، وتشمل المراجعة التحليلية كذلك بحث التقلبات والعلاقات التي تم تحديدها والتي لا تتفق مع المعلومات الأخرى المناسبة أو تنحرف إلى حد كبير عن المبالغ المالية التي يتم التنبؤ بها ".[4]

كما أن مفهوم المراجعة التحليلية يحوي بين طياته الإستعراض والتصفح والتتبع للبحث عن مدى دقة رصيد الحساب، ومحاولة إيجاد العلاقة والإرتباط بين رصيد هذه الحسابات المالية محل التدقيق.

ومما سبق ذكره من تعريفات يمكن القول بأن المراجعة التحليلية: "طريقة معاصرة يتم إستخدامها في كافة مراحل عملية التدقيق المحاسبي من خلال مجموعة أدوات غير كمية منها والكمية، وذلك لدراسة العلاقة بين عدد من بنود القوائم المالية أو لغرض التنبؤ بأرصدة تلك البنود للوصول إلى أدلة وقناعات حول صحة ومصداقية البيانات المعدة من طرف الإدارة".

من خلال ما سبق يتضح لنا أن المراجعة التحليلية تقوم على فرضيتين أساسيتين هما:

- **وجود علاقة بين بيانات المؤسسة:** نظرا لقيام المحاسبة على أساس القيد المزدوج، هناك إتجاه لوجود ترابط بين البيانات التي يظهرها نظام محاسبي سليم يؤدي الغرض من وجوده بدقة وأمانة، وهذا الترابط بين البيانات يؤدي إلى زيادة ثقة المدقق في هذه البيانات ويعتبر دليل من أدلة الإثبات التي تتطلبها معايير العمل الميداني ومن ثم فإن المراجعة التحليلية ترتكز على أساس منطقي وهو أن هناك علاقة

---

[1] أمين السيد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص 123.

[2] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 254.

[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 190.

[4] أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد وفق المعايير الدولية للتدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص456 – 457.

إرتباط بين أرصدة الحسابات، إذ تتوقف قيمة بعض أرصدة الحسابات عل قيمة بعض الأرصدة الظاهرة للحسابات الأخرى، ولهذا فإن الخطأ في حساب معين سوف يسبب حتما خطأ مقابل في حساب آخر فمثلا المغالاة في قيمة مخزون آخر المدة تؤدي حتما إلى تدنيه تكلفة البضاعة المباعة، وبالتالي المغالاة في صافي الدخل ومن ثم فإن عدم تحقق الإرتباط أو العلاقة التبادلية المنشودة بين البيانات يتطلب –وقف المراجعة التحليلية– ضرورة بحث الموضوع والتحري عن الأسباب المؤدية لذلك مما يسهل عملية اكتشاف الأخطاء. [1]

- **إستمرار ظهور العلاقة بين بيانات المؤسسة:** إن الغرض الأساسي من وراء تطبيق المراجعة التحليلية هو توقع المدقق بطريقة معقولة وجود علاقات بين البيانات وإستمرار وجود هذه العلاقة، بشرط عدم وجود عوامل أو ظروف أخرى تدعو إلى العكس ولذلك تكمن فلسفة المراجعة التحليلية في إمكانية التنبؤ بهذه العلاقة بين البيانات، وعليه يكون من الممكن القيام بتحليل البيانات الخاصة بالمؤسسة موضع التدقيق للتحقق من أنها تعكس العلاقة القائمة بينها، فإذا إتضح من المراجعة التحليلية ظهور هذه العلاقة فإن ذلك يمد المدقق بدليل إثبات على دقة وسلامة هذه البيانات وإذا أظهرت المراجعة التحليلية إختفاء تلك العلاقة، ووجود تقلبات غير متوقعة أو اختفاء تقلبات كان من المتوقع ظهورها فإن ذلك يدل على وجود ظروف أخرى أو أسباب أثرت على إستمرار تلك العلاقة وبالتالي حدوث تقلبات في العلاقة بين البيانات.[2]

الفرع الثاني: أهمية المراجعة التحليلية

فيما يلي سوف نعرض أهمية المراجعة التحليلية من خلال الزاوية التي ينظر إليها على النحو التالي:[3]

- **المراجعة التحليلية وبرنامج مدقق الحسابات:** يقوم المدقق بإعادة النظر في حسابات المؤسسة لإبداء الرأي في مصداقية القوام المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المؤسسة بشكل صحيح وبإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمدقق الحسابات أن يحدد إتجاهات عملية التدقيق عند تصميمه لبرنامج التدقيق وذلك بالإعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن لحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك بإستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة.

---

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ج1، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997، ص 339.

[2] نفس المرجع، ص 339.

[3] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ط1، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 296.

- **المراجعة التحليلية ومستخدمي البيانات المالية:** إن مدقق الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة العليا بضرورة القيام بالمراجعة التحليلية وذلك لعدة أسباب:
  - عدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية التقليدية.
  - عدم كفاية نظام التقارير.
  - فشل الرقابة الداخلية.
- **المراجعة التحليلية وإدارة المؤسسة:** إن مهنة الإدارة في تسيير ورقابة النشاط الإقتصادي للمؤسسة إزدادت تعقيدا للعوامل التالية والتي زادت من أهمية المراجعة التحليلية:
  - إتساع حجم المؤسسة.
  - إزدياد شدة المنافسة بين المؤسسات.
  - رفع مستوى الكفاءة والفعالية في المؤسسة.
- **المراجعة التحليلية وموقف أصحاب المهنة:** إن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجاد بعض المؤشرات التي تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسب.
- **المراجعة التحليلية وموقف أجهزة الرقابة العليا الحكومية:** إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفعالية هي أكثر أهمية في القطاع الحكومي بجانبيه الإداري والإقتصادي من القطاع الخاص ومما يعزز هذا الإتجاه أن الصعوبات التي تواجهها المهنة ليست بالأهمية نفسها بالنسبة للجهاز الحكومي.

كما بين ألفين أرينز وجيمس لوبك أهمية المراجعة التحليلية كالتالي: من الضروري عند إستخدام المدقق الخارجي لأسلوب المراجعة التحليلية أن يتم التوصل إلى معلومات هامة تساعده على التوصل إلى أدلة إثبات معنية تساعده في تكوين رأيه الفني المحايد على القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، ومن خلال المراجعة التحليلية التي يقوم بها المدقق يتم التوصل إلى معلومات عن نشاط الزبون ومجال عمله، وتعد المراجعة التحليلية أحد الأساليب التي تستخدم عادة للتوصل إلى مثل هذه المعلومات، حيث يتمكن المدقق عند إستخدام المراجعة التحليلية من إكتساب المعرفة من خلال السنوات السابقة لتدقيقه للمؤسسة مع تخطيط عملية التدقيق الخاصة بهذا العام، ومقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد وتخص العام الحالي مع ذات المعلومات التي تم تدقيقها في السنوات السابقة، ليتمكن المدقق من وضع يده على التغيرات ويمكن أن تتمثل هذه التغيرات في إتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط عملية التدقيق.[1]

[1] ألفين أرين، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 256.

كذلك يتم إستخدام المراجعة التحليلية كمؤشر على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل التدقيق، ويجب أن يتم أخذ إحتمال الفشل المالي في الإعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بالتدقيق كذلك ومن خلال المراجعة التحليلية التي يقوم بها المدقق يمكن الوصول إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية حيث يشار إلى الفروق الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم تدقيقها والتي تخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة بالتقلبات غير العادية، ويحدث تقلبات غير عادية عند وجود فروق جوهرية غير متوقعة أو عند توقع فروق جوهرية لكن لم تحدث وهكذا إذا كانت قيمة الفروق كبيرة يجب أن يتعرف المدقق على السبب وأن ذلك السبب يتعلق بحدث إقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة.[1]

الفرع الثالث: التطور التاريخي للمراجعة التحليلية

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم وليست بالجديدة ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديما بالمراجعة الإنتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذا لا يستطيع القيام به إلا المدقق ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصا وافيا حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه، حيث إن معايير المراجعة ومنها معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك أن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع، والمراجعة الإنتقادية المعمول بها سابقا عادة ما يقوم بها المدقق خلال المرحلة النهائية لعملية التدقيق ويقوم بها على عينة حتمية يختارها المدقق بناء على حكمته وخبرته الشخصية والهدف منها هو تخفيض مخاطر التدقيق بقدر الإمكان وعليه فإن المراجعة الإنتقادية تعتبر مكملة للمراجعة الإختبارية، ثم تطورت أساليب المراجعة التحليلية وأصبح المدقق يقوم بإجراء بعض المقارنات من خلال إستخدام النسب المالية البسيطة مثل: نسب الربحية والنشاط وكذلك من خلال إستخدام أساليب التحليل الأفقي للقوائم المالية لإكتشاف بعض الفروق الجوهرية والتي على أساسها يقوم بتوسيع مجال فحصه ثم تطورت هذه الأساليب وأصبح المدقق مطالبا بإبداء الرأي حتى على مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار، الأمر الذي أدى به إلى تطوير أساليب المراجعة التحليلية وأصبحت بعض أساليبها تستخدم كمرشد للحكم والتقدير الشخصي بالإضافة إلى أنها توفر أدلة موضوعية.[2]

ومن أجل ذلك أصبحت تستخدم أساليب كمية أكثر تعقيدا بل بعضها يحتاج إلى وسائل إلكترونية من أجل الوصول إلى نتيجة ما مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد كذلك تحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى المتقدمة، ونتج عن هذا التطور أن النظرة الخاطفة والفاحصة والإنتقادية غير مجدية وغير

---

[1] المرجع السابق، ص 256.

[2] علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، المجلد2، العدد 15، ليبيا 2013، ص ص 312-313.

كافية، الأمر الذي حتم على المدقق إستخدام جميع أساليب المراجعة التحليلية البسيطة والمتوسطة والمتقدمة وفي جميع مراحل التدقيق من مرحلة التخطيط لعملية التدقيق إلى مرحلة التنفيذ ثم المرحلة النهائية، وقد إهتمت المنظمات المهنية بهذا الموضوع وطالبت بضرورة إستخدامه عند أداء عملية التدقيق نظرا لقدرته الكبيرة على إكتشاف الأخطاء الجوهرية وكذلك لانخفاض تكاليفه، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1972 المعيار رقم 54 والذي يتضمن ضرورة إستخدام المراجعة التحليلية كأداة مساعدة في التخطيط لعملية التدقيق، وأيضا كمصدر للحصول على المعلومات وفي سنة 1978 أصدرت لجنة معايير المراجعة التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعيار رقم 23 بعنوان " إجراءات المراجعة التحليلية في التعرف على كافة المشاكل المتوقعة والتي يمكن إخضاعها لإختبارات المراجعة" وتتضمن التوصية كذلك تعديل المعيار الثالث من معايير العمل الميداني والذي بمقتضاه يتم الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من إجراءات المراجعة وهي:[1]

- اختبارات التفاصيل للعمليات والأرصدة.
- إجراءات المراجعة التحليلية للمعلومات المالية.

وفي سنة 1988 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التوصية رقم 56 بعنوان الإجراءات التحليلية والتي بناءا عليها أصبح على المدقق ضرورة إستخدامها في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية لعملية التدقيق.

وفي سنة 1998 أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين المعيار رقم 520 والذي يتضمن ضرورة تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية في جميع مراحل عملية التدقيق وذلك لأنها تساعد على التخطيط للعملية وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق وكذلك تخفيض مخاطر الإكتشاف وعليه (فإنه يمكن القول بأن المراجعة التحليلية لم تعد نوعا من الإلهام يوافق عليه بعض المدققون دون البعض الآخر بل أصبحت مجالا أساسيا من مجالات التدقيق والتي تهدف لزيادة كفاءة وفعالية عملية التدقيق).

المطلب الثاني: المراجعة التحليلية كمعيار دولي للتدقيق

معايير التدقيق هي مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة تهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تضبط عملية التدقيق وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق ضمنة، ويعتمد على المعايير في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز وبالتالي فهي توفر نوع من الثقة لعمل المدقق، حيث أن علم الجمهور بأن عملية التدقيق مرتبطة بأحكام وقواعد متعارف عليها يزيد من ثقة الجمـــهور

[1] علي محمد موسى، مرجع سابق، ص 314.

بأهمية التدقيق وأن عملية التدقيق ليست عملية إرتجالية، ولكن لابد من الأخذ بعين الإعتبار بأن المعايير هي إطار عام ولا يجب أن تحد من إبداع المدقق وممارسته للحكم المهني بدرجة معقولة.[1]

الفرع الأول:أهمية معايير التدقيق الدولية

لمعايير التدقيق الدولية فوائد عديدة على شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارف عليها وأن تكون موثوقة ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة أي غموض من أذهانهم ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها، وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسايرتها للظروف المستجدة من جهة ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى.[2]

وترجع أهمية معايير التدقيق الدولية إلى عدة إعتبارات أهمها:[3]

- تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.
- تشجع التعاون بين مكاتب التدقيق المحلية والدولية.
- إن تغيرات مثل العولمة، تحرير التجارة الدولية، وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة لتوحيد معايير التدقيق، وستكون معايير التدقيق الدولية هي الأساس في هذا التوحيد.
- إن معايير التدقيق الدولية أكثر تجانسا بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.
- إن إنتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الإعتماد على معايير التدقيق الدولية في تدقيق حساباتها.

الفرع الثاني: كيفية صدور المعايير الدولية للتدقيق

يتم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق عند تدقيق القوائم المالية وعند تدقيق المعلومات والخدمات ذات العلاقة والهدف الأساسي من إصدارها إيجاد مستويات وإرشادات مهنية تدقيق الحسابات وما يرتبط بها من خدمات قابلة للتطبيق عالميا.[4]

ولأجل بلوغ الأهداف المستوحاة من المعايير الدولية للتدقيق، فإنه عادة ما يتم إتباع ومراعاة عند صدور هذه المعايير مايلي:[5]

- أنه طالما أن معايير التدقيق الوطنية تختلف بدرجة أو أخرى من دولة إلى أخرى، فإنه من المهم لصدور معايير تدقيق دولية مراعاة مثل هذه الإختلافات ومحاولة الوصول إلى معايير دولية تحظى أو يراد لها أن

---

[1] علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ظل المعايير الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص 49.

[2] حازم هاشم الآلوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ج1، ط1، 2003، ص 99.

[3] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص، 169- 170.

[4] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة-الإطار النظري والإجراءات العملية-**، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 65.

[5] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المرجع السابق، ص ص 156- 158.

تحظى بالقبول العام دوليا، وهذا ما تفعله لجنة ممارسة التدقيق الدولية المنبثقة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.

- أن اللجنة عندما تضع معايير التدقيق الدولية فإنها تستهدف تطبيقها على تدقيق القوائم المالية إلا أنه لا يمنع أن يتم مواءمة هذه المعايير إذا لزم الأمر بحيث تطبق على خدمات مهنية ومعلومات أخرى ما هو الحال بشأن:
  - فحص القوائم المالية.
  - اختبار القوائم المالية التقديرية.
  - تجميع القوائم المالية.
- أن معايير التدقيق الدولية تشمل المبادئ والإجراءات الأساسية وكذا الإرشادات الخاصة بها، ويجب فهم المعايير والإجراءات في ضوء الإرشادات الخاصة بها.
- يمكن لمدقق الحسابات في مجالات وظروف معينة أن يقرر الخروج على معايير التدقيق الدولية طالما كان ذلك لأغراض الحرص على تحقيق كفاءة وأهداف التدقيق، ولكن عليه أن يقدم التبريرات الكافية لمثل هذا الخروج.
- القاعدة أن تبقي معايير التدقيق الدولية على كافة عمليات تدقيق الحسابات والإستثناء أن يتم تطبيقها على أمور معينة، وإن حدث فيجب أن يتم الإشارة إلى ذلك بصراحة.

تصدر لجنة ممارسات التدقيق الدولية مجموعة من الإصدارات بهدف توفير المساعدة العملية لمدقق الحسابات

في تطبيق معايير التدقيق من ناحية ولتطوير الممارسات المهنية من ناحية أخرى، وغني عن القول بأن مثل هذه الإصدارات لا تحل محل معايير التدقيق الدولية وبالقطع ليس لها نفس سلطة هذه المعايير.

- عادة تتبع لجنة ممارسة التدقيق الدولية الخطوات التالية عند إصدار معيار دولي للتدقيق:
  - تكوين لجنة فرعية لإختيار الموضوعات التي تحتاج عمل دراسة منفصلة ومتعمقة حولها.
  - تقوم اللجنة الفرعية بإجراء الدراسة المعمقة على الموضوع المختار.
  - تقوم اللجنة الفرعية بإعداد مسودة المعيار المقترح.
  - تقوم اللجنة الفرعية بتوثيق الدراسة المرفقة بالمعيار المقترح.
  - إذا أقرت لجنة ممارسات التدقيق الدولية مسودة المعيار المقترح، ثم توزيعه على لجان الإتحاد الدولي للمحاسبين وكذا المنظمات الدولية ذات الصلة لإبداء الرأي والتعليق على المسودة.
  - تتسلم لجنة ممارسة التدقيق الدولية تعليقات وأراء هذه الأطراف على مسودة المعيار المقترح ثم تقوم بتنقيح صياغة المعيار.
  - بعد ذلك يتم إصدار المعيار في صورته النهائية.

المطلب الثالث: أهداف استخدام المراجعة التحليلية

إن الهدف من استخدام أسلوب المراجعة التحليلية هو رفع مستوى الأداء في عملية التدقيق، وهذا ما أشار إليه المعيار الدولي للمراجعة رقم"520" في الفقرة السابعة، حيث أشار إلى أنه يتم استخدام المراجعة التحليلية للأغراض التالية:[1]

- كإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفعالية أكثر من الإختبارات التفصيلية لتأكيدات خاصة للبيانات المالية.
- مساعدة المدقق في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدي إجراءات التدقيق.
- كنظرة شاملة للبيانات المالية عند مراحل الفحص النهائي لعملية التدقيق.

وهناك من أشار إلى أن أهداف المراجعة التحليلية تتمثل في الآتي:[2]

- الحصول على المعلومات التي تساهم في فهم المدقق لطبيعة أعمال المؤسسة.
- توجيه إنتباه الفاحص إلى البنود غير العادية أو غير المتوقعة أو إلى العلاقات بين البنود.
- الحصول على دليل يؤيد أهداف معينة بدلا من الإختبارات التفصيلية المكلفة أو الأقل كفاءة.
- تقييم إحتمال إفلاس المؤسسة محل التدقيق وإحتمال إستمرارها في النشاط.
- الحصول على أدلة كافية لتوفير أساس منطقي لرأي المدقق من القوائم المالية محل التدقيق.

وقد أبرزت بعض الدراسات مجموعة من الأهداف والمزايا التي تحققها المراجعة التحليلية في عملية التدقيق وهذه الأهداف:[3]

- التعرف على طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد نطاق الفحص والتدقيق.
- تحديد إختبارات العمليات والأرصدة.
- تحديد المجالات التي تحتاج إلى المزيد من الفحص والتدقيق.
- القيام بتدقيق إجمالي وشامل للمعلومات والبيانات المالية.
- تعزيز النتائج التي توصل إليها المدقق.

وأشار أحمد حلمي جمعة إلى أنه يمكن إستخدام المراجعة التحليلية للأغراض التالية:

---

[1] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقية المهنة**، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيـين، عمان، 2008، ص 458.

[2] إبراهيم طه، **المراجعة النظرية العلمية والممارسات المهنية**، الناشر قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2004، ص 53.

[3] أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، مرجع سابق، ص 487.

- المراجعة التحليلية كإجراءات لتقييم المخاطر: يجب على المدقق تطبيق المراجعة التحليلية كإجراءات تقييم للمخاطر للحصول على فهم المؤسسة وبيئتها وتطبيق المراجعة التحليلية قد يدل على نواح في المؤسسة لم يكن المدقق على علم بها وتساعد في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، وتستخدم المراجعة التحليلية المطبقة كإجراءات تقييم للمخاطر.[1]
- المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية: على المدقق تصميم وتطبيق إجراءات جوهرية لتستجيب للتقييم الخاص بمخاطرة الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات ومن الممكن أن تشتق الإجراءات الجوهرية عند مستوى الإثبات من إختبارات التفاصيل أو من المراجعة التحليلية الجوهرية أو من كليهما معا، والقرار بشأن أي إجراءات تدقيق سيتم إستخدامها لتحقيق هدف تدقيق معين مبني على حكم المدقق بشأن الفاعلية والكفاءة المتوقعة لإجراءات التدقيق المتوفرة لتقليل المخاطرة المقيمة للأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات إلى مستوى منخفض بشكل مقبول وعادة يقوم المدقق بالإستفسار من الإدارة حول توفر المعلومات التي تحتاج إليها في المراجعة التحليلية ومدى موثوقيتها، ونتائج مثل هذه الإجراءات المنجزة من قبل المؤسسة ويمكن إستخدام المعلومات التحليلية المعدة من قبل المؤسسة بكفاءة، بشرط أن يكون المدقق مقتنعا بأن هذه المعلومات قد تمت تهيئتها بشكل مناسب.[2]
- المراجعة التحليلية كنظرة شاملة في نهاية التدقيق: يشير معيار التدقيق الدولي رقم "520" إلى أنه يجب على المدقق تطبيق المراجعة التحليلية عند الإقتراب من أو في نهاية عملية التدقيق، وذلك عندما يقوم بتكوين قراره العام فيما إذا كانت البيانات المالية ككل مطابقة لمعرفة المدقق بطبيعة العمل، وذلك لأن الإستنتاجات التي تم التوصل إليها نتيجة لمثل هذه الإجراءات يراد بها تعزيز الإستنتاجات المتكونة خلال تدقيق المشاركات بشكل منفرد أو تدقيق عناصر من البيانات المالية، وتساعد كذلك على الوصول إلى نتيجة عامة حول معقولية البيانات المالية، غير أنه يمكن للنظرة الشاملة أن تحدد مخاطر غير معروفة سابقا للأخطاء الجوهرية، وفي هذه الحالات قد يحتاج المدقق أن يعيد تقييم إجراءات التدقيق المخططة بناءا على الاعتبار المعدل للمخاطر المقيمة لجميع أو بعض فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والتأكيدات ذات العلاقة.[3]

كذلك هناك من بين أن إستخدام المراجعة التحليلية يحقق للمدقق ما يلي:

- تفهم مجال عمل الزبون والنشاط الذي يمارسه: تعد المراجعة التحليلية أحد الأساليب التي تستخدم عادة للتوصل إلى معلومات عن نشاط الزبون ومجال عمله، وبوجه عام يتمكن المدقق الذي تتوفر له المعرفة

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 138.
[2] نفس المرجع، ص ص 140-146.
[3] نفس المرجع، ص 147.

عن الزبون وممارسة عملية التدقيق في المؤسسة التي يديرها الزبون في فترات سابقة من تخطيط التدقيق الخاصة بهذا العام على نحو ملائم، ومن خلال تنفيذ المراجعة التحليلية ومقارنة المعلومات التي لم يتم تدقيقها بعد وتخص العام الحالي مع ذات المعلومات التي تم تدقيقها في السنوات السابقة، يمكن للمدقق أن يضع يده على التغيرات ويمكن أن تتمثل هذه التغيرات في إتجاهات هامة أو أحداث محددة يمكن أن تؤثر في تخطيط عملية التدقيق، ومثلا يمكن أن يشير إنخفاض نسبة الهامش الإجمالي مع الوقت إلى زيادة المنافسة في المجال الذي تعمل المؤسسة فيه وأن يولي المدقق طريقة تسيير المخزون عناية أكثر خلال عملية التدقيق، وعلى نحو مماثل إذا وجدت زيادة في رصيد الأصول الثابتة فإنها تشير إلى وجود عمليات حيازة هامة يجب أن يتمك فحصها.[1]

- تقدير قدرة المؤسسة محل التدقيق على الإستمرار: يتم إستخدام المراجعة التحليلية على نحو مفيد كمؤشر على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل التدقيق، ويجب أن يتم أخذ إحتمال الفشل المالي في الإعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بعملية التدقيق.
- الإشارة إلى تحريفات ممكنة في القوائم المالية: يشار إلى الفروق الكبيرة غير المتوقعة بين البيانات المالية التي لم يتم تدقيقها والتي تخص السنة الحالية والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنات بالتقلبات غير العادية وتحدث تقلبات غير عادية عند وجود فروق جوهرية غير متوقعة أو عند توقع فروق جوهرية لكن لم تحدث، وقد يرجع السبب في كلتا الحالتين إلى وجود أخطاء أو مخالفات، وهكذا إذا كانت قيمة الفروق كبيرة يجب أن يعرف المدقق على السبب، وأن ذلك السبب يتعلق بحدث اقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة.
- تخفيض الإختبارات التفصيلية: عندما لا ينتج عن أداء المراجعة التحليلية ظهور تقلبات جوهرية فإن ذلك يتضمن إنخفاض احتمال وجود خطأ كبير أو مخالفة كبيرة، وبالتالي تعد المراجعة التحليلية دليلا أساسيا يدعم صدق عرض أرصدة الحسابات التي تم تنفيذ المراجعة التحليلية في نطاقها، ويمكن إجراء اختبارات تفصيلية أقل في هذا الإطار، وعادة ما تكون المراجعة التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة بالإختبارات التفصيلية ولذلك يفضل معظم المدققين إحلال المراجعة التحليلية محل الإختبارات التفصيلية كلما كان ذلك ممكنا.

المبحث الثاني: طبيعة المراجعة التحليلية

يعتمد أغلب مدققي الحسابات ومكاتب التدقيق في العالم على المراجعة التحليلية وذلك لتعزيز رأيهم الفني وحكمهم الشخصي ولكي تؤدي المراجعة التحليلية دورها يجب على المدقق إختيار النوع المناسب لتلك المؤسسة محل التدقيق والمناسب في تلك الفترة من ناحية الحالة الإقتصادية السائدة.

[1] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 254.

المطلب الأول: أنواع المراجعة التحليلية

يتمثل الجانب الأهم في إستخدام المراجعة التحليلية في إختيار النوع الأكثر ملاءمة منها ويوجد خمسة أنواع رئيسية من المراجعة التحليلية:[1]

- مقارنة بيانات الزبون مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه؛
- مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة؛
- مقارنة بيانات الزبون مع توقعات الزبون؛
- مقارنة بيانات الزبون توقعات المدقق؛
- مقارنة بيانات الزبون مع التوقعات بإستخدام بيانات غير مالية؛

الفرع الأول: مقارنة بيانات الزبون **مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه**

يساعد هذا النوع من المراجعة التحليلية في توفير معلومات عن الأداء الخاص بالمؤسسة محل التدقيق، من خلال عمل مقارنة البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة محل التدقيق،مع البيانات التي تمثل إجمالي النشاط للجهات الأخرى التي تنشط في نفس المجال الذي تعمل فيه المؤسسة، فهذه المقارنة يمكن لها أن تقدم مؤشرا على مدى إحتمال حدوث فشل مالي، ومما هو جدير بالذكر أن هناك بعض الجهات التي تقوم بتجميع البيانات المالية للمؤسسات العامة في الصناعات المختلفة وحساب النسب المالية لهذه الصناعات، لذلك تقوم مكاتب التدقيق بشراء هذه النشرات لإستخدامها كأساس للمقارنة عند تدقيقهم لهذه المؤسسات.[2]

ومن مزايا هذا الإجراء أنه يساعد على فهم أعمال المؤسسة محل التدقيق، ويعمل كمؤشر لإحتمال فشلها وهو يتيح لمدقق الحسابات مايلي:[3]

- الحكم على الخصائص الإقتصادية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات المثيلة.
- تقديم المقترحات لإدارة المؤسسة عندما تكون هناك إنحرافات تمثل فروقات جوهرية.
- إكتشاف أي صعوبات مالية تتعـرض لها المؤسسة.
- إكتشاف أي أخطاء غير عادية في الحسابات والأرصدة.

ويتمثل العيب الرئيسي في هذه المقارنة في الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للزبون وتلك المعلومات للمؤسسات التي يتشكل منها إجماليات النشاط، ونظرا لأن بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة فيمكن أن تكون المقارنة غير ذات معنى، بالإضافة إلى إتباع المؤسسات المختلفة طرقا محاسبية مختلفة مما يؤثر على إمكانية الإعتماد على البيانات، فإذا إتبعت معظم المؤسسات في النشاط طريقة الوارد أولا يصرف أولا في تقييم

---

[1] المرجع السابق، ص 257.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص، 201.

[3] عبد الفتاح الصحن،محمد ناجي درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 167.

المخزون، وطريقة القسط المتناقص في حساب الإهتلاك ستكون المقارنات غير ذات معنى ولا يعني أنه لا يجب إجراء المقارنة مع النشاط ولكن يجب الحذر في تفسير النتائج.[1]

وهناك أيضا إلى من أشار إلى هذه المقارنة على أنها متوسط نسب مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن فترة زمنية محددة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة حيث يتم تحديد أداء المؤسسة فهي إما أن تكوم ضمن المعدل السائد أو أعلى من المعدل (فوق المعدل) أو أقل من المعدل (أي دون المعدل).[2]

الفرع الثاني: مقارنة بيانات الزبون مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة

وتعد من أبسط الأساليب كما أنها تتطلب إستخدام معلومات قليلة جدا ويقوم هذا الأسلوب بإستخدام أرصدة الفترة السابقة كأرصدة متوقعة للفترة الحالية محل التدقيق ومن خلال المقارنة الموجزة لتفاصيل الفترة الحالية مع ما يقابلها في الفترة السابقة يمكن تحديد المعلومات التي يجب فحصها على نحو إضافي، إن هذا الأسلوب يكون مقبولا في حالة كون أعمال المؤسسة للسنة الماضية مماثلا للفترة الحالية ولكنه لا يكون كذلك في حالة وجود تغيرات في أعمال المؤسسة أو المعالجات المحاسبية أو قيام المؤسسة بأعمال غير عادية، وفي أغلب الأحيان يستطيع المدقق أن يتعرف بسهولة على العوامل الجارية التي تؤدي حتما إلى تغير القيم عن تلك الفعلية للسنة الماضية، على سبيل المثال: قيام المؤسسة بطرح منتجات جديدة، شراء معدات، مشاكل في التوريد، إستبعاد أحد الأنشطة ونحو ذلك من العوامل وفي تلك الحالات لن تمثل مبالغ السنة الماضية توقعات للسنة الحالية ومع ذلك يوفر تعديل نتائج الفترة السابقة بهذه التغيرات توقعات مقبولة، فالعديد من عناصر القوائم المالية غالبا ما توجد علاقة معقولة بين مبالغها المسجلة للفترة الحالية قيد التدقيق وبين تلك المناظرة لها في الفترة السابقة، لذا يمكن وضع التوقع للمبلغ المسجل في الفترة الحالية عن طريق تسوية مبالغ الفترة السابقة بناءا على تغيرات معروفة فمثلا قد يضع المدقق توقعه لمبيعات الفترة الحالية عن طريق تعديل مبلغ مبيعات الفترة السابقة استنادا إلى تغيرات فترة محددة خلال الفترة الحالية.[3]

وتتنوع المراجعة التحليلية التي يقوم بها المدقق بمقارنة بيانات الجهة المراد التدقيق عليها مع ما يقابلها في فترة أو في فترات سابقة من الأمثلة على ذلك:

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 258.

[2] أمين السيد لطفي، **التحليل المالي لأغراض مراجعة وتقييم الأداء والإستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 313.

[3] مصطفى صادق حامد، **دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة**، العدد 1، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة عين الشمس 2000، ص 548.

- مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة: يمكن للمدقق هنا أن يقارن رصيدا وفقا لفترة زمنية أو في فترة ما من الزمن، فيمكن أن تقارن الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة أو مقارنة إجمالي رصيد مع نهاية الفترة السابقة وهنا يمكن للمدقق أن يحدد الأرصدة التي تتطلب فحصا إضافيا، فإذا لم تحدث تغيرات جوهرية في النشاط لدى المؤسسة في السنة الحالية، فإن كثيرا من التفاصيل التي تتكون منها الإجماليات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تظل بدون تغيير، لذلك فإنه بمقارنة مختصرة لتفاصيل الفترة الحالية مع تفاصيل الفترة السابقة، يمكن أن تتضح المعلومات التي تحتاج إلى فحص أكثر،[1] إن هذا النوع من المقارنات إما أن يتم بمقارنة بيانات متعلقة بفترة معينة كمقارنة الإجماليات الشهرية للسنة الحالية بإجماليات نفس الشهور للسنة السابقة، أو قد يتم مقارنة البيانات في تاريخ محدد كمقارنة رصيد القروض المستحقة في نهاية السنة الجارية مع رصيدها في نهاية السنة السابقة.[2]
- حساب النسب المالية والنسب المئوية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة: وهذا النوع أفضل من النوعين السابقين ويرجع ذلك لوجود عيب في مقارنة الإجماليات والتفاصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة حيث لا يتم أخذ النمو أو النقص في نشاط عمل الجهة بالإعتبار، فعن طريق حساب النسب المالية ومقارنتها مع السنوات السابقة يمكن التغلب على ذلك العيب، وبذلك يستطيع المدقق أن يتوصل إلى نتائج أدق عند عمل المقارنات في المراجعة التحليلية، وتستخدم النسب المالية ضمن الأساليب الفنية الرئيسية لتنفيذ المراجعة المالية على القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، بغرض الكشف عن العلاقات المتداخلة بين عناصرها والتغيرات التي تلحق بها على مدى زمني معين إضافة إلى حجم هذه التغيرات ومسبباتها.

الفرع الثالث: مقارنة بيانات الزبون مع توقعات الزبون

يستعين مدقق الحسابات في المراجعة التحليلية بالمعلومات المستمدة من الموازنات التخطيطية ليقارنها مع المعلومات الفعلية سواء عن الإنحرافات السالبة أو الموجبة والتي يستطيع أن يعللها إلى أسبابها وخاصة فيما يتعلق بالعناصر ذات الأهمية الجوهرية في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية،[3] وقد

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 259.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 203.

[3] عبد الفتاح الصحن، سمير كامل، محمود ناجي درويش، **المراجعة الخارجية: موضوعات متخصصة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2001، ص 126.

يشير إجراء فحص معظم الجوانب الهامة التي يوجد بها فروق بين الموازنة والنتائج الفعلية إلى إحتمال وقوع تحريفات وأيضا إن لم توجد فروق فيمكن أن يشير ذلك إلى عدم وجود إحتمال بوقوع تحريفات.[1]

ويوجد أمران يجب الإهتمام بهما في حالة مقارنة بيانات الزبون مع الموازنات:[2]

- يجب أن يقيم المدقق مدى واقعية الموازنة حيث يتم في بعض المنظمات إعداد الموازنة دون بدل العناية الملائمة وبالتالي لن تمثل الموازنة توقعات واقعية وتكون لهذه المعلومات قيمة قليلة كدليل للتدقيق.
- يوجد إمكانية لقيام الزبون بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة وإذا حدث ذلك لن يجد المدقق فروقا في البيانات الفعلية مع بيانات الموازنة حتى في ظل وجود تحريفات في القوائم المالية ويمكن التعرف على مدى واقعية الموازنة من خلال مناقشة إجراءات التوصل للموازنة مع الزبون ويتم تنفيذ خطوات التدقيق الخاصة بتقدير خطر الرقابة وأداء الاختبارات التفصيلية للبيانات الفعلية لتقليل إحتمال تعديل الزبون للبيانات الفعلية حتى يحدث توافق بينها وبين الموازنة.

إن هذا النوع من المراجعة التحليلية يطبق في معظم الأحيان عند القيام بعملية التدقيق على القطاع الحكومي حيث تقوم هذه الجهات بإعداد موازنات تقديرية عن الفترات المحاسبية، ثم تقوم بمقارنتها مع البيانات الفعلية ويدل وجود فروق بين البيانات التقديرية والبيانات الفعلية على وجود تغيرات، تستدعي من المدقق القيام بالبحث عن أسبابها والإقتناع بها وكذلك التأكد من مدى بذل الجهود من قبل الجهة المراد التدقيق عليها في إعداد في إعداد هذه الموازنات التقديرية إضافة إلى إحتمال تعديل هذه الجهة للبيانات المذكورة في الموازنات التقديرية والتي تؤثر على واقعية هذه الموازنات وعلى نتائج المراجعة التحليلية ومدى الإعتماد عليها، وهذا الإجراء قد يقود المدقق إلى إكتشاف نوع أو أكثر من التحريفات، وأقرب مثال على ذلك تحليل إنحرافات النتائج الفعلية كما كان متوقعا في الموازنة التخطيطية.[3]

الفرع الرابع: مقارنة بيانات الزبون مع توقعات المدقق

---

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 260.

[2] نفس المرجع، ص 261.

[3] عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال-المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسات العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية الدولية والأمريكية**-، الجزء 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 151.

إن هذا الأسلوب يقوم على أساس إجراء المدقق عمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية وتمثل توقعات المدقق القيمة التي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية، أو قائمة الدخل أو من تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الإتجاهات التاريخية،[1] مع مراعاة أن إمكانية التنبؤ بالعلاقات الخاصة بين أرصدة قائمة الدخل أكبر من إمكانية التنبؤ بالعلاقات الخاصة لأرصدة الميزانية لكون أرصدة الأخيرة تمثل أرصدة لحظية في تاريخ معين.[2]

الفرع الخامس: مقارنة بيانات الزبون مع توقعات بإستخدام بيانات غير مالية

إن العلاقة بين البيانات المالية وغير المالية تعتبر أساسا مهما لإجراء التوقعات، والسبب في ذلك كون أن البيانات غير المالية تحدد وتؤكد البيانات المالية بصورة مستقلة، وأن العلاقة بين هذه البيانات تزيد من ثقة ودرجة توقع المدقق ومثال على ذلك توقع ثمن الإيجار بناءا على المساحة المستأجرة بالمتر المربع،[3] إن مقارنة البيانات الفعلية للسنة محل التدقيق بالنتائج المتوقعة المحسوبة لا يقتصر على أساس البيانات المالية فقط وإنما يمكن إستعمال البيانات غير المالية في عمل المقارنة حيث يمكن الإعتماد مثلا على معدل (أمر/ساعة) في تقدير تكلفة أجور عمال المصانع في المؤسسات الصناعية.[4]

المطلب الثاني: متطلبات إجراء المراجعة التحليلية

الفرع الأول: إعتمادية المراجعة التحليلية

إن إستخدام المدقق للمراجعة التحليلية يتوقف على عدة عوامل أبرزها ما يلي:[5]

- تقييم المدقق لخطر الرقابة الداخلية: عندما يكون نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة يتمتع بالقوة والفاعلية فإنه سيمنح المدقق فرصة أكبر للاعتماد على المراجعة التحليلية، لأن قوة الرقابة الداخلية تشير إلى قلة إمكانية وجود الأخطاء في القوائم المالية، أما إذا كان نظام الرقاة الداخلية ضعيفا ولا يتمتع بالكفاءة فإن المدقق

---

[1] ألفين أرين، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 261.

[2] مصطفى صادق حامد، مرجع سابق، ص 548.

[3] Gupta Kamal, **contemporary auditing**, tata McGraw-Hill, Newdelhi,1999, p 163.

[4] عبد الوهاب نصر علي، المرجع السابق، ص 151.

[5] يوسف عبده راشد الرباعي، **إستراتيجيات المراجعة" دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية"**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 65.

سيلجأ إلى تنفيذ إختبارات تفصيلية للعمليات والأرصدة للحصول على الدليل الملائم والكافي، ففي حالة قوة الرقابة الداخلية يزداد اطمئنان المدقق إلى سلامة المعلومات المالية وغير المالية وبالتالي يزداد إطمئنانه إلى النتائج التي يتوصل إليها بتطبيقه للمراجعة التحليلية.

- الخبرة السابقة بالمؤسسة: إن المعرفة السابقة للمدقق بالمؤسسة أو المجال الذي تعمل فيه يعد أمرا داعما لاعتماده بصورة أكبر على المراجعة التحليلية، حيث أن فاعلية استخدام المراجعة التحليلية تتوقف على حصول المدقق وبشكل مستقل على المعلومات الضرورية بالمؤسسة والنشاط الذي تعمل فيه.
- حجم المؤسسة: التغير في حجم المؤسسة سيتبعه تغير في قوة الرقابة الداخلية وحجم العمليات ودرجة تعقيدها، فالمؤسسات الكبيرة تحرص على أن يكون نظام الرقابة الداخلية فيها قويا نظرا لكبر وضخامة وتعقد عملياتها على عكس المؤسسات الصغيرة، لكن وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات الصغيرة تملك نظام رقابة داخلية قوي فإن المدققون يفضلون القيام بالإختبارات التفصيلية للحصول على الإثبات حتى ولو أخذت وقتا أطول من الوقت الذي يأخذه تنفيذ المراجعة التحليلية، معللين ذلك بتوفر المستندات بشكل أسهل وحجم عملياتها قليل وإمكانية إجراء الفحص المستندي بصورة سهلة وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة بحيث يفضل المدققون استخدام المراجعة التحليلية.
- إستمرار العلاقات بين البيانات على مدار الفترات: فعندما تتمتع العلاقات بين البيانات على مدار الفترات بالإستقرار تصبح المراجعة التحليلية أكثر فاعلية، الأمر الذي يؤدي إلى إستخدامها بدرجة أكبر أما إذا كانت العلاقات بين البيانات لا تتمتع بالإستقرار خاصة في المؤسسات ذات النمو السريع فإنه من الصعب تحقيق الفاعلية من إستخدام المراجعة التحليلية.
- طبيعة التأكيدات: بحيث يمكن أن تكون المراجعة التحليلية كإختبارات عادلة للتأكيدات التي تتضمن بيانات غير صحيحة والتي لم يتم الكشف عنها بفحص الدليل أو أنه ليس من السهل الحصول على الدليل الخاص بها.

إن معايير التدقيق الدولية ترى أن إعتماد المدقق على المراجعة التحليلية تتوقف على الإعتبارات التالية:[1]

- الأهمية النسبية للعنصر: المراجعة التحليلية لا توفر مستوى تأكيد كالذي توفره الإختبارات التفصيلية للعمليات والأرصدة، لذلك فإنه لا يجب أن يعتمد المدقق على المراجعة التحليلية فقط عند تدقيـــق بنود تتسم بالأهمية النسبية وإنما يجب عليه أن يقوم بإختبارات تفصيلية تدعم المراجعة التحليلية.

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة- شرح معايير المراجعة الدولية الأمريكية والعربية-**، الجزء2، الدار الجامعية مصر،2007، ص ص 624- 625.

- إجراءات التدقيق الأخرى الموجهة لنفس أغراض عملية التدقيق.
- الدقة التي يمكن التنبؤ بها للنتائج المتوقعة من المراجعة التحليلية.
- تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة.

إن إعتماد نتائج المراجعة التحليلية يتطلب مراعاة عدة عوامل الآتية:[1]

- إذا كانت الأهمية النسبية* للبند مرتفعة فلابد من الإعتماد على أمور أخرى من أجل الخروج بنتيجة عن البند موضع التدقيق.
- مدى إنسجام نتائج الإجراءات الأخرى المطبقة على البند نفسه أو النشاط مع نتائج المراجعة التحليلية.
- دقة التنبؤ بنتائج المراجعة التحليلية وهذا يعني مدى التوافق بين نتائج المراجعة التحليلية والبند المتوقعة من هذه الإجراءات بالاعتماد على طبيعة البند موضع التدقيق.
- مخاطر المراقبة والمخاطر المتأصلة، فكلما زادت تقديرات هذه المخاطر كلما قلت درجة الإعتماد على إجراءات المراجعة التحليلية ويتم التركيز على الإجراءات التفصيلية.

مع كل ما سبق ذكره يجب أن لا ننسى أن دور وخبرة المدقق تسمح في تحديد المدى الذي تستخدم فيه المراجعة التحليلية، فقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين سنين الخبرة التي يمتلكها المدقق وبين المدى الذي يستخدم فيه المدقق المراجعة التحليلية، فدرجة الإدراك الذاتي لدى المدقق ترتبط إرتباطا وثيقا بالخبرة التي يتمتع بها والتي تؤهله لإستعاب المتغيرات والتحسس لكل ما هو حاصل في التعامل المالي من خلال نظرة فاحصة دقيقة تتجلى بعمق الخبرة التي يمتلكها المدقق.

الفرع الثاني: الإعتبارات التي تزيد من فاعلية المراجعة التحليلية

لكي يتم زيادة فاعلية المراجعة التحليلية يجب مراعاة الآتي:[2]

---

[1] محمد ثقل على الهاجري، **مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق**، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2007، ص 43.

* الأهمية النسبية، تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو عرضها بصورة خاطئة يؤثر على القرارات الإقتصادية لمستخدمي المعلومات المأخوذة من البيانات المالية، تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في الظروف الخاصة بحذفه أو تقديمه بصورة خاطئة.

[2] صبحي سعيد علي القباطي، **تقييم الإجراءات التحليلية في التدقيق في الجمهورية اليمنية –دراسة ميدانية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2012، ص ص 58– 59.

- ملاءمة البيانات: لكي تكون المقارنات مفيدة يجب أن تكون المعلومات المستخدمة ملائمة في عملية المقارنة، كما يجب أن تكون العلاقات المستخدمة في المراجعة التحليلية معقولة ويمكن التنبؤ بها، وتكون العلاقة معقولة عندما توجد علاقة سببية واضحة بين الحسابات المقارنة.
- موثوقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها: على المدقق مقارنة بيانات ذات درجة من الثقة مع البيانات الجارية، بحيث تكون تلك البيانات قد تم تدقيقها في الفترات السابقة، أو أن تكون تلك البيانات قد تم الحصول عليها من خلال هيكل ذو نظام رقابة داخلية جيد لتكون البيانات موثوق بها وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائج المقارنات بصورة أكبر، كما أن درجة الثقة في البيانات التي يحصل عليها المدقق من مصادرة مستقلة خارج الجهة الخاضعة للتدقيق تكون مرتفعة عن البيانات التي يحصل عليها من داخل الجهة، وتختلف درجة ثقة المدقق بالبيانات الحاصل عليها من مصادر داخل المؤسسة حسب مدى إستقلالية المصدر عن الجهات المسؤولة عن المبلغ أو الرصيد تحت التدقيق، كما أن حصول المدقق على نفس البيانات من أكثر من مصدر يزيد من درجة ثقة المدقق وإعتماده عليها.
- المقارنة بين عدة سنوات: يجب على المدقق أن يقارن البيانات الحالية مع بيانات لعدة سنوات سابقة، فمن الناحية المثالية يمكن إستخدام بيانات على الأقل لأربع سنوات سابقة بشرط أن تتوفر في تلك البيانات الشروط السابقة.
- إجراء المقارنات بإستخدام بيانات تفصيلية بدلا من المجمعة: إن لمستوى تجميع البيانات أثر واضح على كفاءة المراجعة التحليليــة ونتائجها، فكلما كانـت البيانات مفصلة بدرجة أكبر كلما كانـت الاختبارات التي يؤديها المدقق عند تطبيق المراجعة التحليلية أكثر فعالية.

نص معيار التدقيق الدولي رقم 12 لسنة 1983 على وجود الكثير من العوامل التي قد تؤثر في عملية إستخدام المراجعة لتحليلية وهي كما يأتي:[1]

- أهداف المراجعة التحليلية ومدى الإعتماد عليها.
- طبيعة المؤسسة ومدى توافر المعلومات مالية والتوقعات.
- مدى توافر المعلومات غير المالية ومدى ملاءمة المعلومات المتوفرة.
- مدى قابلية المعلومات المتوافرة للمقارنة مع الغير.

وفي الفقرة "5" من معيار التدقيق الدولي 520"إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة" وضحت أن على المدقق عند تصميم المراجعة التحليلية أن يأخذ بالإعتبار الأمور التالية:[2]

[1] أحمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، مرجع سابق، ص 487.

[2] صبحي سعيد علي القباطي، مرجع سابق، ص، 59.

- تحديد ملاءمة المراجعة التحليلية الأساسية بناءا على الإثبات.
- تقييم موثوقية البيانات سواء كانت داخلية أو خارجية التي تم تطوير توقع المبالغ أو النسب المسجلة منها.
- وضع التوقعات وتحديد ما إذا كان التوقع دقيقا بشكل كاف لتحديد خطأ جوهري عند مستوى التأكيد المرغوب.
- تحديد قيمة أي فروق في القيم المسجلة عن القيم المتوقعة المقبولة.

الفرع الثالث: تكامل المراجعة التحليلية مع إجراءات التدقيق الأخرى

يعتمد المدقق على الإختبارات الجوهرية في تجميع الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه حول القوائم المالية موضوع التدقيق، وإعتماد المدقق على تلك الإختبارات يمكن أن يشتق من:[1]

- إختبار التفاصيل لأرصدة الحسابات.
- إستخدام المراجعة التحليلية.
- مزيج من الإجراءين السابقين(إختبارات جوهرية).

بمعنى آخر أن المدقق يمكنه إستخدام المراجعة التحليلية لتكمل إجراءات التدقيق الأخرى (إختبارات التفاصيل) من أجل الوصول إلى ما يسعى إلية بكفاءة وفاعلية، فعندما يقوم المدقق بإستخدام العينات الإحصائية في عملية التدقيق يكون هناك تواجد لإحتمال عدم إكتشاف جميع الأخطاء التي تتضمنها القوائم المالية موضوع التدقيق حيث يواجه المدقق خطر يتمثل في إبداء رأي سليم عن معلومات مالية تتضمن تحريفات جوهرية، ويعتمد المدقق على الإختبارات الجوهرية (إختبارات التفاصيل والإجراءات التحليلية) لتقليل هذا الخطر.

تعتبر المراجعة التحليلية وكذلك مراجعة التفاصيل من إجراءات التحقق التي يعتمد عليها المدقق في توفير أدلة إثبات كافية وملائمة للتحقق من صحة ومعقولية القيم الدفترية للبنود محل التدقيق، إلا أن كليهما يختلف عن الآخر في النقاط التالية:[2]

- من حيث الهدف: تهدف المراجعة التحليلية إلى التحقق من مدى معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود القوائم المالية في حين أن إجراءات مراجعة التفاصيل تهدف إلى التحقق من وجود دليل موضوعي يؤيد صحة القيمة الدفترية لأحد البنود أو مكونات هذه القيمة.

---

[1] ياسين عبد الرحمان محمد طاهات، **تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2003، ص 46.

[2] مسعود محمد إمريود، **إستخدام أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي في الجماهيرية الليبية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص ص 65- 66.

- من حيث التكلفة: فيما يخص التكلفة عادة ما تكون المراجعة التحليلية أقل تكلفة بالمقارنة مع الإختبارات التفصيلية، حيث تتمثل تكلفة المراجعة التحليلية في تكلفة الحصول على البيانات والمعلومات التي تتماشى مع النموذج المناسب لتقييم معقولية أرصدة الحسابات، أما تكلفة الفحص التفصيلي فتشمل نوعين من التكاليف هما تكاليف ثابتة في تصميم أسلوب العينة الواجب تطبيقه، وتكاليف متغيرة متمثلة في تكلفة عدد العمليات التي تخضع لإجراءات المراجعة حتى يمكن التحقق من صحتها.
- من حيث ما يركز عليه كل منهما: في سبيل ما تهدف إليه المراجعة التحليلية فإنها تركز على مدى معقولية الأرصدة الدفترية ككل، آخذة في الحسبان الظروف والتغيرات التي يكون المدقق على علم بها بينما الإختبارات التفصيلية تركز على العمليات التفصيلية التي كونت الرصيد الدفتري محل التدقيق.

لهذا فإن المراجعة التحليلية هو نوع من الإستنتاج الإستدلالي (الإستنباطي) والذي يتم بمقتضاه إستنتاج مدى الوثوق في العمليات والأرصدة عن طريق وجود دليل إثبات على معقولية النتائج الإجمالية، أو بمعنى آخر أنه يتم إستنتاج صحة الجزء من معقولية الكل وذلك لأنها تبدأ بالإجماليات وتعمم النتائج على التفاصيل لهذا عادة ما يوصف بأنه مدخل من أعلى إلى أسفل، أما الإختبارات التفصيلية فهي نوع من الإستنتاج الإستقرائي حيث يتم من خلالها إستنتاج معقولية النتائج الإجمالية من خلال وجود دليل إثبات على إمكانية الوثوق في التفاصيل التي تم إختبارها أو بمعنى آخر يتم إستنتاج معقولية الكل من صحة الجزء، لأنه يبدأ بالتفاصيل أو الجزئيات الصغيرة ويعمم النتائج على الإجماليات ولهذا يوصف بأنه مدخل من أسفل إلى أعلى.

المبحث الثالث: أساليب المراجعة التحليلية

تقوم المراجعة التحليلية على المقارنات (الدراسة والتحليل الإنتقادي)، حيث أن هذه المقارنات عبارة عن إجراء المقابلة بين عناصر القوائم المالية خلال نفس الفترة أو لعدة فترات سابقة وذلك للكشف عن تغيرات أو إنحرافات جوهرية تفيد في كشف أي أخطاء أو تلاعبات، وهناك العديد من الطرق التي يمكن إستخدامها لتنفيذ هذه الإجراءات بإستخدام المقاييس النقدية أو الكمية أو النسبية وذلك من خلال المعلومات المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: أساليب تحليلية وصفية

وفقا لهذه الأدوات يستعمل المدقق نظرته الفاحصة المبنية على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية أدلة الإثبات التي حصل عليها، وتشمل هذه الأدوات:

- **المقابلة:** وهي إستبيان شفهي أو محادثة موجهة بين الباحث (المدقق) وشخص آخر أو أكثر بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالظاهرة أو موضوع الدراسة ،إعتمادا على التبادل اللفظي من

خلال توجيه مجموعة من الأسئلة وتعتبر المقابلة من أكثر طرق جمع البيانات الميدانية إستخداما أو أكثر فعالية،[1] وترتبط جودة المقابلة بعمل المدقق، ويرتبط ذلك بعدة عوامل أهمها:

- يجب على المدقق تشجيع المستجوبين وخلق الجو الملائم لنجاح المقابلة بواسطة الحوار ومحاولة التقرب منهم أكثر.
- اختيار المستجوبين فللمدقق الحق أحيانا في إختيار أشخاص العينة حيث أن جودة العمل مرتبطة بتركيبة الحصة المختارة فعلى المدقق أن يحظى بمستوى علمي للمقدرة على الإقناع والتجاوب مع الآخرين.
- **الإستقصاء:** يعتبر من أكثر طرق جمع البيانات الأولية إستخداما، وتعتمد هذه الطريقة أساسا على تصميم مجموعة من الأسئلة لتتم الإجابة عليها من طرف المستقصى منه*، يعرف الإستقصاء على أنه: "ذلك الأسلوب المنهجي المنظم لجمع البيانات من الأطراف المستهدفة بهدف الفهم أو التنبؤ لبعض مظاهر السلوك الخاص بمجتمع البحث المدروس". [2]

وتوجد عدة طرق لجمع البيانات (الأدلة) الأولية من خلال الإستقصاء ويتم إختيار المناسبة وفقا للظروف المحيطة بالدراسة وأهدافها مع الأخذ بعين الاعتبار:

- إعتماد طريقة استقصاء معينة لا يجب أن تؤثر على حجم العينة المفترض دراسته.
- يجب أن تتناسب الطريقة المختارة تكاليف تنفيذ الإستقصاء.

وتستخدم هذه الطريقة في كل خطوات عملية التدقيق عموما بدءا من مرحلة التخطيط إلى مرحلة النهائية وعلى المدقق التأكد من مدى صدق هذه الإجابات.

- **تدقيق المعلومات غير الكمية الخارجية منها والداخلية** كالإطلاع على الكتب العلمية وأدلة المحاسبة والتدقيق الدولية وعلى قوانين والتشريعات الحكومية وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل المؤسسة والتقارير السنوية وما صادر من السوق المالي عن المؤسسة موضوع التدقيق والمؤسسات المماثلة لها وكل هذه المعلومات تعتبر معلومات خارجية، أما المعلومات الداخلية كالنظام الداخلي للمؤسسة وعقد التأسيس وكذلك تدقيق محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع إجتماع الهيئة العامة والإطلاع على ملفات الموظفين وملفات المراسلات بالإضافة إلى سجلات

---

[1] أحمد عبد الله اللحلاح ، محمود أبو بكر، **البحث العلمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 180.

* الفرق بين طريقتي المقابلة والإستقصاء، الإستقصاء يمكن إجراؤه بطرق مختلفة قد تكون الهاتف، البريد الالكتروني أو عن طريق المقابلة الشخصية وفي كل الحالات يقوم الإستقصاء أساسا على توجيه الأسئلة المكتوبة، أما المقابلة فقد تكون أسئلتها مكتوبة أو شفهية وبالتالي فأسئلة الإستقصاء تكون مصاغة بمزيد من العناية نظرا للغياب الشخصي للباحث في غالب الأحيان، أما المقابلة الشخصية فالأساس فيها هو الحضور الشخصي للطرفين الباحث والمستجوب.

[2] ثابت عبد الرحمن إدريسي، **بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل وإختبار الفروض**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 235.

الإنتاج والتعرف على السياسات المتبعة في تسويق المنتجات وتوزيعها وعلى العقود المهمة والتي يكون لها تأثير على عملية التدقيق مثل إتفاقيات القروض والعقود طويلة الأجل.[1]

- **التوقعات من نتائج التدقيق السابقة:** كالأخطاء التي إكتشفت في عملية التدقيق السابقة ومقابلة المدقق السابق وذلك لتحديد المواقع التي يمكن أن تسبب صعوبات وعراقيل لعملية التدقيق الحالية مع فهم المدقق لفعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة،[2] ومن المصادر التي توفر المعلومات للمدقق عن نتائج التدقيق السابقة:

- مراجعة أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة ومراجعة أي ملخصات لنتائج التدقيق السابقة.
- مراجعة مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المدقق إلى الإدارة السابقة ورد الإدارة عليها.
- مقابلة المدقق السابق في حالة تدقيق حسابات المؤسسة لأول مرة (للمدقق الجديد)، ومناقشة في الأمور التي يعتقد أنها تؤثر على عملية التدقيق الحالية.
- التغيرات الهامة التي مرت بها المؤسسة أو عملياتها منذ الفترة المالية الأخيرة.

المطلب الثاني: أساليب كمية تعتمد على التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي إحدى الأدوات المحاسبية التي تساعد في الحصول على معلومات مختلفة من القوائم المالية، فالتحليل المالي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها.

والفكرة الرئيسية من إستخدام أساليب التحليل المالي في التدقيق في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين وإستمرارها على هذا النمط مستقبلا مقابل استقرار الظروف المحيطة ويمتاز هذا النوع من الإجراءات بإعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية تدقيق الحسابات.

الفرع الأول: التحليل الأفقي

وهو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي أو بنود أو فقرات قائمة الدخل، وذلك بهدف دراسة الإتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصانا، وبمعنى آخر فإن التحليل الأفقي تابع التغيرات في البنود زيادة أو نقصانا بمرور الزمن ولهذا فإن شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت فعلا ويعرف هذا النوع أيضا بتحليل

[1] عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة**، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد1، العدد2، العراق، 2008، ص 9.

[2] صبحي سعيد على القباطي، مرجع سابق، ص 28.

الإتجاهات، ويمكن القيام بهذا النوع من التحليل في حلة النسب المالية حيث يمكن مقارنة نسبة ما بمثيلاتها المعدة عن فترة زمنية سابقة أو فترات سابقة، مما يتيح تتبع حركة هذه النسبة زمنيا ويساعد في إتخاذ القرارات المناسبة وهو بهذه الصورة من المقارنة يمكن أن يكون أسلوب أعمق في تقييم الأداء الإداري أكثر من عملية الإقتصار على النسب الخاصة بفترة زمنية واحدة،[1] وبشكل عام فإن التحليل الأفقي يساعد في:

- إكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن.
- تقييم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

ورغم المزايا العديدة التي يقدمها التحليل الأفقي إلا أنه يؤخذ عليه ما يلي:

- إحتمال بروز تغيرات أقل الفقرات أهمية نظرا لسرعة تبدلها عادة قياسا بالفقرات الكبيرة المهمة.
- إعتمادها على فترة الأساس التي ربما لا تمثل مدة إعتمادية من حياة المؤسسة كمقياس للتبادلات اللاحقة.

الفرع الثاني: التحليل الرأسي

يسمى أيضا بالتحليل العمودي ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء مؤسسة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرات أو بنود جانب واحد فقط، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية إستبعادا لأثر التغيرات المفاجئة، بمعنى آخر أن التحليل الرأسي للقوائم المالية يتحقق من خلال التعبير عن كل فقرة أو مجموعة من الفقرات في القوائم المالية، وعادة ما يوصف هذا النوع من التحليل بالسكون لإنتقاء البعد الزمني له حيث يـركز هذا النوع على دراسة العلاقة بين بنود القوائم المالية بتاريخ محدد، وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المؤسسة في تلك الفترة وإكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يضل بحاجة إلى أن يدعم بتحليلات أخرى وفيما يتعلق بالميزانية فإن التحليل الرأسي لها سمى بـ "الميزانية المئوية" بسبب تقليص حجمها من أرقام مطلقة إلى نسب مئوية، ويهدف هذا التحليل إلى متابعة التطورات التي حصلت في بنود جانب من جوانب الميزانية أما بالنسبة للتحليل الرأسي لقائمة الدخل فإنه يسمى كشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم المماثل، بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى نسب مئوية.

ويساعد التحليل الرأسي إلى تقديم جملة مزايا منها:

- تركيزه على المدة المالية موضع البحث.

---

[1] حمزة محمد الزبيدي، **التحليل المالي/ تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 64-65.

- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فقرة إلى المجموع المنسوب له.
- في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة مسبباتها وأثار هذا التبدل مع بيان قيما إذا كانت التغيرات كبيرة أو صغيرة.
- كما يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمؤسسة ما مع مؤسسات مقارنة في الإختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل النسب المالية

ويقصد به تحديد العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام (نسبة رصيد حساب إلى رصيد حساب آخر) ،[1] ويمكن حساب النسب التي تربط بين بندين على مستوى نفس القائمة المالية كما يمكن حساب النسب التي تربط بين بندين على مستوى القوائم المالية المختلفة، فالنسبة هي علاقة رياضية بين متغير وآخر ويجب أن تكون هذه العلاقة ذات أهمية ومدلول تمكن من الحصول على معلومات ودلالات ضمن ظروف معينة، وهذه النسب ليست الغاية في التحليل وإنما هي مؤشرات وتصورات تعطي الوضوح والأجوبة لكثير من التساؤلات المتعلقة بتقييم الأداء وكذلك تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة،[2] يتضمن تحليل النسب مقارنة العلاقات ضمن أرصدة الحسابات وهذا مفيد بالنسبة لتدقيق الأصول والإلتزامات بالإضافة إلى حسابات قائمة الدخل، فتحليل النسب قد يتم إجراءه على سلسلة زمنية أو بشكل مقطعي (عرضي) فعند تطبيق التحليل على سلسلة زمنية فإنه يتم مقارنة النسب طوال الوقت، لأن العلاقات غالبا ما تبقى ثابتة بمرور الوقت أما التحليل المقطعي أو العرضي فإنه يتطلب مقارنة نسب أرصدة الحسابات الخاصة بالمؤسسة مع نسب المؤسسات الأخرى ومع نسب الصناعة للفترة المعنية، وجمع البيانات لهذا التحليل قد يتطلب جهد أكبر من تحليل السلسلة الزمنية وذلك لضرورة البيانات الخارجية لمؤسسة، إن المراجعة التحليلية تتضمن غالبا إستخدام نسب مالية عامة في عملية التدقيق خلال مرحلتي التخطيط والتدقيق النهائي للقوائم المالية المدققة، وهي مفيدة لفهم الأحداث الحالية والظروف المالية للمؤسسة ولتدقيق القوائم المالية من منظور المستخدم، فالتحليل المالي العام قد يكون فعال في كشف مناطق المشاكل المحتملة للتحليل الإضافي.[3]

وبصفة عامة يمكن تبويب النسب المحاسبية إلى المجموعات الرئيسية التالية:

- نسب السيولة ؛
- نسب النشاط ؛

---

[1] أحمد عبد القادر شرف، **قياس مردود هيكل معرفة مراجعي الحسابات متوسطي الخبرة لإشارات الفحص التحليلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 137.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 63.

[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص 46-47.

- نسب التمويل ؛
- نسب الربحية.

1) **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاق الديون قصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي وقدرتها على مواجهة إلتزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطيع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل.[1]

من أجل تحليل السيولة والقابلية الإيفائية للمؤسسة نستخدم المؤشرات لمالية التالية:

- نسبة التداول: تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الإيفائية ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد على في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الإهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ إستحقاق الخصوم المتداولة.

- نسبة السيولة السريعة: تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: [2]

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص ص 113-114.

[2] وليد ناجي الحيالي، **الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 53.

ويعود السبب لإستبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول المتداولة لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة للتحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة، ثم إتمام عملية بيعها أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية وأيضا بسبب عدم التأكد من بيعه، إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

- نسبة السيولة الجاهزة: تعتبر بسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى قيمة غير جاهزة لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير جاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة من الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية :

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تحديد الاستمارات.
- فائض للنقديات غير مستعمل وعرضة للتدهور في القيمة.

إن هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة المجال 30% إلى 50% .

نسبة السيولة الجاهزة المجال بين 20% 30% .

2) **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في أصولها وتقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الإستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم النسب:

- **معدل دوران المخزون:** يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية

[1] المرجع السابق، ص 54.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق وبشكل عام فإن الإرتفاع في عدد مرات الدوران قياسا بمعيار المقارنة يشير إلى قصر فترة الإستثمار في المخزون وهذا يعني سرعة تصريف المخزون عن طريق عملية البيع، في حين يشير الإنخفاض في المعدل إلى تضخيم الإستثمار في المخزون بأكثر من الحاجة المقررة له إقتصاديا الأمر الذي يعني ركودا في المخزون.[1]

كما يمكن حساب معدل دوران المخزون بالأيام وهو ما يعرف بمتوسط فترة التخزين وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

كلما كانت نتيجة هذه النسبة ضعيفة كلما دلت على زيادة حركة المخزون بإتجاه المبيعات والتي ستدعم السيولة في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد وأيضا ربحية المؤسسة بإفتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة.

- **معدل دوران الذمم المدينة:** تقيس سيولة الحسابات المدينة الوقت الذي تستغرقه دورة واحدة من المبيعات الآجلة ممثلة بالحسابات المدينة (الذمم المدينة وأوراق القبض قصيرة الأجل)، وتلك الدورة تبدأ عادة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (أي تاريخ البيع بالأجل) إلى تاريخ تحصيلها ثم تاريخ تسجيل حسابات مدينة أخرى، ويقصد بهذه الدورة فترة التحصيل والتي تعكس سرعة الحسابات المدينة بإتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز مما يعزز الملاءة المالية للمؤسسة ويضمن القابلية الإيفائية لها ويستخدم مؤشر سيولة الحسابات المدينة في قياس كفاءة الإدارة في منح الإئتمان –البيع بالأجل– فإذا ما زاد متوسط عمر المدينين عن السياسة العامة للمؤسسة فإن ذلك يكون دليلا على تراخي عملية التحصيل والتباعد عن المبيعات الآجلة والتحصيل وهذا ذات علاقة بالتدفقات النقدية الوثيقة الصلة السيولة، فتلك الفترة تعتبر مقياسا مقبولا لسيولة المدينين.[2]

[1] عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 101.

[2] حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق، ص 128.

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{العملاء + أوراق القبض}}$$

ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

- **معدل دوران الحسابات الدائنة:** تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها لعملية الشراء بالأجل، وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى إعتبار معدل دوران الحسابات الدائنة مؤشرا من مؤشرات السيولة لقدرة هذا المؤشر على تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الإرتفاع في معدل دوران الحسابات الدائنة علامة من علامات التحسن في السيولة.[1]

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات}}{\text{الموردون+أوراق الدفع}}$$

- **معدل دوران الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة (سواء كان ذلك بمجموع الأصول أو بالأصول الثابتة أو المتداولة)، وتحسب وفق العلاقات التالية:[2]

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3) **نسب التمويل:** تقيس نسب التمويل درجة إعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ولها أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية للمؤسسة، ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى إعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة فإنه يتم اللجوء إلى العديد من المؤشرات المالية أهمها.

- **نسبة التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على إنخفاض هذه النسبة إنخفاض المخاطر التي

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 51.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص 195.

يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد إستحقاقها، أما إرتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستتعرض لها المؤسسة.

ويتم حساب نسبة التمويل الخارجي أو نسبة الإقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الإقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة مدى الإعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية ولاشك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من إطمئنان الدائنين على مقدرة المؤسسة على تسديد إلتزاماتها فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك.[1]

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:[2]

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة إستطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 250.

[2] نفس المرجع، ص ص 250-253.

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

4) **نسب الربحية:** تعكس نسب الربحية نتائج النسب السابقة حيث أنها تقس مدى تحقيق المؤسسات للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي إتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية.

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة:** تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسب تمثل ما تقدمه المؤسسة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهميـــن وتحسب وفق العلاقة:[1]

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

- **نسبة مردودية النشاط:** تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تضمن كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح وبالتالي فإن النسبة تبني كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية:[2]

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

المطلب الثالث: أساليب إحصائية متقدمة

تعتمد هذه الأساليب بصفة أساسية على بناء معادلات رياضية إحصائية معتمدة أساسا على البيانات الماضية وإستخدامها في التنبؤ بالأرصدة، وأهم ما تتصف به هذه الأساليب الموضوعية والثقة في إحتساب القيم المتوقعة

[1] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 54.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 172.

والمدى الذي تكون فيه القيم مقبولة،[1] ومن أبرز الأساليب الإحصائية المتقدمة:

الفرع الأول: تحليل الانحدار

ويعد من أكثر الأساليب الاحصائية إستخداما في المراجعة التحليلية ويتم إستخدام تحليل الإنحدار في تقييم مدى منطقية الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة،[2] ومن خلال هذا الأسلوب يتم التنبؤ بقيمة أحد الأرصدة في القوائم المالية بإستخدام قيم نفس الرصيد في فترات سابقة وتكون مهمة المدقق إجراء مقارنة بين القيمة المتنبأ بها والقيمة الفعلية الواردة بالقوائم وتحديد ما إذا كان الفرق جوهريا أم لا والذي يعتبر الأساس في إتخاذ قراره بالقيام بفحص إضافي للتحقق مما إذا كانت تلك الفروق ناتجة عن أخطاء جوهرية أو ناتجة عن تغيرات في ظروف المؤسسة والأحوال الاقتصادية، على المدقق أن يأخذ بعين الإعتبار عند إستخدام أسلوب تحليل الانحدار نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة لكي يحدد الشكل المحتمل لنموذج الإنحدار، ويتضمن أسلوب تحليل الإنحدار عدة نماذج أهمها:

- **نموذج الإنحدار الخطي البسيط:** ويعني ذلك دراسة العلاقة بين حساب معين وحساب آخر والبحث عن القيم التي يأخذها كل منهما في الفترات الماضية ويعتبر نموذج تحليل الإنحدار الخطي البسيط من أكثر النماذج شيوعا في تقدير القيم المتوقعة للبيانات موضع التدقيق.[3]

يتم التعبير عن هذه العلاقة بإستخدام معادلة الخط المستقيم :

$$Y = Ax + B$$

حيث : Y :المتغير التابع ،البند المراد التنبؤ بقيمته.

X :المتغير المستقل الذي يسبب تغير قيمة Y بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

a، b :معاملات ثابتة.

ويمكن حساب قيمة الثوابت بإستعمال طريقة المربعات الصغرى.

رغم سهولة إستخدام هذا النموذج في التنبؤ من الناحية الرياضية فإنه يتجاهل أثر المتغيرات المختلفة على العنصر موضع التدقيق ويقتصر هذا الأثر على متغير مستقل واحد.

- **نموذج الإنحدار الخطي المتعدد:** وهو إيجاد علاقة بين عدة حسابات من جهة (متغيرات مستقلة) وحساب آخر (متغير تابع)، للإستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع للتحقق من

---

[1] مصطفي ميلاد الشكري، **مدى إستخدام أسلوب المراجعة التحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس، 2005 ص 42.

[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص 263.

[3] محمد عبد الرحمان إسماعيل، **تحليل الإنحدار الخطي**، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 2001، ص 23.

صحته أو التنبؤ برصيده، وجاء هذا النموذج لتفادي سلبيات نموذج الإنحدار الخطي البسيط فهو يأخذ بعين الإعتبار تأثير العديد من المتغيرات المختلفة على العنصر موضع التدقيق، ويتم التعبير عن هذا الأسلوب بالمعادلة التالية:

$$yi = a + b1x1i + b2x2i + b3x3i + \ldots\ldots\ldots + bmxmi + ui$$

حيث أن :

Y_i: قيمة المتغير التابع المراد التنبؤ به.

a ، $b_1, b_2, b_3, \ldots, b_m$: معاملات ثابتة أو ثوابت المعادلات.

$x_1, x_2, x_3, \ldots, x_m$: قيمة المتغيرات المستقلة.

u_i : الخطأ العشوائي الذي يتواجد عند تقدير القيم الثابتة.

- **نموذج الإنحدار الغير خطي:** نموذج الإنحدار غير الخطي تكون فيه العلاقة بين المتغيرين ممثلة بخط منحني وهي تسمى أيضا بالعلاقة غير المستقيمة أو المنحنية.
- **تحليل السلاسل الزمنية:** السلسة الزمنية هي سلسلة معطيات إحصائية مرتبطة بالزمن، أوعبارة عن سلسة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن، تعتبر دراسة تطور الظواهر وإتجاهاتها والتحكم في مساراتها من بين أسباب نجاح المؤسسات الإقتصادية التي تعتمد على الطرق العلمية في تسييرها، حيث تحتاج كل مؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها إلى معرفة وتحليل الظواهر المحيطة بها والعوامل التي تؤثر فيها والتنبؤ بقيهما في المستقيل، ولتحديد وبلوغ ذلك يجب دراسة وتحليل معطيات الفترات السابق لهذه الظاهرة قصد تحديد مسارها وإتجاهها العام، بشرط أن تكون كل قيمة من هذه المعطيات مرتبطة بفترة زمنية أو بتاريخ معين (سنة، شهر، أسبوع...) ،[1] وهناك عدة نماذج للسلسلة الزمنية وأبرزها:

$$Y = T.S.C.I$$

$$Y = T+S+C+I$$

حيث أن: T هو الاتجاه العام

S التغيرات الموسمية ← التغيرات المنتظمة

C التغيرات الدورية

I التغيرات العشوائية

[1] جيلاني جيلاطو، **الإحصاء تمارين ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 167.

الفرع الثاني:نموذج التخطيط المالي

فطبقا لهذا النموذج يتم البدأ بإختيار أحد القوائم المالية بإعتباره المتغير الرئيسي (المستقل) حيث يستخدم للتنبؤ ببقية البنود، وقد طبق هذا النموذج على المبيعات الشهرية حيث مثلت المتغير المستقل، هذه المبيعات لا تخضع للتنبؤ بل يؤخذ رقم المبيعات الحقيقي بعد تدقيقه حسابيا ومستنديا ضمانا لدقة التنبؤات، ومنه تستخدم المبيعات الشهرية للتنبؤ بأرصدة الحسابات الأخرى مثل تكلفة المبيعات، وبعد إنتهاء كافة التنبؤات يتم إعداد قائمة الدخل التقديرية وقائمة المركز المالي التقديرية ومقارنتها مع القوائم المالية الفعلية لتحديد مدى معقولية القيم الظاهرة في هذه القوائم.[1]

الفرع الثالث:نموذج التدفق النقدي

ويعتبر هذا النموذج إمتداد نموذج التخطيط المالي، حيث يعتمد على متغير رئيسي كأساس للتنبؤ ويستخدم أسلوب الإنحدار العادي القائم على طريقة المربعات الصغرى لتحديد معاملات الإنحدار التي تربط بين قيمة البند المراد التنبؤ بها (المتغير التابع) وقيمة البند المستخدم في التنبؤ (المتغير المستقل)، ويختلف هذا النموذج عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير المستقل لهذا النموذج هو التدفقات النقدية وليس قيمة المبيعات الشهرية،[2] كذلك لا يسعى نموذج التدفق النقدي إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها، بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمؤسسة، أما القيم الحقيقية لعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية والأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل لا يتم التنبؤ بها لذلك تعد قوائم مالية تقديرية للدخل والمركز المالي.

[1] ياسين عبد الرحمن محمد طاهات، مرجع سابق، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص 38.

خلاصة الفصل:

من خلال ما عرضناه في هذا الفصل تبين لنا أن معايير التدقيق الدولية أوردت المراجعة التحليلية في المعيار 520 وبينت مفهومه وكذا أساليبه وأنواعها، فالمراجعة التحليلية تعتبر أداة من أدوات التحقق أثناء القيام بعملية التدقيق ودليل من الأدلة التي يستعين بها المدقق لإثبات مدى سلامة وصحة المعلومات المدرجة في التقارير المالية، وبإستخدام المراجعة التحليلية يتعرف المدقق على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة والتي تجنبه إجراءات أكثر تفصيلا.

يوجد عدة أنواع من المراجعة التحليلية وهذه الأنواع قائمة على مقارنة بيانات الزبون إما مع توقعاته أو مع توقعات المدقق والمقارنة مع النسب المرجعية للمجال الذي ينشط فيه، ولإجراء هذه المقارنات هناك عدة أدوات يستخدمها المدقق كتحليل النسب وتحليل الإتجاه وصولا لإستخدام الطرق الإحصائية المتقدمة كتحليل السلاسل الزمنية.

الفصل الثانـي:

التدقيق المحاسبي

تمهيد:

إن التحديات والتطورات الكبيرة في بيئة الأعمال التي تواجه المؤسسات وطبيعة العمل البشري الذي يحتمل الخطأ جعل المؤسسة في حاجة إلى عملية التدقيق لإضفاء المصداقية حول البيانات المالية التى تعدها الإدارة، ومن خلال هذا الفصل سنحاول معرفة ماهو التدقيق المحاسبي وماهي عناصره الرئيسية؟ وماهي الخطوات المتبعة عند القيام بعملية التدقيق المحاسبي؟.

المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق المحاسبي

يعتبر التدقيق المحاسبي الأداة التي يلجأ إليها الملاك لمراقبة أعمال الإدارة من جهة وللتأكد من صحة وسلامة البيانات المالية من جهة أخرى.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

إن المتتبع لأثر التدقيق عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، فالدراسات التاريخية تشير إلى أن التدقيق رافق نشوء الحضارة الإنسانية وتطور بتطورها وهذا التطور في ظل فكرة إنفصال الملكية عن الإدارة، فالألواح الطينية التي وجدت في بلد مابين النهـرين تبين وجود قوانـين مكتوبة باللغة الأكادية * تشير إلى ما يشبه المصادقات المستعملة في التدقيق المعاصر، فقد كان المدقق في ذلك العصر يستمع للموظفين فيما يخص الغلال والمخزون وكيفية إنفاقه،[1] وعلى حسب بعض الكتاب فإن التدقيق يرجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونانيين الذين استخدموا التدقيق بغية التأكد من صحة الحسابات العامة وكان الممدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة والسجلات للوقوف عن مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها وكلمة تدقيق "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE " ومعناها يستمع.[2]

وقد وجد قبر المدقق مجاورا لقبر فرعون مما يشير إلى الأهمية التي كان يتمتع بها المدقق لدى الفراعنة، أما في العصر الإسلامي يعود الفضل للخليفة عمر بن الخطاب في تدوين عمليات بيت مال المسلمين، فقد كان موسم الحج موعدا للتدقيق يقوم العمال والولاة خلاله بعرض أعمال العام المنصرم، ويحضر أصحاب المظالم والشكاوي كما يحضر المدققون الذين كانوا منتشرين في البلاد، ولعل أهم الدواوين التي كانت معنية بالرقابة ديوان الزكاة الذي أنشأه الخليفة العباسي المهدي، إذ كان الديوان يقوم بأعمال شبيهة بجهاز الرقابة الحكومية العليا في الوقت الحاضر كما أنشئت ولاية الحسبة ** التي كانت تهتم بالنواحي المالية للدولة،[3] ويعود التدقيق الحديث إلى عصر دخول المؤسسات الصناعية الكبرى حيز الوجود وتطور مع تطور تلك الصناعة، ويعود تطور التدقيق في شكله

---

* اللغة الأكادية، هي لغة سامية ظهرت في العراق منذ 3000 سنة قبل الميلاد وكانت تدون فوق ألواح الطين.

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 1.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص30.

** ولاية الحسبة، هي وظيفة رسمية من وظائف الدولة المسلمة لصيانة المجتمع والدين من الضياع وتحقيقا لمصالح الناس.

[3] حسين قاضي، حسين دحدوح، المرجع السابق، ص 1.

إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن إستغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر.[1]

فقد أدى عصر النهضة إلى مزيد من الإكتشافات العلمية التي وجدت تطبيقها آلات ومعدات متقدمة ذات إنتاجية أعلى وتكلفة أقل وكان حيازة هذه الآلة صعبة على المؤسسة الفردية أو المؤسسات العائلية، مما أدى إلى نشوء مؤسسات الأموال وما تعنيه من إنفصال بين الملكية والإدارة، حيث ينتخب الملاك الذين لا يعرفون بعضهم بعضا مجلسا للإدارة يفوضون له الصلاحيات ثم يطلعون على نتيجة أعمالهم بعد مرور دورة مالية من خلال ما يعده من قوائم مالية هذه الأخيرة التي لا يمكن الإعتماد عليها إلا إذا تم تدقيقها من قبل مهني مستقل أو من داخل المؤسسة،[2] فالتطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة الأهداف المرجوة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير التدقيق من الجانب النظري بغية جعله يتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والإقتصاد العالمي بشكل عام والتي شهدتها المؤسسة الإقتصادية على وجه الخصوص.[3]

ويمكن تلخيص مراحل مهنة التدقيق كما يلي:

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 12.

[2] حسين قاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 2.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2014، ص7.

الجدول رقم "1": التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي

المدة	الآمر بالتدقيق	المدقق	أهداف التدقيق
200 قبل المسيح إلى 1700 ميلادي	– الملك – الإمبراطو – الكنيسة – الحكومة	رجل الدين الكاتب	معاقبة السراق على إختلاس الأموال حماية الأموال
من 1700إلى 1850	الحكومة المحاكم التجارية المساهمين	المحاسب	منع الغش معاقبة فاعليه حماية الأصول
من 1850 إلى 1900	الحكومة المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش تأكيد مصداقية الميزانية
من 1900إلى 1940	الحكومة المساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء السيادة على مصداقية القوائم المالية التاريخي
من 1940 إلى 1970	الحكومة البنوك والمساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة إنتظام القوائم المالية التاريخية
من 1970 إلى 1990	الحكومة هيئات أخرى المساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والإستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية وإحترام المعايير المحاسبة ومعايير التدقيق
إبتداءا من 1990	الحكومة هيئات أخرى المساهمين	شخص مهني في التدقيق والمحاسبة والإستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل إحترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، 2014، ص8.

يتضح مما سبق عرضه أن عملية التدقيق تطورت نتيجة لعدة عوامل هذه العوامل هي التي تفسر نشوء وتطور عملية التدقيق ومن بينها":[1]

- **تعارض المصالح:** إن دراسة تاريخ التدقيق يشير إلى أن التعارض بين مصالح مستخدمي المعلومات المحاسبة ومنتجي هذه المعلومات هو الذي يملي الحاجة إليها ويحدد مجالها والخصائص والإجراءات المرتبطة بذلك المجال، فحين يلمس مستخدم المعلومات تعارضا متوقعا بين مصلحته ومصلحة الجهة التي تعد المعلومات سوف يكون مهتما بإمكانية التحيز في المعلومات التي تصل إليه، وإن هذا الشك في نوعية المعلومات يدفعه إلى اللجوء لمدقق الحسابات ليقرر مدى عدالة تلك المعلومات، وقد أخذ تعارض المصالح شكلا حاسما في أعقاب الثورة الصناعية وما رافقها من زيادة في إستثمارات المؤسسات، أدى إلى الفرد أو مجموعة من الأفراد للنهوض بأعباء تمويلها فنشأت المؤسسات المساهمة التي تضم مئات بل آلاف من المساهمين الذي يكاد أن لا يعرف بعضهم بعضا، ويضطرون إلى تفويض الصلاحيات إلى مجلس الإدارة والمستويات الإدارية المختلفة التابعة له مما خلق إنفعالا وتعارض بين الملكية والإدارة وقد دفعت الحاجة إلى مـزيد من رؤوس الأموال إلى اللجوء للإقتراض من البنوك وحملة السندات مما أدى إلى ضرورة تقييم معلومات ذات مصداقية وموثوق فيها.
- **الأثر المتوقع:** إن الوظيفة الإعلامية للمحاسبة المتمثلة من خلال نشر القوائم المالية تهدف إلى إحداث الأثر في عملية إتخاد القرارات من قبل المستخدمين، وكلما زادت أهمية تلك القرارات زاد تخوف المستخدمين من إعتمادهم على معلومات مضللة وإزدادت بالتالي حاجتهم إلى مدقق الحسابات ليقرر مدى ثقة ومصداقية تلك المعلومات المقدمة بالقوائم المالية، بما أن حدة المنافسة والأزمات الإقتصادية الناتجة عن فيض الإنتاج أدت إلى التركيز على مستوى فعالية المؤسسة وهذه أدت إلى مطالبة المجتمع المالي* بالإفصاح عن مزيد من المعلومات غير المتوفرة بالقوائم المالية مما وضع المهنة أمام تحد كبير لتحمل المسؤولية التي يطالب بها المجتمع المالي.
- **التعقيد:** إن التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة إثبات عدالة الإفصاح الذي تقدمه القوائم المالية يجعل من الصعب بل من المستحيل على المستخدم العادي أن ينجز هذه المهمة بالإعتماد على نفسه فقط، وكلما أصبحت المعلومات الإقتصادية التي تقدمها إدارة المؤسسة الإقتصادية من خلال القوائم المالية أو غيرها

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 2.

* المجتمع المالي، يقصد به مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا ينتمون للمؤسسة " مساهمين " أو خارج المؤسسة " مقرضين " كالبنوك وحملة السندات والأسهم".

من البيانات المالية أكثر تعقيدا إزداد إمكان حدوث الخطأ وإرتكاب الغش، وأصبح فهم الأسس التي إعتمدت عليها أكثر تعقيدا مما يجعل المستخدم مضطرا للإعتماد على خدمة مدقق الحسابات المستقل.

إن أهمية الدور الذي يلعبه المدقق تزداد بازدياد ذلك التعقيد الذي يكتنف المعلومات، لذلك على مدقق الحسابات أن يطور من قدراته ليتمكن من الحكم على تلك المعلومات المعقدة التي تعدها الإدارة بحسب المستوى التكنولوجي التي تصل إليه معالجة المعلومات، وقد بلغ التعقيد مرحلة متقدمة بسبب الشروع في إستخدام الحاسوب في دنيا الأعمال، مما حتم على مدققي الحسابات أن يهيئوا أنفسهم لإستعاب هذا النظام كي تكتسب عملية حكمهم على المعلومات الإقتصادية التي تعد من خلاله أساسا منطقيا.

- **البعد:** حتى لو توافرت الرغبة لدى مستخدم المعلومات الإقتصادية في التحقق مباشرة من درجة صحة هذه المعلومات وكانت لديه القابلية لإستعاب العملية المعقدة التي تمر بها فإن ثمة أبعاد تفصل بينه وبين إدارة المؤسسة الإقتصادية التي تعد تلك المعلومات وتجعل من الصعب بل من المستحيل عليه أن يصل إلى هذه الغاية بالإعتماد على نفسه مباشرة.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي

إن للتدقيق المحاسبي أهمية كبيرة إكتسبها من تعقد عمليات المؤسسة وإتساع دائرة نشاطها فأدى إلى زيادة الطلب على عملية التدقيق وزيادة الإهتمام بها من قبل الأطراف المعنية، وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف التدقيق مع إبراز أهميته.

الفرع الأول: تعريف التدقيق المحاسبي

لقد إختلفت تعاريف التدقيق بإختلاف الهيئات الصادرة عنها وكذلك الجوانب التي تم التطرق إليها، وفي ما يلي سوف نعرض أهم التعاريف:

عرفه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي**IAASB** بأنه: " عملية يبدي فيها الممارس إستنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين، بإستثناء الجهة المسؤولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقاييس، مع الأخذ بعين الإعتبار أن

هدف عملية التأكيد المعقولة هو تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظروف العملية كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن الإستنتاج الممارس ".[1]

في حين جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية **AAA** على النحو الآتي: " هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الإقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق ".[2]

عرفته منظمة العمل الفرنسي للتدقيق أنه: " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل إستناد على معايير التقييم وتقديم مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم ".[3]

عرفه الإتحاد الأوربي لخبراء الإقتصاد والمحاسبة سنة 1977: " إبداء رأي بأن الحالة والنتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة وحقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات والقوانين المعتمدة في المؤسسة ".[4]

وعرف بأنه: " إختبار تقني صارم وبناء أسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقبل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى إحترام القواعد والقوانين والمبادي المحاسبة المعمول بها في صورة صادقة على الموجودات والوضعية المالية ونتائج المؤسسة".[5]

كما عرف أيضا: " جملة إجراءات تستهدف الفحص الإنتقادي لأنظمة الرقابة الداخلية والعمليات المالية والمحاسبة التي أثبتت في الدفاتر من واقع المستندات الثبوتية للتأكد من إنتظامها وسلامتها (صحتها) وإنسجامها مع قواعد المحاسبة، بحيث أن الميزانية تظهر المركز المالي الصحيح وأن حسابات النتائج تظهر بصدق نتيجة الأعمال التي تحققت من خلال الدورة المالية وينتهي الفحص الذي يقوم به المدقـق بتقرير مكتوب

[1] أحمد حلمي، مرجع سابق، ص 25.

[2] محمد سمير الصبان، محمد عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص17.

[3] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص 18.

[4] يونس زين، مصطفى عوادي، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مطبعة سخري، الجزائر،2011 ص 13.

[5] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 9.

يوضع تحت تصرف مستعملي القوائم المالية التي يعطي المدقق رأيه الفني فيها".[1]

يعتبر التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي تسمح بتقييم وفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد حول صحة وعدالة البيانات المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة.

يمكن إستخلاص مجموعة من النقاط من خلال التعاريف السابقة:[2]

- التدقيق عملية منتظمة تعتمد على الفكر والمنطق فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.
- إن تجميع و تقسيم الأدلة هو جوهر عملية التدقيق وهو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق لإبداء رأيه في القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية.
- تستخدم الأدلة للتحقيق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الإقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات المؤسسة ومركزها المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصة لها) والمعايير الموضوعة (المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما) فالمدقق عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديدها إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المناسبة المقبولة قبولا عاما.
- يقوم المدقق بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية ويتحقق هذا الإتصال من خلال التقرير الذي يعده المدقق عند الإنتهاء من عملية التدقيق، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة من قبل إدارة المؤسسة في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعية وهي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي

تعود أهمية التدقيق لكونه وسيلة وليس غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة، وتعتمد عليها في إتخاذ قراراتها ورسم سياساتها[3]، فعملية التدقيق تعد عملية تخص ثلاث أطراف وهم الإدارة، المدقق، أصحاب المصلحة، ويعتبر الطرف الثالث " أي مستخدمي البيانات وأصحاب المصالح " الأكثر إهتماما بعملية التدقيق وما تفرزه من نتائج.

ويمكن عـرض أهمية للتدقيق من خلال كل من يستفيد من عمل المدقق كما يلي:

---

[1] عبد الحفيظ الأرقم، أحمد بن فليس، **دروس وتطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 03.

[2] محمد سمير الصبان، عوض لبيب فتح الله، **الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996، ص 17.

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 15.

- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التدقيق مهما لإدارة المؤسسة حيث أن إعتماد الإدارة في عملية التخطيط وإتخاد القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق، يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام لذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الإستثمار لمثل هذه المؤسسة.[1]
- **المساهمون:** يعتبر المساهمون المستخدم الأول للقوائم المالية ولتقرير المدقق بإعتبارهم الملاك فهم يعينون المدقق ليساعدهم في الرقابة على إدارة المؤسسة كوكيل عنهم، ويحتاج المساهمون إلى المعلومات التي توفرها القوائم المالية لإتخاذ القرارات، ومن أهم هذه المعلومات، عائد السهم، الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم القيمة الحقيقية للمؤسسة في البورصة.[2]
- **المؤسسات التمويلية:** إن للتدقيق أهميته بالنسبة للمؤسسات المالية والتجارية والصناعية عند طلب الزبون قرض معين أو تمويل المؤسسة، حيث أن تلك المؤسسات التمويلية تعتمد في عملية إتخاذ قرار منح القرض من عدمه على القوائم المالية المدققة بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على فوائد تلك القروض في المستقبل.[3]
- **الجهات الحكومية:** تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثوق فيها ومعتمدة من طرف جهات محايدة تقوم بفحصها فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد فيها،[4] كذلك تعتمد الدولة على القوائم المالية المدققة في تحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه.[5]

هناك من بين أن للتدقيق أهمية كبيرة لكونه:[6]

- يساعد مدققوا الحسابات المستقلون على المحافظة على أمانة وكفاءة البيانات المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.

---

[1] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2011، ص 24.

[2] عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 20.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 20.

[4] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص 296.

[5] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 15.

[6] غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص 20.

- يساعد المدراء الماليون التنفيديون في الإدارة المالية المختلفة في المؤسسات كيفية استغلال موارد المؤسسات بفعالية وكفاءة.

المطلب الثالث: أنواع وأهداف التدقيق المحاسبي

الفرع الأول: أنواع التدقيق المحاسبي

تنوع التدقيق يتم وفقا للزواية التي ينظر منها لعملية التدقيق ولا يعني ذلك وجود أنواع من التدقيق مختلفة في المبادئ أو المعايير أو الإجراءات بل يعني ذلك إختلاف عمليات التدقيق، ويمكن تصنيف عملية التدقيق إلى عدة تبوينات وكل تبويب يتضمن أنواع مختلفة لعملية تدقيق الحسابات ولكن هذه التبويبات تعتبر لأغراض الوصف فقط[1]، وذلك لإن التدقيق الخارجي يكون لا مستقل وإلا فقد جوهره لأن أداءه يعتمد كليا على الأنواع الأخرى من التقنيات، حيث أن مفهوم تدقيق الحسابات ومبادئه العلمية لا يختلف باختلاف الزاوية التي تنظر منها إلى عملية تدقيق الحسابات [2]، وبشكل عام يمكن تبويبه على النحو التالي:

أولا: من حيث حدوده

1) **التدقيق الكامل:** سابقا كان حجم المؤسسة صغيرا لذا كانت عملية التدقيق تشمل جميع العمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات للتحقق من سلامة تسجيل القيود المحاسبة وعدم وجود أخطاء أو غش وضمان تسجيل الأصول وفق المبادئ المتعارف عليها،[3] ومع التطور وتعدد العمليات أصبح تدقيق هذه الأخيرة يتطلب نفقات باهظة وجهدا ووقتا كبيرين فتغير التفكير نحو التدقيق الإختياري الذي يقوم على فحص بعض العمليات، فهذا النوع من التدقيق يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه حيث يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المشتبهة وكل ما من شأنه أن يؤسس لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة مخرجات النظام المحاسبي وتمثيلها للواقع الفعلي لها،[4] إن في هذا النوع من من تدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج تدقيقه، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الإقتصادية محل تدقيق حساباتها.

---

[1] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق حسابات**، دار المستقبل، الأردن، 1998، ص 24.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 10.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 29.

[4] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، ط1 ، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص 08.

2) **التدقيق الجزئي:** هو الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق كأن يقتصر على تدقيق بعض العمليات دون غيرها أو تدقيق الميزانية دون غيرها أو تدقيق المخزون دون غيره، ويتم تحديد ذلك وفقا للعقد الذي تم بين المدقق والجهة التي قامت بتعينه وفي هذه الحالة فإن مسؤولية المدقق تنحصر في المجال الذي حدد له فقط وسوف يكون رأيه في حدود المجال الذي حدد له وليس في القوائم المالية ككل،[1] ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود إتفاق كتابي (رسالة إرتباط) يبين حدود التدقيق والهدف منه، حتى يتمكن المدقق من إصدار التقرير عن الخطوات التي أتبعت والنتائج التي توصل إليها كي لا ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الإتفاق، ومن العرض المتقدم يمكن التوصل إلى أن تدقيق المؤسسات سواء كان كامل أو جزئي يتوقف على الإلتزام القانوني لهذه المؤسسة وعلاقة الملاك، ولذا فإن المؤسسات المساهمة تتبع التدقيق الكامل بينما مؤسسات الأشخاص والمؤسسات الفردية فإن ذلك يتوقف على طبيعة الإتفاق وعقد المؤسسة لتحديد طبيعة التدقيق وحدوده.[2]

ثانيا: من حيث التوقيت

1) **التدقيق النهائي:** هو التدقيق الذي يتم بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية والميزانية[3] ويلجأ المدقق الخارجي عادة لهذا للنوع من التدقيق في حالة المؤسسات صغيرة الحجم والتي تبتعد فيها العمليات بصورة كبيرة.[4]

ولهذا النوع من التدقيق مزايا نذكر منها:[5]

- أنه لا يعمل على تشويش الزبون وموظفيه لأن المدقق يقوم بعملية التدقيق بعد الإنتهاء من إعداد القوائم المالية الختامية.
- التدقيق النهائي غير ممكن وغير مناسب للمؤسسات صغيرة الحجم.
- يؤدي إلى تخفيف التواطؤ بين الموظفين والمدقق لأن التدقيق تم نهاية السنة المالية.
- التدقيق النهائي يؤذي إلى التجديد والإبتعاد عن الروتين في أداء عمل المدقق.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 11.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 43.

[3] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 18.

[4] عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مكتبة دار المعرفة، الإسكندرية، 1993، ص 19.

[5] غسان فلاح المطارنة، المرجع السابق، ص ص 27-28.

يعاب على التدقيق النهائي:[1]

- قصر المدة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق.
- القيام بعملية التدقيق بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية قد يؤدي إلى عدم الإهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم أن الأخطاء لن تكتشف إلا في نهاية السنة المالية وبالتالي لديهم الفرصة لتصحيح الأخطاء خلال العام وقبل البدأ في عملية التدقيق.
- إكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لأن توقيت إكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها.
- قد يؤدي إلى إرتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب التدقيق، خاصة إذ كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يدقق حساباتها واحدة أو مقاربة.

2) **التدقيق المستمر**: يعد التدقيق المستمر الذي يقوم فيه مدقق الحسابات بالتردد على المؤسسة من وقت لأخر أو على فترات دورية أو غير دورية للقيام بفحص العمليات المحاسبة التي تمت، وبمعنى آخر يعد التدقيق المستقر التدقيق الذي يتم أول بأول خلال السنة المالية ولذلك فإن هذا النوع يعد مناسبا لمؤسسات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم من العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويلا لفحصها، كما أنها توفر للمدقق الوقت الكافي خلال المدة مما يساعد على التوسع في عملية التدقيق وبالتالي تقليل فرص إرتكاب الغش والتلاعب فضلا عن ذلك سرعة إكتشاف الأخطاء، ولذلك يطلق عليه التدقيق المانع والمصحح في نفس الوقت، بالإضافة إلى ما تقدم فإن إتباعه يؤدي إلى القضاء على عيوب التدقيق النهائي وأهمها تأخر نتائج التدقيق وإرتباك العمل بمكتب المدقق.[2]

ويقوم المدقق بإتباع هذا النوع بصفة خاصة في حالة:[3]

- كبر حجم المؤسسة وكذا تعدد عملياتها.
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.
- توافر عدد كبير من مساعدي المدقق ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة.

ومما لاشك فيه أن التدقيق المستمر يحقق عند إتباعه العديد من المزايا منها:

- المساعدة في حل أي مشاكل بمجرد ظهورها دون الإنتظار فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية.
- المساعدة في زيادة نطاق الفحص والتدقيق.

[1] رأفت سلامة محمود وآخــرون، مرجع سابق، ص 13.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 15.

[3] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، دار الكتب الحديثة، مصر، 2001، ص 194.

- الإنتهاء من عملية التدقيق في وقت مناسب دون الإنتظار فترة طويلة بعد نهاية السنة المالية.
- المساعدة على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وبالشكل المنتظم على مدار السنة المالية نظرا لشعور العاملين بوجود المدقق وتردده عليهم بصفة مستمرة.
- المساعدة في إنتشار عمل المدقق والفحص والمتابعة داخل مكاتب التدقيق على مدى السنة المالية مما يتيح فرصة التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من المدققين حديثي التخرج.[1]

أما عيوب التدقيق المستمر:[2]

- هناك إحتمال لتلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها.
- عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بأعمال التدقيق.
- ترهق المدقق ومساعديه نظرا لإمتدادها لوقت طويل وإحتمال دخول المدقق في الروتين.
- التردد الكثير للمدقق على المؤسسة قد ينتج عنه صلات مع الموظفين فقد تضر بمصالح العمل أو ينجم عنها إحراج في حالة إكشافه للخطأ.

ثالثا: من حيث مدى الفحص

1) **التدقيق التفصيلي:** ويقصد به أن يقوم المدقق بفحص كل العمليات وهذا النوع يصلح للمؤسسات الإقتصادية صغيرة الحجم [3] وهو التدقيق الذي يقوم من خلاله المدقق بتدقيق جميع الدفاتر والسجلات والمستندات والحسابات، بمعنى تدقيق جميع المفردات محل الفحص ويصلح هذا النوع من التدقيق لمؤسسات صغيرة تحتوي عدد قليل من العمليات والأحداث بعكس المؤسسات الكبيرة التي تتضمن عدد كبير من العمليات والأحداث، مما يعني إستغراق هذا النوع من التدقيق لوقت طويل وجهد أكبر وكذلك تكلفة أكبر.[4]
2) **التدقيق الإختياري:** هو التدقيق الذي يقوم المدقق بإختيار عدد من المفردات (عينة) ليقوم بعملية التدقيق وعند الوصول للنتائج يتم تعميم النتائج على المجتمع الذي أخذت منه العينة، وعند إستخدام التدقيق لنظام العينات فإنه يتم تحديد حجم العينة على عدة إعتبارات منها فحص المدقق لنظام الرقابة

[1] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002، ص 47.

[2] رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن، 2011، ص ص 32-33.

[3] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 18.

[4] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31.

الداخلية المتبع في المؤسسة، ويستطيع المدقق إتباع الأسلوب الشخصي وهو أن يعتمد المدقق على الحكم الشخصي عند قيامه بتحديد حجم العينة وإختيار مفرداتها وكذلك تقييم نتائج الإختبار.[1]

رابعا: من حيث القائم بعملية التدقيق

1) **التدقيق الداخلي:** هو نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى تدقيق وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة، فهو بمثابة رقابة إدارية تمارس لقياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الأخرى بمعنى آخر أنه فحص منظم لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها، ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مدققين تابعين كموظفين في المؤسسة.[2]
2) **التدقيق الخارجي:** يعرف أنه الفحص الإنتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المؤسسة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعابه تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وبهدف إبداء الرأي الفني المحايد من صدق وعدالة التقارير المالية للمؤسسة خلال فترة معينة،[3] إن أهداف التدقيق الخارجي تلتقي مع أهداف التدقيق الداخلي، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.[4]

خامسا: من حيث الإلتزام

1) **التدقيق الإلزامي:** وهو التدقيق الملزم بنص القوانين في الدولة المعينة ومثال ذلك القوانين المنظمة لمؤسسات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما تنص عليه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات أو ما يعرف بمراقب حسابات قانوني للمؤسسات يتولى تحقيق حساباتها وقوائمها المالية.[5]
2) **التدقيق الإختياري:** وهو ذلك التدقيق الذي يطلبه أصحاب المؤسسة دون إلزام قانوني بذلك وتلك هي الحالة بالنسبة للمؤسسات الفردية ولمؤسسات الأشخاص، وقد يكون ذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المؤسسة وكما هو موضح في العقد الذي أبرم بين المدقق والزبون.[6]

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 31.

[2] رأفت سلامة محمود وآخـــــرون، مرجع سابق، ص 33.

[3] أحمد حلمي جمعة ، مرجع سابق ، ص 16.

[4] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص 26.

[5] محمد سيد سرايا، مرجع سابق ، ص 44.

[6] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 31.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق

تمثل الأهداف بصفة عامة الغاية المرجو تحقيقها من نشاط معين،[1] ويستطيع الباحث في التطور التاريخي لأهداف التدقيق ومضمونه المهني أن يلاحظ التغيير الهائل الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون، فقديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لإكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير،[2] وتطورت أهداف التدقيق نتيجة عدة عوامل في الفترة الأخيرة ولقد كانت عبارة القاضي الإنجليزي " لوباس " في قضية حلج القطن سنة 1897 الأثر الأكبر في تغيير النظر لعملية التدقيق وأشارت العبارة التي قالها أن الهدف الأساسي للتدقيق ليس إكتشاف الغش والخطأ وإنما يظهر الخطأ والغش عند قيام المدقق بمهمتة، ولقد أكد على ما تقدم مجلس معايير التأكيد الدولي في "معيار التدقيق رقم 200" إذ يتمكن المدقق من التعبير عن الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية معدة ومن جميع جوانبها المادية طبقا لإطار معروف من التقارير المالية.[3]

ومما سبق عرضه في مراحل تطور التدقيق المحاسبي فهناك من وضع تطورات أهداف التدقيق كما يلي:[4]

- قبل عام 1900 كان الهدف من التدقيق إكتشاف التلاعب والإختلاس والأخطاء ولتلك كان التدقيق تفصيلي ولا يوجد نظام للرقابة الداخلية.
- ومن عام 1905 إلى 1940 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي بالإضافة إلى إكتشاف التلاعب والأخطاء وبدأ الإهتمام بالرقابة الداخلية.
- ومن عام 1940 – 1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة المركز المالي وتم التحول نحو التدقيق الإختياري الذي يعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- ومن عام 1960 وحتى الآن أضيف أهداف أخرى صنفت كأهداف حديثة، وتتمثل هذه الأهداف الحديثة في:[5]

✓ مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
✓ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص 34.
[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 13.
[3] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 35.
[4] نفس المرجع، ص 36.
[5] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص 23.

✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

المبحث الثاني: العناصر الرئيسية للتدقيق المحاسبي

إن العناصر الرئيسية توفر الأساس اللازم لتنظيم أفكار الفرد وضبط وتحقيق ما يترتب على ذلك من تصرفات وعلى ذلك فإن العناصر الرئيسية للتدقيق المحاسبي تساعد على شرح ووصف وتحديد طبيعة القرارات التي يجب على المدقق إتخادها عند تنفيذ برنامج التدقيق، أي أن المدقق يعتمد على هذه العناصر في مجال إتخاذ القرارات المتعلقة بشكل الخطوة أو المرحلة من مراحل عملية التدقيق.

المطلب الأول: فروض التدقيق المحاسبي

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام ويعبر عن التطبيق العملي وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك،[1] وتعتبر الفروض الأساسية التي تبنى عليها المبادئ والتي تنشأ عموما من خلال البيئة الإقتصادية أو السياسية ومن طرق التفكير والعادات في مجتمع الأعمال.

ويقصد بالفروض في التدقيق بأنها متطلبات سابقة أساسية تبنى عليها المبادئ والقواعد الأخرى وتتمثل الفروض الأساسية المرتبطة بالتدقيق في ثمانية فروض أساسية وهي: [2]

- ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المدقق ومعدي المعلومات المالية.
- تجنب أن يحافظ المدقق على نزعة الشك المهنية لديه طالما لا يوجد بالضرورة تعارض بين المدقق ومعدي المعلومات المالية.
- يتصرف المدقق كمدقق فقط.
- يلتزم المدقق بالإلتزامات المهنية المحددة.
- قابلية التحقق من المزاعم والتأكيدات والنتائج الإقتصادية وإمكانية تدقيقها.
- يعزز نظام الرقابة الداخلية الجيد إمكانية أكبر للإعتماد على المعلومات المالية.
- ما لم يكن هناك العكس فإن ما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل.
- يحقق الغرض العادل والصادق ضمنيا لإستخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أو أية معايير أخرى متعارف عليها أو مقررة.

لكن هناك من تبنى تبويبا آخر لفروض التدقيق وكانت:

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 51.

- **فرض إستقلال المدقق:** الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية، وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة الوضع المالية الحقيقي للمؤسسة وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم، وبما أن عمل المدقق هو القيام بعملية التدقيق بحيادية وإستقلالية وإبداء الرأي دون تحيز يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق والإدارة ولكن لا يعني أن يكون عدم وجود التعارض دائم أو حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الإدارة بعض المعلومات ذات الأهمية للمدقق وفي النهاية يجب أن يكون المدقق طرفا محايدا بالنسبة لأصحاب القرار بالمؤسسة والإدارة،[1] وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد في رأيه فيما كلف به من أعمال ويعتمد فرض إستقلال المدقق على نوعين أساسين من المقومات هما:

- المقومات الذاتية وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والعملي.
- المقومات الموضوعية وهي تتضمن التشريعات وما تصدره الهيئات من أحكام وقواعد وضمانات ويفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من إدارة المؤسسة ويقوم بالتحقيق عن أحداثها وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

- **فرض عدم التأكد:** ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:[2]

- الإستخدام الغير متكامل للبيانات المحاسبية.
- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات.
- عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.

- **فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:** وذلك لأن المدقق يستخدم حكمة الشخص عند ممارسة وظيفة وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق فإن المتفق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها ما هي محاسبة أو ضريبة كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء المهنة.
- **فرض وجود نظام رقابة داخلي سليم:** يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم والذي يؤدي إلى الإبتعاد عن إحتمال وجود خطأ مما يجعل مدقق الحسابات يقوم بعمله إستنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم ولا يعني ذلك عدم وجود خطأ، فإذا توفر في المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخزونات نظام المعلومات يمكن الإعتماد عليه بدرجة أكبر من قبل الإدارة والملاك.
- **فرض الصدق في محتويات التقرير:** إن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح وقبول الإقرار الضريبي كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق ولايستطيع نقله إلى الإدارة وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها

[1] غسان فلاح مطارنة، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 51.

وفرض الصدق في محتويات التقرير يتحقق إذا قام المدقق بالتأكد من:

- تطبيق المؤسسة محل التدقيق للمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما.
- أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية هي المعلومات الملائمة.
- أن المبادئ المحاسبة المطبقة في المؤسسة تناسب طبيعة نشاط المؤسسة محل التدقيق.
- أنه تم تطبيق المبادئ المحاسبة من قبل المؤسسة بثبات.

- **فرض ثبات حقائق الماضي في المستقبل ما لم يظهر تغيير في الظروف:** وهو أن يفترض المدقق ثبات الإدارة في مبادئها إذا ما ثبت من خلال خبراته السابقة في المؤسسة وأن الإدارة رشيدة في تصرفاتها، أما إذا إتضح أن الإدارة تميل إلى عملية التلاعب أو إضعاف نظام الرقابة فإنه من المفترض أن يكون حريص في الفترات المستقبلية.
- **فرض خلو القوائم المالية المقدمة من الأخطاء الغير عادية أو التلاعب:** يقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق بإفتراض أن القوائم أو المعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية أو التلاعب وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس إختياري كما هو مفترض حيث وجود هذه الأخطاء أو التلاعب يتطلب من المدقق الفحص التفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات حي يتأكد من عدم وجود أخطاء.

المطلب الثاني: معايير التدقيق المحاسبي

إن التدقيق مهنة حرة تحكمها قوانين، قواعد ومعايير، والمدقق شخص محترف ومتخصص ومهمته تزداد تعقيدا من فترة إلى أخرى كلما تعقد عالم الأعمال وكلما زادت المشاكل المالية والضريبية وعليه ينبغي عليه مراعاة القواعد، بعضها على الأقل أثناء قيامه بمهمته حتى لا يكون مقصرا وما ينجز عن ذلك من عواقب وعلى المدقق إحترام نصوص العقد الذي يربطه بالمؤسسة التي يقوم بالتدقيق فيها، وأن يبذل في إنجاز المهمة المسطرة عناية الرجل المعتاد وترتيب الأخطاء حسب الأهمية فهناك الخطأ التافه وهناك التقصير وإن كان المدقق غير مسؤول عن الخطأ التافه فهو مسؤول عن كل تقصير،[1] وقام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** بإعداد عشرة معايير تدقيق مقسمة إلى ثلاث مجموعات.

الفرع الأول: المعايير العامة (الشخصية)

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، والمقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة أشخاص مدربين، وتوصف هذه المعايير بأنها (عامة) لأنها تمثل مطالب أساسية تحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير بصورة ملائمة، وتعتبر

[1] محمد بوتيـن، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 36.

(شخصية) لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق الخارجي وبالتالي فإنه يمكن القول بأنه للحصول على تقرير يتضمن رأيا فنيا محايدا له أهمية ومغزى يتعين أن يكون المدقق على درجة من الكفاءة وأن يتمتع بالإستقلال المطلوب ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها،[1] وتتكون المعايير العامة (الشخصية) من: [2]

- **التدريب والكفاءة Tvaining qualificatiobns** وهو يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية، يجب أن يكون لديه كفاءة معينة ويتوفر لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لابد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب، وحق يكون هناك ثقة لدى الأطراف الذين يعينون المدقق، يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والإستقلال عند إبداء الرأي ولكي يحدد معيار الكفاءة لابد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والتأهيل العملي.
- **الإستقلال (الحياد) indépendance** لكي تعتمد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية على هذه القوائم، يجب أن يتم تدقيقها من قبل شخص يتمتع بالإستقلال والحياد عند إبداء رأيه خاصة وأنه يكون هناك أحيانا تعارض بين الإدارة والملاك، وهذا التعارض يحتاج إلى رأي محايد حول عدالة القوائم المالية.
- **العناية المهنية Duepvofessionnel cabe** وهو أن يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعنه إعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات الإلتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير.

وفي نهاية عرض المعايير العامة نشير إلى أن معيار الإستقلال مع معيار بذل العناية المهنية وتوافر التأهيل العلمي تعتبر من أهم معايير التدقيق المتعارف عليها حيث أن أي خلل في هذه المعايير الثلاثة سيؤثر على المعايير الأخرى للتدقيق، فعندما يكون المدقق مثلا غير مستقل ولم يبذل العناية المهنية اللازمة وليس مؤهلا علميا وعمليا فلن يكون هناك حاجة إلى ضرورة تحقيق المعايير الأخرى من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية التدقيق.

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الإرشادات اللازمة لقيام المدقق بإجراءات عملية التدقـيق وتتمثل معاييـــر

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 49.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 39.

العمل الميداني في ثلاث معايير هي:[1]

- **الإشراف والتخطيط:** يتطلب هذا المعيار أن يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء بعملية التدقيق، ويتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعته ما يوكل إليهم من أعمال، وللقيام بعملية التخطيط والإستفادة منها يفضل تعيين مدقق الحسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للزبون، حيث أنه يساعد في أن تكوين كفاءة أفضل لدى المدقق، وعملية التخطيط التي يجب أن يقوم بها المدقق يمكن أن تشمل تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وكذلك التحقق من أصول وخصوم المؤسسة والفحص المستندي وكذلك قائمة نتيجة أعمال المؤسسة.

إن معيار الإشراف والتخطيط قد إزداد أهمية في الوقت الحاضر بسبب:

- أن المدقق يعتمد بدرجة أكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة عند قيامه بعملية التدقيق.
- الإعتماد المتزايد على إستخدام طرق المعاينة الإحصائية.
- تغير أساليب ومفاهيم التدقيق عما كانت عليه في السابق مثل إستخدام التدقيق المستمر.
- بسبب التغير في نظم التشغيل للبيانات المستخدمة في المؤسسة محل التدقيق.

- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يحث المدقق بأن يجري دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في مؤسسة الزبون حيث أن نظام الرقابة الداخلية يؤثر على حجم وطبيعة أدلة الإثبات وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة بالإضافة إلى أنه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق.
- **كفاية أدلة وقرائن الإثبات:** ينص المعيار الثالث معايير العمل الميداني على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية، حيث أن الدليل أو قرنية الإثبات عنصر أساسي في عملية التدقيق ويدعم معايير العمل الميداني، ويجب على مدقق الحسابات أن يقوم بتقييم الأدلة التي تحصل عليها ويكون للدليل علاقة مباشرة بالعنصر محل الفحص بمعنى أن تكون علاقة السبب والنتيجة واضحة بالنسبة لكل دليل، ويجب أن يسعى المدقق للحصول على الأدلة الكافية والمتاحة لديه والواجب أن يمتنع عن إبداء الرأي عنه في حال عدم إكتمال الأدلة لعنصر معين.

الفرع الثالث : معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير المدقق المنتج النهائي المادي الذي من خلاله يتم توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم

[1] نفس المرجع، ص ص 42-44.

المالية حيث أن تقرير مدقق الحسابات يلعب دورا أساسيا عند إتخاذ مستخدمي القوائم المالية للقرارات ولهذا تم تفسير معايير إعداد تقرير المدقق إلى أربعة معايير من المفترض أن تحكم مدقق الحسابات عند إعداده لتقريره.

تعتمد هذه المعايير على فرض أن العرض الصادق والعادل للقوائم المالية أنما يعني ضمنيا إستخدام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما يتجسد في مفهوم العرض الصادق والعادل مفاهيم أخرى كالإفصاح المناسب والتزامات التدقيق.[1]

- **إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبنى تقرير مدقق الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدة وفقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وبالتالي على المتفق أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية للمتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن تطبيقها في عملية الفحص.
- **الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:** أن التغيرات في المبادئ المحاسبية المطبقة في المؤسسة ذات تأثير جوهري في القوائم المالية مما يتطلب من مدقق الحسابات معالجة ذالك في تقرير بما يختص بإبداء رأيه في الثبات أما ما يتعلق بالعوامل الأخرى والتي لها تأثير هام نسبيا على القوائم المالية وقابليتها للمقارنة فيجب على المدقق الإفصاح عنها بطريقة مناسبة في القوائم المالية ولا يلزم التنويه عنها في تقريره.
- **الإفصاح الكافي:** وينص هذا المعيار على أن يتحقق المدقق من أن الإفصاح في القوائم المالية كافي وملائم ولا يقوم المدقق بالإشارة إلى ذلك في تقريره إلا في حالة كون الإفصاح غير كافي بدرجة معقولة حيث أنه يجب أن يشير المدقق في هذه الحالة في تقريره.
- **التعبير عن رأي المدقق:** أي أن يتضمن تقرير المدققق رأيه في القوائم المالية للوحدة أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي وفي النهاية يجب على المدقق أن يراعي عند إعداد تقريره حسب الظروف البيئية والقوانين والتعليمات المطبقة في المؤسسة التي يدقق أعمالها.

المطلب الثالث: إجراءات عملية التدقيق المحاسبي

تعتبر إجراءات التدقيق جميع خطوات العمل للحصول على الأدلة والبراهين التي تمكن المدقق من إيداء الرأي في القوائم المالية الخاضعة للتدقيق أو بمعنى آخر فإنها تمثل جميع الخطوات التفصيلية التي ترتبط بموظفي الفحص والتحقق حتى يتمكن المدقق من الحكم على عدالة تمثيل القوائم المالية لنتائج المؤسسة ولمركزها المالي.

ولبيان الفرق بين مفهوم معايير التدقيق المتعارف عليها ومفهوم إجراءات التدقيق فإننا نقول أن معايير العمل الميداني تنص على وجوب الحصول على أدلة وبراهين كافية ومقنعة عن طريق الفحص والملاحظة الشخصية

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سابق، ص 62.

والإستفسارات والمصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لأداء الرأي في عدالة القوائم المالية دون تحديد وتوضيح الإجراءات التي يجب تطبيقها لتحقيق ذلك (مفهوم عام)، بمعنى أن هذه الإجراءات قد ترك أمر تحديدها وخطوات تطبيقها للأحكام الشخصية الخاصة بالمدقق (المفهوم تفصيلي)، فإن أخذنا على سبيل المثال أرصدة حسابات الزبائن، فإن ذلك يعني أن تحديد الخطوات التفصيلية اللازمة للتأكد من صحة هذه الأرصدة يقع على عاتق المدقق نفسه،[1] إن العلاقة المتداخلة بين معايير التدقيق وإجراءات التدقيق تنبع من أن الأخيرة تعد أساسا تفصيليا لوظيفة الفحص والإقرار بينما تهتم معايير التدقيق بالمفاهيم العامة التي تحكم هذه الوظيفة ومن بين إجراءات التدقيق المحاسبي ما يلي:[2]

- **الجرد العملي:** يعتبر الجرد من أقوى أدلة الإثبات بإعتباره دليلا ماديا ملموسا فالمدقق عند قيامه بتدقيق بعض عناصر الأصول تدقيقا مستنديا قد يشك في صحة المستندات أو فيما تحتويه كما من بيانات لذا فإنه يلجأ إلى عملية الجرد العملي للعناصر التي يمكن حصرها وفرزها وقياسها.
- **التدقيق الحسابي:** يتمثل في

- تدقيق العمليات الحسابية للأرقام الواردة في المستندات المحاسبية للتأكد من صحتها.
- تدقيق دفاتر اليومية والتأكد من صحة نقل المجاميع من صفحة إلى الصفحة التالية لها.
- تدقيق ترحيل العمليات من دفتر أو دفاتر اليومية إلى الحسابات الخاصة بها في دفتر أو دفاتر الأستاذ.
- التأكد من صحة إستخراج أرصدة الحسابات المختلفة سواء في دفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعد مع مطابقة الأرصدة الإجمالية للحسابات في دفتر الأستاذ العام مع مجموع الأرصدة التحليلية لكل حساب إجمالي في دفتر الأستاذ المساعد.
- تدقيق قوائم الجرد للتأكد من دقة إستخراج قيم المخزون السلعي حيث يتم ضرب سعر الوحدة في عدد الوحدات لإستخراج إجمالي القيمة لكل عنصر على حدة ومن ثم لإجمالي العناصر.
- التأكد من توازن التدقيق بالمجاميع وبالأرصدة وكذلك من توازن قائمة المركز المالي من الناحية الحسابية لأن عدم التوازن يدل على وقوع أخطاء حسابية كما أن التوازن لا يعني صحة العمليات.

- **التدقيق المستندي:** تعتبر المستندات المحاسبية أساس التقييم في الدفاتر في المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية ولابد لكل عملية مسجلة من مستند فيجب التأكد مما يلي:

- أن لكل عملية تم قيدها في الدفاتر مستندا وأكثر يؤيدها.
- أن هذه المستندات مستندات صحيحة وقانونية.

إن التدقيق الحسابي والتدقيق المستندي يتم تنفيذه بطريقة إختيار العينات لعدم إمكانية تدقيق جميع المستندات التي بحوزة المؤسسة، إلا أن العينات التي يتم إختيارها للتدقيق يجب أن تكون كافية وملائمة.

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص ص 23-30.

[2] نواف محمد عباس الرماحي، المرجع سابق، ص 30.

- **المصادقات:** الشهادات أو الإقرارات أو المصادقات هي وثائق مكتوبة تهدف إلى إقرار حقيقة ما أو تأكيدها، يحصل عليها المدقق من داخل أو خارج المؤسسة لتدعيم الفحص الذي قام.
- **الإستفسارات:** يتضمن نظام الإستفسارات ما يقوم المدقق بتوجيه من أسئلة أو إيضاحات أوطلب معلومات أو بيانات من الجهات المختلفة خصوصا إدارة المؤسسة وذلك لتأكيد صحة بعض الأدلة أوالقرائن التي قام بجمعها أثناء عملية التدقيق وهذه الجهات قد تكون الإدارة العليا للمؤسسة أوموظفيها ومن خلال هذه التفسيرات يتمكن المدقق من تكوين رأيه النهائي في الموضوع محل التدقيق وقد تكون الإضاحات أو الإستفسارات شفوية أوقد تكون مكتوبة إذا رأى المدقق ضرورة لذلك، وقد أعطت التشريعات لمدقق الحسابات الحق في توجيه مثل هذه الإستفسارات أو الإيضاحات فله الحق في الإطلاع كلما أراد على سجلات المؤسسة وحساباتها أو أوراقها وصدورها، وأن يطلب من مجلس الإدارة موافاته بالمعلومات اللازمة لقيامه بوظيفة، وعلى المحاسب أن يضع تحت تصرف المدقق كل ما من شأنه تسهيل مهمته وعلى المدقق في حالة عدم تمكينه من حق طلب البيانات أو الإيضاحات التي إحتاج إليها أثناء عملية التدقيق إثبات ذلك في تقريره.
- **المراجعة الإنتقادية:** تعتمد هذه الوسيلة من وسائل جمع أدلة الإثبات على مهارة المدقق وخبرته فهي تشمل الفحص السريع والخاطف للمستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية بهدف إكتشاف النواحي الشاذة أو غير العادية التي لم يتمكن المدقق من إكتشافها أثناء قيامه بالتدقيق المستندي أو الحسابي وذلك بسبب وجود غش أو خطأ في البيانات الواردة في السجلات ومثال ذلك وجود إسم شخص أو مؤسسة لم يسبق وإن ظهر له حساب بدفتر الأستاذ العام عند ورود المصادقات للمدقق وهنا قد يكتشف المدقق إرسال المؤسسة خطاب المصادقات إلى أشخاص وهميين، كما أن هذه الوسيلة تفيد كثيرا في إختصار جزء كبير من الوقت والجهد الذي يبدله المدقق أثناء قيامه بواجباته كما أنها تمثل أدلة إضافية لإثبات العمليات التي لا تكون واضحة إذا تم تدقيقها من واقع الدفاتر والسجلات ولهذا كثيرا ما تعتمد المراجعة لإنتقادية على الخروج من نطاق السجلات والدفاتر المستندات إلى تقصي الحقائق من مصادر أخرى والإعتماد على الإستنتاج السليم للظواهر.
- **المقارنات:** المقارنة هي عبارة عن إجراء المقابلة بين شيئين أو أكثر بقصد تحقيق هدف معين وبالتالي فإن المقارنة كوسيلة من وسائل الحصول على أدلة وقرائن الإثبات هي مقابلة بيانات أو حسابات أو معلومات للعام الذي يتم فحص وتدقيق حساباته ببيانات أو حسابات أو معلومات أخرى تتعلق بنفس العام أو بأعوام سابقة أو بيانات متشابهة لجهات أخرى، وتعتبر المقارنات مرحلة من مراحل الدراسات الإنتقادية التي يقوم بها مدقق الحسابات عادة لبيانات القوائم المالية الختامية قبل الإنتهاء من عملية التدقيق ولذلك فهي تعتبر وسيلة إثبات إضافية لا تغني مطلقا عن إستخدام غيرها من وسائل الإثبات وتهدف إلى إقناع المدقق بالبيانات الظاهرة في قوائم نتيجة الأعمال.
- **فحص السجلات الفرعية:** كثيرا ما يتضمن دفتر الأستاذ العام حسابات إجماليــة والتي يتم تفصـيلها في

دفاتر الأستاذ المساعد، لذا فإن مدقق الحسابات عند فحصه لأرصدة الحسابات الإجمالية يجب أن يقوم أيضا بفحص البيانات التحليلية للحسابات الإجمالية في دفاتر الأستاذ المساعدة رغم تساوي مجموع أرصدة الحسابات التحليلية بدفاتر الأستاذ المساعد مع رصيد الحساب الإجمالي لها بدفتر الأستاذ العام.

كما يقوم المدقق أيضا بتدقيق بيانات دفاتر اليوميات المساعدة ومقارنتها مع القيود المركزية الواردة بدفتر اليومية المركزي إذا كانت المؤسسة تعتمد إستخدام دفاتر اليومية المعتمدة، ونظرا لتعدد الدفاتر وتضخم العمليات المسجلة فيها فإن المدقق يعتمد عادة على أسلوب الإختيارات في هذا المجال بحيث يؤدي ذلك إلى إطمئنان المدقق وإقتناعه بسلامة القيود.

المبحث الثالث: خطوات أداء عملية التدقيق المحاسبي

على مدقق الحسابات تتبع الخطوات أثناء تنفيذه لعملية التدقيق هذه الخطوات من شأنها ضمان السير الحسن للعملية، والحصول على نتائج ذات فعالية أكبر وهذا كله بغرض بتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التدقيق وسنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات عملية التدقيق والتي تتمثل في:

- قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.
- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- تجميع أدلة التدقيق وتحضير الملف الجاري.
- إعداد تقرير المدقق وإبداء الرأي.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

الفرع الأول: قبول المهمة

إن النية شرط أساسي لكل مهمة يريد الشخص أدائها وكذلك التدقيق، فقبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق يجب أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع الأشخاص الذين تنقصهم الأمانة والإستقامة.

وهناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يجب على المدقق مراعاتها تتمثل في:[1]

- التأكد من صحة تعيينه والتي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضع التدقيق.

[1] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، مرجع سابق، ص 139.

- الإتصال بالمدقق السابق وهذه قاعدة من قواعد أداب السلوك المهني فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو إستقالته فقد تجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.
- التأكد من نطاق عملية التدقيق.
- أن يجري إتصالات أولية مع المؤسسة المعنية بالتدقيق إذ هذه الخطوة تسمح للمدقق بالتعرف على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح، ويجري معهم حوار ومع من يشتغل معهم كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها وعليه إغتنام الفرصة والإستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكرارها.
- فحص وتقييم النظام المحاسبي.
- الإطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة فعلية كأن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية التي أعدت عن السنة السابقة ويطلع على تقرير المدقق السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق ودراسة تقرير مجلس الإدارة.
- فحص التنظيم الإداري حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين فعليه طلب كشف بأسماء العاملين بالمؤسسة واختصاصهم، وهيكل توزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.
- الإطلاع على الناحية الضريبة للمؤسسة محل التدقيق.

الفرع الثاني: تخطيط عملية التدقيق

يجب أن يقوم المدقق بوضع خطة التدقيق وتوثيقها بشكل يوضح النطاق المتوقع لعملية التدقيق وكيفية أدائها كما يجب عمل تسجيل تفصيلي للخطة العامة للتدقيق للدلالة على تطوير عملية التدقيق.[1]

ومن بين ما يتضمنه البرنامج المرسوم:[2]

- الأهداف الواجب تحقيقها.
- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف.
- تحديد الوقت التقديري اللازم للإنتهاء من كل خطوة وإجراء.
- تحديد الوقت المستنفد فعلا في كل خطوة وإجراء نفد.
- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 92.

[2] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 143.

ويوجد ثلاث أسباب رئيسية تحدد لماذا يجب أن يخطط المدقق لعملية التدقيق:[1]

- تمكين المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية.
- مساعدة المدقق على التحكم في التكاليف.
- تجنب سوء التفاهم مع الزبون.

▪ **أنواع برامج التدقيق:**

- **برامج تدقيق سابقة أو مرسومة مقدما:** وهي نماذج مطبوعة ثابتة تحتوي على كل الخطوات، يطلب من مساعدي المدقق التقيد بها مع تعديلها في نقطة أو أكثر في ضوء ما يحصل عليه من بيانات ومعلومات من المؤسسة.
- **برامج تدقيق متدرجة يتم إعدادها أثناء التنفيذ:** ويعتمد هذا النوع على تحديد الخطوات العريضة لعملية التدقيق أما التفاصيل وكمية الإختيارات وما شابه فيتم تقريرها أثناء القيام بعملية التدقيق.

الفرع الثالث: الإشراف على عملية التدقيق

يشمل الإشراف توجيه المساعدين وقيادتهم نحو تحقيق إجراءات التدقيق وتنفيذها، حيث أن المشرف على عملية التدقيق يكون مسؤولا من أن كل إجراءات التدقيق قد أعطي إلى الشخص المناسب والقادر على تنفيذه بكفاية ومقدرة عالية بالإضافة إلى ذلك فإن الإشراف يشمل ما يلي:[2]

- إرشاد المساعدين.
- يعالج المشكلات المهمة كافة التي صادفت عملية التدقيق.
- فحص العمل المنتهي.
- إزالة ما قد ينشأ من إختلاف في وجهات النظر بين عناصر التدقيق.

المطلب الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

إن قيام المدقق بواجباته المهنية يبدأ من نقطة إنطلاق رئيسية، تتجلى في دراسة الرقابة الداخلية وتقييمها فدراسة وتحليل الرقابة الداخلية تعد أمورا جوهرية وأساسية لعملية التدقيق وتؤثر في قرارات المدقق المرتبطة ببرامج ونطاق التدقيق.[3]

[1] خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 143.

[2] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص ص 233-235.

[3] Réda khe lassi, **l'audit interne – audit opérationnel**, éditions Houma, Alger,2005,p 71.

لقد تعددت التعاريف التي تخص الرقابة بإختلاف الجهات الصادرة عنها، فقد عرف مجلس خبراء المحاسبة الفرنسي نظام الرقابة الداخلية " بأنه مجموع الضمانات التي تساعد في السيطرة والتحكم في المؤسسة، وذلك لتحقيق هدف تأمين الأصول وحمايتها وكذا نوعية المعلومات المقدمة ومن جهة أخرى زيادة النجاعة وضمان تطبيق تعليمات الإدارة ".[1]

الفرع الثاني: أساليب دراسة نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المدققون أدوات متنوعة لدراسة إجراءات الرقابة الداخلية والتعرف عليها بهدف الحكم على فاعلية النظام في إنتاج البيانات المحاسبية والمحافظة على أصول المؤسسة، وبهدف تحديد نواحي الضعف التي تتطلب فحصا مستفيضا أكثر من غيرها ولتحديد نطاق عملية التدقيق.

ومن هذه الأساليب:

- **التقرير الوصفي:** يعد مراقب الحسابات (المدقق أو أحد مساعديه) هذا التقرير ليشتمل على وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية وما يحتوي عليه من تدقيق المعلومات وتقييم للواجبات، وطبيعة السجلات التي يتم الإحتفاظ بها ويتم الحصول على هذه المعلومات من خلال المقابلات مع العاملين والرجوع إلى دليل الإجراءات والدورة المستندية وأية قرائن أخرى ملائمة.[2]
- **الملخص التذكيري:** وهو بيان تفصيلي للطرق والوسائل التي يتميز بها نظام سليم للرقابة الداخلية وسيتم إستخدامه من قبل مساعدي المدقق للإسترشاد به عند قيامهم بفحص النظام.[3]
- **خرائط التدفق:** تعتبر خرائط التدفق أداة هامة لدراسة إجراءات أي عملية معينة خاضعة للتدقيق وهي تعبير شكلي من رموز أو رسومات لنظام ما أو مجموعة من العمليات المتتالية، حيث يتم تصميمها لوصف الإدارات والأقسام المختصة بأداء أي عملية من عمليات المؤسسة والمستندات التي تعد في كل خطوة و الدفاتر التي تثبت بها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها.[4]
- **قوائم الإستقصاء (قوائم الأسئلة):** تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الإستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وتوزع على العاملين لتلقي الردود عليها ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المؤسسة، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة للحصول على إجابة بـــ " نعم " أو " لا" حيث

[1] Alain Mikol, **les audits financières Comprendre les mécanismes du contrôle légal**, éditions d'organisation Paris, p 17.

[2] حسين القاصي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 275.

[3] محمد سمير الصيان، عوض لبيب فتح الله، مرجع سابق، ص ص 234– 235.

[4] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق، ص187.

أن الإجابة بالنفي قد تعني إحتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية، وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل إستخداما بين مراقبي الحسابات.[1]

الفرع الثالث: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

مما لاشك فيه أن وجود خطة تنظيمية وما تتطلبه من رقابة إدارية ومحاسبية، وضبط داخلي لحماية الأصول وسجلات المؤسسة، فإن هذا يمثل دليل قاطع على وجود نظام الرقابة الداخلية والوجود هنا يعني تضييق نطاق الفحص وعدم توسيع الإختبارات وبالتالي جودة عملية التدقيق وخلوها من الأخطاء أو الغش أو التلاعب، وعلى المدقق أن يتتبع مجموعة من الخطوات وذلك لتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل أكثر دقة:

- **وصف الأنظمة والتحقق من وصفه لها:** على المدقق في هذه المرحلة أن يتمعن في الإجراءات ويحاول فهم كيفية عملها، وذلك باستجواب موظفي المؤسسة ثم يقوم بالتعبير عن الإجراءات التي فهمها حتى يتمكن من إستعمالها في إطار تقييمه لقوة وضعف نظام الرقابة الداخلية، وفي هذه المرحلة يمكن أن يستعمل المدقق طريقة الإستجواب وذلك باستجواب موظفي المؤسسة كما يمكن له إستعمال طريقة الأسلوب الوصفي أو خرائط التدفق، وبعد إنتهاء المدقق من خرائط التدفق أو وصفه الكتابي على المدقق أن يتحقق من أن الإجراءات التي دونها هي فعلا الإجراءات التي تنفذ في المؤسسة وهنا يظهر دور إختبارات التطابق فالهدف من هذه المرحلة هو تجنب إنطلاق المدقق في عملية تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على أسس مبهمة.[2]
- **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** إن هذه المرحلة هي الأهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية، فيجب على المدقق أن يبين نقاط القوة والضعف الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وذلك بإجراء فحوصات معمقة لما هو موصوف وذلك بغرض إيجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط القوة فيها.[3]
- **التأكد من تطبيق النظام:** يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال أسلوب العينات كما يتم التأكد بأن الإجراءات الموصوفة تحتوي على ضمانات كافية وأن هذه الإجراءات تطبق فعلا وكما يجب من طرف المؤسسة.
- **التقييم النهائي لنظام الرقابة:** تسمح إختبارات الديمومة للمدقق بإجراء التقييم النهائي للرقابة الداخلية بالإضافة إلى النقائص في التصميم التي حددت عند إجراء التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية فاختبارات الديمومة تحدد نقائص التشغيل أو التطبيق التي تأتي كنتيجة للتطبيق الخاطئ لنقاط القوة الخاصة بالنظام، وفي مايلي شكل يبين مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

[1] محمد سمير الصبان، عوض السبب فتح الله، مرجع سابق، ص ص 236-237.

[2] Martial Chadefaux, **l'audit fiscal**, édition Litec, paris,1987, pp 190-191.

الشكل رقم (01) : مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

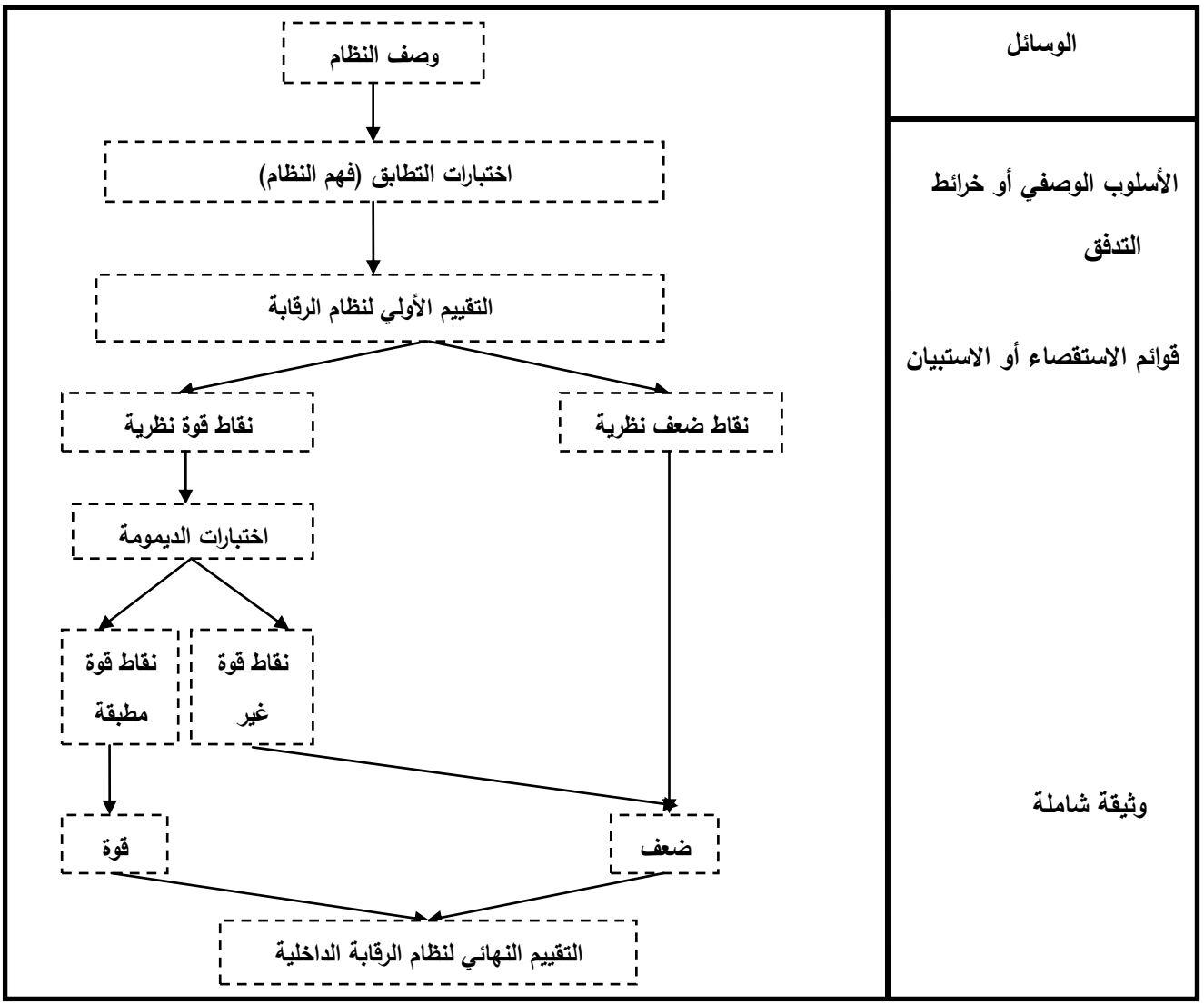

المصدر : Jean Raffegeau, Pierre Dufils, Ramon Gonzalez, **Audit et contrôle de comptes**, édition publi- union, paris, 1979, p80.

المطلب الثالث: تجميع أدلة التدقيق وتحضير الملف الجاري

الفرع الأول: تجمع أدلة الإثبات

تعرف الأدلة على أنها أية معلومات يستخدمها المدقق ما إذا كانت التأكيدات بشأن الأحداث الإقتصادية التي تم تدقيقها قد عرضت طبقا للمعايير المعلنة، كما أنه من الضروري أن يحصل المدقق على حجم من الأدلة الجيدة كافي لإبداء رأيه الفني المحايد،[1] ويقول بعضهم على أنها المفتاح إلى الحقيقة التي تعني المطابقة مع

[1] أيمن محمد صبري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2010، ص 24.

الواقع، وفي حقل التدقيق نجد أن الدليل أو القرنية ضرورية لإبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية، مع العلم أن بعض مفردات القوائم المالية ليست جدلية أو متنازع عليها ولكن كلها تقتضي من المدقق أن يعطي رأيا موضوعيا حولها إستنادا إلى دليل أو قـرينة.[1]

أولا: أنواع أدلة الإثبات يمكن تقسيم الأدلة بصفة عامة وفقا لدرجة الإلزام وما تقدمه من إقناع عند إتخاذ القرارات إلى ثلاث مجموعات هي:[2]

- قرائن طبيعية وهي الموجودة في العالم المحيط بنا وتختص بالعناصر المادية.
- القرائن التي تم إعدادها وتحتاج هذه القرائن إلى مجهود للوصول إليها.
- المناقشات المجدية (المفيدة) وهي القرائن التي لا نحصل عليها من الملاحظة أو التجربة العملية ذاتها.

أما أدلة التدقيق فتكون من الأنواع التالية:

- الجرد الفعلي (الفحص المادي) بواسطة مراقب الحسابات.
- التقارير المعدة بواسطة طرف ثالث مكتوبة أو شفهية.
- التقارير المعدة بواسطة العاملين في الشركة بصورة رسمية أو بصورة غير رسمية.
- العمليات الحسابية.
- أعمال لاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية.
- إجراءات الرقابة الداخلية الكافية.
- دفاتر وسجلات فرعية أو تفصيلية منتظمة.
- العلاقة المتداخلة مع البيانات الأخرى.

ومن ناحية أخرى يمكن تحديد أنواع قرائن التدقيق وفقا لدرجة الإعتماد على كل نوع إلى ما يلي:

- قرائن حقيقية وتشمل (جرد مادي فعلي، إعادة عمليات الحساب، تتبع واقتناء الأثر لإجراءات مسك الدفاتر) ونجد هذه القرائن تقنع الشخص بحقيقة الشيء المراد برهنته بدون الحاجة إلى إستنتاج مثل جرد المخزون السلعي.
- قرائن متمثلة في شهادات وتتمثل في (المصادقات والإستفسارات) ويتم الحصول عليها من الآخرين.
- قرائن غير مباشرة وهي (فحص المستندات، التتبع أو الفحص الإنتقادي، فحص السجلات والدفاتر المساعدة، الإرتباط بالبيانات الملائمة).

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 288.

[2] محمد سمير الصبان، عوض لبيب فتح الله، مرجع سابق، ص ص 261-263.

ويظهر هذا التسلسل السابق أن القرائن الحقيقية هي أكثر الأنواع إعتمادا عليها، يليها الشهادات وأخيرا القرائن غير مباشرة ذلك مع ضرورة التسليم بوجود بعض الإستثناءات.

ثانيا: خصائص وصفات أدلة الإثبات حتى تؤدي أدلة الإثبات دورها بالنسبة لأداء مهمة المدقق ينبغي أن تتوافر فيها خصائص وصفات معينة من أهمها ما يلي:[1]

- كفاءة أدلة الإثبات كما ونوعا بمعنى أن يكون هذا الدليل كاف ومناسب للتوصل إلى النتائج وأهداف التدقيق وأن يكون ملائما وموضوعيا وله علاقة وطيدة بهدف الأهداف والنتائج مما توفر الثقة اللازمة للإعتماد عليها.
- أن يكون مكتوبا ومدونا في أوراق عمل تتوافر فيها الشروط المهنية للتدقيق.
- أن يكون منطقي يرتبط بالنتيجة أو الرأي الذي يصل إليه المدقق.
- أن يكون دليل عملي واقتصادي تتناسب فيه تكاليف الحصول على هذا الدليل مع النتيجة التي يتوقعها ويتمناها من هذا الدليل.

وجدير بالذكر أن المدقق لا يجب أن يقف عند حد معين من البحث عن الدليل المهني المناسب والملائم والكفء والفعال والموضوعي لإثبات العمليات محل التدقيق، ومن ناحية أخرى يترك أمر تحديد كفاية الدليل لحكمة وفطنة المدقق والطرق والأساليب التي يتبعها في الحصول عليه.

الفرع الثاني: تحضير الملف الجاري

يتضمن وثائق الدورة موضع التدقيق المالية منها والمحاسبية مع أدلة الإثبات التي جمعها المدقق ويمكن أن يشتمل هذا الملف على الوثائق التالية:

- برنامج تفصيلي لعمليه التدقيق.
- الحسابات السنوية للمؤسسة وكذا التحليلات المدعمة لأرصدتها.
- التقارير العامة والخاصة المتعلقة بالدورة محل التدقيق.
- الخطوات المتبعة لتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير المدعم لذلك.
- الوسائل المستعملة في التقييم.
- الملاحظات الناجمة عن الحسابات المفحوصة.
- كل المراسلات التي تمت مع أطراف خارج المؤسسة كالبنوك، الزبائن، الموردون.
- المشاكل التي صادفت المدقق أثناء أداء مهامه.

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 316-317.

المطلب الرابع: إعدادا تقرير التدقيق وابداء الرأي

إن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة تمثيل القوائم المالية (المركز المالي، قائمة الدخل والتغير في المركز المالي) حقيقة أعمال المؤسسة محل التدقيق، وإبداء المدقق لرأيه من خلال التقرير والذي يعتبر الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه في عدالة القوائم المالية، ويقدم للأطراف ذات العلاقة في القوائم المالية، وبذلك يعتمد الكثير من الأطراف على تقرير مدقق الحسابات وعلى ما يحتويه من معلومات لإتخاد القرارات الحالية والمستقبلية.[1]

الفرع الأول: تعريف تقرير المدقق

هناك العديد من الأطراف قامت بتعريف تقرير المدقق حيث عرفه البعض بأنه عبارة عن رأي معطى بشكل مهني ملائم يمكن الإعتماد عليه هذا الرأي يشهد بأن الحسابات المعنية يمكن الإعتماد عليها، ويجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة، وعليه يمكن لنا القول بأن أهمية تقرير مدقق الحسابات تنبع من كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتنبع أهميته من كونه الأساس الذي يعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع وذلك لإتخاذ قراراتهم ورسم السياسة الحالية والمستقبلية، لذلك ونظرا لأهمية تقرير المدقق فقد إهتمت الهيئات العلمية للمحاسبين والمدققين والتشريعات التي تتناول تدقيق الحسابات في معظم الدول لوضع المعايير الواجب مراعاتها عند إعداد هذا التقرير،[2] وبعد التطرق إلى تعاريف التقرير وأهميته سوف نقوم بتوضيح ما يلي:

أولا: معايير إبداء التقرير تتضمن معايير إعداد التقرير ما يلي

- توضيح ما إذا كانت القوائم المالية الختامية قد تم تصويرها طبقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- بيان مدى ثبات المؤسسة على تطبيق المبادئ المحاسبية، بيان مدى إفصاح القوائم المالية بشكل كاف عن جميع البيانات الجوهرية وضرورة الإفصاح عن رأي المدقق في القوائم المالية كوحدة واحدة.[3]

ومن الضروري أن يشير رأي مدقق الحسابات في القوائم المالية على ما قام به من فحوص تتماشى في مداها مع معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما، وتنطوي على الإجراءات التي رآها المدقق المسؤول ضرورية في الظروف المعينة، وفي جميــع الحالات ينبغي أن يشير تقرير مدقق الحسابات إلى الإخفاق في الإلتزام بمعاييـر

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 113.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، مرجع سابق، ص ص 366-368.

[3] سمير كامل محمد، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ص 248.

التدقيق المقبولة قبولا عاما، أو في تضييق الإجراءات الضرورية إلا في الحالات التي يكون فيها العنصر موضع البحث غير جوهري، ويجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات إشارة إلى مدى الفحص الذي قام به بهدف الوصول إلى النتائج التي وصل إليها رأيه المهني في القوائم المالية أو الأسباب التي من أجلها لا يمكنه إبداء رأيه في القوائم المالية، ويطلق على هذه الفقرة عادة تقرير المدقق أو شهادته أو فقرة الرأي في تقرير مدقق الحسابات.[1]

ثانيا: العناصر الأساسية لتقرير المدقق يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات عدد من العناصر المكونة له كما نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم 700 على النحو التالي:[2]

- **عنوان التقرير:** يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات عنوان مناسب يساعد في التعرف على هذا التقرير والتفريق بينه وبين التقارير الأخرى التي تقدم من جهات أخرى مثل تقرير مجلس الإدارة.
- **الجهة التي يوجه إليها التقرير:** يجب توجيه التقرير إلى الجهة التي قامت بتعيين مدقق الحسابات مثل الجمعية العامة للمساهمين للمؤسسة التي يدقق أعمالها المدقق.
- **الفقرة الإفتتاحية أو التمهيدية:** إذ يجب أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية للمؤسسة الخاضعة للتدقيق كما يجب أن تتضمن الفقرة التمهيدية البيانات المالية التي عرضت من الإدارة، حيث أن إعداد البيانات تم وفق القواعد أو العكس من ذلك، فإن مسؤولية المدقق هي تدقيق هذه البيانات المالية لغرض إبداء الرأي بشأنها.
- **فقرة النطاق:** يجب أن يصف تقرير المدقق نطاق التدقيق وذلك بالنص على أن عملية التدقيق قد تم إنجازها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أو وفقا للمعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة، وحسبما هو ملائم وكلمة نطاق يشير إلى أن باستطاعة المدقق القيام بإجراءات المهنة التي يعتقد بأنها ضرورية في تلك الظروف، ويحتاج القارئ إلى ذلك كتأكيد بأن عملية التدقيق قد أنجزت متماشية مع المعايير أو الممارسات الراسخة، وما لم يتم النص على العكس فإن معايير أو ممارسات التدقيق المتبعة يفترض أن تكون المتبعة في القطر المشار إليه بعنوان المدقق، كما يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن عملية التدقيق قد تم التخطيط لها وتنفيذها لغرض الحصول على ثقة معقولة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة.
- **فقرة الرأي:** يجب أن تنص فقرة الرأي في تقرير المدقق بشكل واضح عن إطار التقارير المالية التي تم إستخدامها لإعداد البيانات المالية ويجب أن ينص تقرير المدقق بشكل واضح على رأي المدقق فيها إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة وفقا لإطار التقارير المالية، وما إذا كانت البيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية.

[1] أحمد أنور، **مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1992، ص ص 562-563.

[2] الإتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 623.

- **تاريخ التقرير:** يجب على المدقق أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية التدقيق وبما أن مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة، لذا فيجب على المدقق عدم إصدار تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وموافقة الإدارة على تلك البيانات.
- **عنوان المدقق:** يجب أن يتضمن التقرير إسم موقع محدد وهو عادة المدينة التي يدير فيها المدقق مكتبه المسؤول عن عملية التدقيق تلك.
- **التوقيع:** يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة التدقيق أو بالإسم الشخصي للمدقق أو كلاهما معا وحسبما هو مناسب.

ثالثا: أنواع التقارير تتعدد التقارير التي يعدها مدقق الحسابات وفقا للزاوية التي ينظر إليها

- **من حيث درجة الإلزام** : تقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين هما[1]
- **التقارير الخاصة:** وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة ولم ينص القانون على إعدادها، مثل ذلك تقارير المؤسسات الفردية ومؤسسات الأشخاص.
- **التقارير العامة:** وهي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع خصوص القوانين المنظمة للمؤسسات وغالبا ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية، وأيضا هناك الإقرار الضريبي وتقرير زيادة رأس المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات.
- **من حيث محتويات التقرير** يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلى الأنواع التالية[2]:
- **تقارير مختصرة:** وهي التقارير القصيرة ويطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزء خاص بفقرة النطاق ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها، والجزء الثاني هو فقرة الرأي ويتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول دفاتر المؤسسة والقوانين المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق.
- **تقارير مطولة:** وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة ويتضمن هذا النوع من التقارير شرح مفصل وأمور لا يرد ذكرها في التقرير المختصر، ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي إكتشفها المدقق أثناء عمله بذلك التقرير المطول يتضمن معلومات يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية ولا تعتبر ضرورية للإلتزام بالمبادئ المحاسبية.
- **من حيث إبداء الرأي** تنقسم التقارير من حيث إبداء الرأي إلى الأقسام التالية:

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 94.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص 125-126.

- **الرأي المطلق:** يصدر المدقق هذا الرأي بدون تحفظات عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو إقتراحات خلال قيامه بعملية التدقيق ذات أثر على صحة القوائم تمثل واقع المؤسسة يتم إستخدام هذا الرأي من قبل المدقق في الحالات التالية:

- أن يكون المدقق قد حصل على أدلة وقرائن إثبات كافية.
- حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق.

- **الرأي المتحفظ:** وهو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الإعتراضات، ويجب على المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها على القوائم المالية المدققة، وينشأ الرأي المتحفظ عندما يكون المدقق غير قادر على تجميع أدلة إثبات كافية تشكل أساسا إبداء رأيه، أو فشل الزبون في إتباع مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية،[1] يمكن أن يقسم التحفظات التي يصدرها مدقق الحسابات إلى الأنواع التالية:

- حالة وجود قيود تؤذي إلى تحديد نطاق عمل المدقق مثل تحديد مسؤولية المدقق كاعتماده حسابات الفروع، رغم أنه لم يقع بزيارة هذه الفروع شخصيا، أو عدم إستلامه ردود المصادقات المرسلة للزبائن.
- وجود إختلاف بين المدقق وإدارة المؤسسة بخصوص القوائم المالية، أو مخالفة المؤسسة للمبادئ أو الطرق المحاسبية المتعارف عليها.
- عدم اليقين من أمور تؤثر على القوائم المالية.
- التخطيط الذي يشير إلى مخالفة المؤسسة لقانون المؤسسات أو النظام الداخلي لها، مما يؤثر على مركزها المالي ونتيجة أعمالها.
- أن يقوم المدقق بناء ببناء رأيه جزئيا على رأي مدقق آخر.

- **الرأي العكسي:** وهو التقرير الذي يتضمن رأيا معاكسا عندا يتأكد المدقق بأن القوائم المالية لا يعكس الصورة الصحيحة في القوائم المالية ويجب على مدقق الحسابات بيان أسباب إصداره رأي سلبي.
- **الإمتناع عن إبداء الرأي:** يقوم مدقق الحسابات بالإمتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية، وقد يمتنع المدقق عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة عن مدى الفحص الذي يقوم به أو في حالة عدم تأكده من قيمة أحد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير في المركز المالي وعلى نتائج الأعمال، في هذه الحالة يجد المدقق أنه من الصعب عليه تكوين رأيا عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 511.

خلاصة الفصل :

مما سبق عرضه في هذا الفصل يمكن القول بأن وظيفة التدقيق عملية منظمة تهتم بإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية التي أعدت من طرف الإدارة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا ومستقل وذلك بغرض إبداء رأيه الفني المحايد على شكل تقرير يظهر في مضمونه مدى صدق وعدالة القوائم المالية المعدة.

يوجد مجموعة من الفروض والمبادئ معايير المتعارف عليها تعتبر من المقومات الأساسية للممارسات المهنية وبالتالي فهي كفيلة بضبط الممارسات المهنية لهذه الوظيفة بالإضافة إلى هذه المعايير وضعت الجهات المنظمة للمهنة مجموعة من القواعد العامة التي تعبر عن آداب وسلوك المهنة.

تمر عملية تدقيق الحسابات عبر مراحل أساسية وذلك لضمان السير الحسن لها، انطلاقا من قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق إلى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق بعدها تجميع أدلة التدقيق وتحضير الملف الجاري وفي آخر المطاف وكمنتج مادي لعملية التدقيق يقوم المدقق بإعداد التقرير وإبداء الرأي الفني حول عدالة وصحة البيانات المدققة.

الفصل الثالث:

إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

يجب على المدقق عند إستخدامه للمراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية دراسة صلاحية وملاءمة البيانات المستخدمة في عمل وتطوير التوقعات، كما يجب عليه أن يتبع مراحل محددة وخطوات معينة عند قيامه بالمراجعة التحليلية، سوف نحاول من خلال هذا الفصل معرفة ماهية المؤسسة الإقتصادية؟ وماهي المراحل والخطوات المتبعة عند القيام بالمراجعة التحليلة؟ وكذا أثر إستخدام المراجعة التحليلية في عملية التدقيق؟.

المبحث الأول: مراحل المراجعة التحليلية ومعوقات إستخدامها في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية

بينت معايير التدقيق الدولية المراحل التي يمكن أن يستخدم فيها المدقق أدوات المراجعة التحليلية ومدى إلزامية كل مرحلة وأهدافها، ومن المهم في أي مرحلة من مراحل التدقيق أن يكون هناك مقارنة بين النتائج التي يحصل عليها المدقق وتوقعات المدقق،[1] كما سنتطرق في هذا المبحث إلى خطوات ومعوقات إستخدام المراجعة التحليلية، لكن قبل ذالك سوف نقوم بتعريف المؤسسة الإقتصادية مع إبراز خصائها وأهدافها.

المطلب الأول:عموميات حول المؤسسة الإقتصادية

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري وإجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة وتمثل جزءا من البنية الإقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع، فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الإقتصادية الديناميكية التي ميزتها الرئيسية التطور والتغير.

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

تختلف تعاريف المؤسسة بإختلاف وجهات النظر فهناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب والإختيار بين تلك التعاريف يتوقف على الهدف من إستعمالها، و يمكن إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة أهمها يكمن في تلك التي تعتبرها تنظيما يجمع بين وسائل الإنتاج والعامل البشري.

تعرف المؤسسة على أنها :" كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو معنوي، وهي تتمتع بالإستقلالية المالية التي تسمح لها بصنع القرارات لإنتاج سلع وخدمات تجارية".[2]

تعرف أيضا المؤسسة أنها عبارة عن "تجمع إنساني متدرج تستعمل وسائل فكرية، مادية ومالية لإستخراج تحويل، نقل وتوزيع السلع أو الخدمات طبقا لأهداف محددة من طرف المديرية بالإعتماد على حوافز الربح والمنفعة الإجتماعية بدرجات مختلفة".[3]

---

[1] على عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص 212.

[2] Jean Longatte, Jacques Muller, **économie d'entreprise**, édition dunod, Paris, 2004, p01.

[3] هلال رحمون، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 13.

عرف ناصر دادي عدون المؤسسة بأنها " تنظيم إقتصادي مستقل ماديا في إطار قانوني إجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات بين أعوان إقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط إقتصادية تختلف بإختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي توجد فيه وتبعا لحجم ونوع النشاط".[1]

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الإقتصادية

تتصف المؤسسة الإقتصادية بالخصائص والصفات التالية:[2]

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث إمتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.
- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية نوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين.
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- المؤسسة وحدة إقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي بالإضافة إلى مساهمتها في النتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- خاصية الهيكلة الملائمة: وهذه الخاصية تعبر عن الكيفية التي يتم فيها تنظيم المسؤوليات وإتخاذ القرارات وتفاعلها، والعلاقة بين الوظائف والأقسام الملائمة والفعالة، مما يساعد على تحقيق الأهداف والأداء الجيد والحسن للمؤسسة.[3]

---

[1] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دارالمحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1998، ص11.

[2] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص ص 25-26.

[3] إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 13.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسة الإقتصادية

للمؤسسة الإقتصادية أهداف تسعى لتحقيقها وهذه الاهداف تختلف بإختلاف شكل المؤسسة وبإختلاف الأسباب من وراء تأسيسها وأهم أهدافها:

- تحقيق الربح من أجل الحفاظ على مكانتها لأجل إستمرارها خاصة إذا كانت في طور النمو، أو الحفاظ على مستوى معين من نشاطها، بالإضافة غلى أنها تهدف إلى تحقيق الربح من أجل الوفاء بإلتزاماتها إتجاه الغير من جهة والتوسع مستقبلا من جهة أخرى.[1]
- تأمين فرص عمل جديدة ورفع مستوى العاملين في شتى الميادين.[2]

المطلب الثاني: مراحل وخطوات إستخدام المراجعة التحليلية

الفرع الأول: مراحل إستخدام المراجعة التحليلية

إن المراجعة التحليلية يمكن تنفيذها في أي وقت من المراحل الثلاث خلال عملية التدقيق، بعض المراجعة التحليلية تحتاج تطبيقها خلال مرحلة التخطيط للمساعدة في تحديد طبيعة، مدى وتوقيت العمل الواجب تنفيذه وأن أغلب المراجعة التحليلية يتم تنفيذها في مرحلة الإختبار جنب إلى جنب مع إجراءات التدقيق الأخرى، أيضا يمكن نتفيذ المراجعة التحليلية خلال مرحلة الإنتهاء من التدقيق وذلك كتدقيق شامل للقوائم المالية.[3]

إن معيار التدقيق الأمريكي "SAS 56" جعل من تطبيق المراجعة التحليلية واجبة في مرحلتي التخطيط والمراجعة النهائية، ولم يجعل تطبيقها لازما في مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أو المراجعة التفصيلية وإن كان جعل إستخدام المراجعة التحليلية جنبا إلى جنب مع الإجراءات الأخرى المستخدمة، أما المعيار الدولي رقم 520 فقد ذهب في هذا الأمر إلى ما ذهبت إليه "SAS 56" إذ نص في الفقرة الثانية منه على تطبيق الإجراءات التحليلية في مراحل التخطيط والنظرة الشاملة لعملية التدقيق.

أولا: إستخدام المراجعة التحليلية في التخطيط لعملية التدقيق

يهتم المدقق في مرحلة التخطيط بدراسة إحتمل وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية موضع التدقيق ودراسة المشاكل المحاسبية المعروفة، ومخاطر التدقيق وفي ضوء هذه الدراسة يقوم بتحديد المجالات والبنود التي يجب

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار صفاء، سوريا، 2001، ص 08.

[3] Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing And Assurance Services: An IntegratedApproach**, New Jersey, prentice hall, 2001, P 208.

التركيز عليها في الإختبارات الجوهرية حتى يتمكن من تحقيق هدفه بتكلفة ومجهود أقل، وتستخدم المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدة المدقق للقيام بهذه الدراسة،[1] حيث أشار المعيار 520 في الفقرة (8) إلى أن المدقق يستخدم المراجعة التحليلية في هذه المرحلة كي تساعده في الحصول على فهم للنشاط وتحديد مناطق الخطر المحتملة وللحصول على أية دلائل عن إتجاهات النشاط التي يجهلها والتي سوف تساعده في تحديد جوهر التخطيط للوقت والنطاق لإجراءات التدقيق الأخرى، إن إستخدام المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد المدقق في توجيهه الإنتباه إلى مجالات المخاطر المحتملة والتعرف على الأمور الهامة التي تتطلب عناية خاصة خلال أداء عملية التدقيق أي توجيه برنامج التدقيق إلى مناطق القوائم المالية المناسبة للتركيز عليها، وهذا هو الهدف الرئيسي للمراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط، حتى لا يكون المدقق في هذه المرحلة ملتزما بإثبات ما يبديه من أراء فيما يجري بينه وبين الزبون من مناقشات عن نتائج إختبارات المراجعة التحليلية ويستعين المدقق في هذه المرحلة بالبيانات المالية وغير المالية وإن كان يهتم بالبيانات غير المالية بصفة خاصة، ولكن تجب عليه قبل أن يعتمد على هذه البيانات أن يتحقق من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المتبعة لإعدادها ويمكنه التحقق من ذلك عند إجراء إختبارات مدى الإلتزام عند دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية المتعلقة به، ويعتبر إستخدام تحليل النسب وتحليل الإتجاه كافيا خلال هذه المرحلة لإجراء المقارنات بين الفترات المالية المختلفة للمؤسسة موضع التدقيق، ومقارنة الحسابات المرتبطة ببعضها للتعرف على أهم العلاقات المنطقية بين بيانات المؤسسة إضافة إلى المقارنة بالقيم المخططة في الموازنة التقديرية وللمقارنة بين أرصدة حسابات المؤسسة والأرصدة التي تقابلها في المؤسسات المماثلة، ونظرا لأن عمل المدقق عند تخطيط عملية التدقيق يتم عادة قبل أن تكون القوائم المالية السنوية متاحة. إن المراجعة التحليلية التي تنفذ في هذه المرحلة سوف تتوقف بالضرورة على القوائم المالية المؤقتة أو على قوائم مقدرة أعد بشأنها موازنة أو على قوائم مالية أعدت لأغراض إدارية داخلية أو على مسودة القوائم المالية أحيانا.[2]

ثانيا: مرحلة الإختبارات التفصيلية (الجوهرية)"

قد إعتبرت معايير التدقيق الدولية القيام بإجراءات المراجعة التحليلية في هذه المرحلة إختبارية، وأهم أهدافها في هذه المرحلة هو تزويد المدقق بمستوى مناسب من الثقة بالإضافة إلى مستوى الثقة في نظام الرقابة الداخلية ونتائج الإختبارات التفصيلية، مما يمكن للمدقق من الإقناع بأن أخطار التدقيق في أدنى حد لها وبالتالي تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية الأخرى.[3]

---

[1] محمد سيف قحطان الشرعبي، **إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية جامعة عدن، اليمن، 2004، ص 80.

[2] المرجع السابق، ص ص 81-82.

[3] علي عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص ص 212-213.

وقد بينت المعايير الدولية للتدقيق أنه على المدقق إذا قرر إستخدام الإجراءات التحليلية من ضمن الاختبارات الجوهرية أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:[1]

- مراعاة أهداف المراجعة التحليلية وتحديد إمكانية الإعتماد على نتائجها.
- طبيعة المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، ومدى وجود أقسام وفروع ومعلومات خاصة بهذه الأقسام والفروع وبالتالي تحديد ما إذا كان من المناسب القيام بالمراجعة التحليلية للمؤسسة ككل أو للأقسام والفروع.
- مدى توافر المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل سواء كانت المعلومات مالية أو غير مالية.
- تحديد فيما إذا كانت المعلومات المتوفرة تمثل أهداف تسعى المؤسسة لتحقيقها أم أنها توقعات.
- مصدر المعلومات المتوفرة هل هي معلومات داخلية أم خارجية.
- أن يأخذ المدقق بعين الإعتبار المعلومات السابقة المتوفرة لديه من خلال تدقيقه السابق.

تعتبر المراجعة التحليلية أحيانا أكثر كفاءة من إختبار المراجعة التفصيلية لأداء اختبارات التحقق، إلا أن هذه الميزة تعتمد أساسا على العوامل الآتية:[2]

- طبيعة البند محل التدقيق.
- كفاءة المدقق في تحديد العلاقات الموجودة بين الحسابات والبنود المختلفة ومدى تأثير كل منها على الآخر (إمكانية المقدرة على التنبؤ بالعلاقة).
- كفاءة المدقق ودقة تحديده للقيم المتوقعة (دقة التنبؤ).
- توفر البيانات الضرورية لتحديد القيم المتوقعة للبنود موضع التدقيق ومدى الإعتماد على هذه البيانات.

وعموما تستخدم المراجعة التحليلية في مرحلة التنفيذ للمساهمة في تحقيق ما يلي:[3]

- المساهمة في إتمام عملية التدقيق بكفاءة: يتم من خلال إجراءات المراجعة التحليلية تقدير أرصدة الإيرادات والمصروفات في السنة موضع التدقيق ومقارنتها بالأرصدة الدفترية لتحديد ما إذا كانت تسير في الإتجاه الصحيح أم أن الأمر يستدعي تدقيق وفحص إضافي مما يمكن من الحكم على مدى سلامة وصحة القوائم المالية.
- تخفيض تكاليف عملية التدقيق: يتم تخفيض تكاليف التدقيق عن طريق تقليل نطاق التدقيق إعتمادا على أن المراجعة التحليلية توفر أدلة إضافية.

---

[1] أمين السيد لطفي، **المراجعة بإستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 76.

[2] المرجع السابق، ص 76.

[3] أمين السيد لطفي، **الإتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص ص 61-62.

– تدعم الثقة في سلامة الأرصدة والعمليات: ونخلص مما سبق إلى أنه يمكن إستخدام المراجعة التحليلية كأسلوب فعال منفردا أومقترنا بأساليب أخرى كالرقابة الداخلية بهدف الحصول على تأكيد باكتمال ودقة وشرعية العمليات المحاسبية والأرصدة الناتجة والظاهرة في القوائم المالية، حيث يمكن إعتبار المراجعة التحليلية في هذه المرحلة كأحد إختبارات التحقق أو كبديل مكمل للتحقق بالعينة، فعندما يستهدف التدقيق تحقيق غرض محدد ومعين سلفا، أو إذا كانت أرصدة الحسابات صغيرة القيمة فيمكن الإكتفاء بإستخدام المراجعة التحليلية كدليل لتأييد قبول القيم موضع التدقيق، أما في مجالات التدقيق ذات الأهمية البالغة فيمكن الإستعانة بأدلة إثبات إضافية إلى جانب المراجعة التحليلية، كما يمكن أن تستخدم المراجعة التحليلية بدلا من المراجعة التفصيلية في تدقيق الإيرادات والتكاليف أو النفقات لأنه يمكن تقدير أرصدة مثل هذه الحسابات بدقة بناءا على علاقتها بالبيانات الأخرى بينما يمكن توفير دليل إضافي بتطبيق المراجعة التفصيلية للبيانات والأرصدة الخاصة بحسابات قائمة المركز المالي.[1]

ثالثا: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية خلال الفحص النهائي

وذلك عندما يقوم المدقق بتقييم الأدلة المختلفة والخروج بالرأي النهائي وقد إعتبرت معايير التدقيق الدولية هذه الخطوات إلزامية، وتهدف هذه الخطوات بشكل رئيسي إلى تمكين المدقق من تقدير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكل عام بالإضافة إلى إمكانية الحكم على إستمرارية المؤسسة، أي أن الهدف الرئيسي من وراء إستخدامها في هذه المرحلة هو تمكين المدقق من تكوين الصورة النهائية عن البيانات المالية.

تستخدم المراجعة التحليلية في هذه المرحلة لتعزيز النتائج التي توصل إليها المدقق خلال تدقيقه لمفردات بنود القوائم المالية، كما قد يؤدي إستخدام المراجعة التحليلية إلى التعرف على جوانب تحتاج إلى إجراء تدقيق إضافي، على الرغم من أن المدقق عادة لا يتوقع أن يجد انحرافات غير متوقعة في هذه المرحلة نظرا لأن مثل هذه الإنحرافات قد إكتشفت في مرحلة سابقة من عملية التدقيق.[2]

ويستخدم المدقق المراجعة التحليلية أثناء هذه المرحلة حتى يتمكن من القيام بالتقييم النهائي للقوائم المالية محل التدقيق، حيث أنه يهتم في هذه المرحلة بالبحث عن وجود أية مؤشرات تدل على وجود أخطاء مادية أو مخالفات لم يتم الكشف عنها، كما يكون معنيا بالحصول على القناعة اللازمة عما إذا كانت القوائم المالية الكلية معقولة ومقبولة وبياناتها منسقة ومتماثلة وعلاقتها مع بعضها البعض واضحة ومتسقة مع فهم المدقق للأحداث خلال العام موضع التدقيق، ويعتبر تحليل النسب وتحليل الإتجاهات ذو أهمية بالغة لإجراء التقييم النهائي والكشف عن أي تضارب أو عدم اتساق بين البيانات المالية ذات العلاقة، إذ قد يكون هناك ما يدعو

[1] محمد سيف قحطان الشرعبي، مرجع سابق، ص 85.

[2] على عبد القادر الذنيبات، مرجع سابق، ص 213.

للإستيضاح كما أن المقارنات مع السنوات السابقة والمؤسسات الشبيهة في نفس الصناعة من شأنها أن توفر القناعة المستهدفة من التقييم النهائي.[1]

وتتشابه المراجعة التحليلية المستخدمة في هذه المرحلة إلى حد كبير مع الإجراءات التي تستخدم في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، إلا أن الهدف من إستخدامها أثناء هذه المرحلة هو الكشف عن وجود بنود غير عادية أو غير متوقعة في القوائم المالية التي تم إعتمادها دون أن تستحوذ على الإهتمام الكافي أثناء تنفيذ عملية التدقيق.

وعموما فإن المدقق في هذه المرحلة يسعى من وراء تطبيق المراجعة التحليلية إلى القيام بالتدقيق العام للقوائم المالية بغرض تحقيق ما يلي:[2]

- بحث مدى كفاية أدلة الإثبات التي جمعها المدقق بخصوص أرصدة الحسابات التي إعتبرها غير عادية أو غير متوقعة عندما كان يخطط لعملية التدقيق.
- التوصل إلى أرصدة الحسابات أو العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة والتي لم يتم ملاحظتها أو تحديدها سابقا.
- تقييم معقولية أرصدة القوائم المالية ككل عن طريق إكتشاف العلاقات غير المنطقية وفحصها بدقة إلى جانب تقييم كفاية الإفصاح في تلك القوائم عن حقيقة نشاط المؤسسة، وحقيقة مركزها المالي في تاريخ نهاية الفترة ومدى إتفاقها مع متطلبات القوانين واللوائح التي تعمل في إطارها المؤسسة.

ومن خلال ما تم إستعراضه فيما سبق بشأن توقيت إستخدام المراجعة التحليلية نلاحظ أنه يمكن إستخدام المراجعة التحليلية في جميع مراحل عملية التدقيق، إبتداء بمرحلة التخطيط (يطلق على إستخدام المراجعة التحليلية في هذه المرحلة مصطلح التحليل التخطيطي)، ثم مرحلة التنفيذ (يطلق على إستخدام المراجعة التحليلية فيها مصطلح التحليل التحقيقي)، وأخيرا في مرحلة تقييم النتائج (يطلق على إستخدام المراجعة التحليلية مصطلح التحليل العام).

وبإختصار يمكن توضيح توقيت وأغراض المراجعة التحليلية من خلال الشكل التالي:

---

[1] محمد سيف قحطان الشرعي، مرجع سابق، ص ص 85-87.

[2] محمد محمود عبد المجيد، وأخرون، **المراجعة وتقييم نظم الجودة والمعلومات**، جامعة عين الشمس، مصر، 1998، ص ص 364-365.

الشكل رقم 2: توقيت وأغراض المراجعة التحليلية

المصدر: ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 257.

الفرع الثاني: خطوات إستخدام المراجعة التحليلية

يستلزم على مدقق الحسابات عند قيامه باستخدام المراجعة التحليلية أن يتبع مجموعة من الخطوات تسمح له بتحقيق الأهداف المرجوة من استخدامها في عملية التدقيق وهذه الخطوات :

أولا: الإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية

تتطلب هذه الخطوة القيام بمجموعة من الإجراءات تتلخص بالآتي:[1]

- تصميم برنامج تدريب لرفع درجة الوعي لدى المدققين عن المراجعة التحليلية المتاحة للإستخدام في حالة المكاتب التي تحتوي عدد من المدققين، وهذا يساعد في القضاء على رد الفعل غير الإيجابي الذي قد يحدث من قبل بعض المدققين عند إدخال الأساليب المتقدمة، كما يزيل الفهم الخاطئ الذي قد يتواجد لدى بعض المدققين عن طبيعة وحدود وأهداف المراجعة التحليلية وعلاقة ذلك بالحكم الشخصي للمدقق.
- الإستفسار لدى الإدارة عن مدى ما يتوفر لديها من البيانات اللازمة لتطبيق المراجعة التحليلية وعن نتائج أي إجراءات من هذا النوع تكون المؤسسة قد قامت بها، فقد يجد المدقق أحيانا أنه من الأجدى الاعتماد على بيانات المراجعة التحليلية المعدة بمعرفة الإدارة على شرط إقناعه بسلامة إعدادها، كما يجب على المدقق القيام بتقييم إمكانية إستخدام البيانات المتوفرة لتطبيق المراجعة التحليلية، وبهذا الخصوص هناك كمجموعة من العوامل تؤثر على مدى إعتماد المراجع على البيانات المتاحة أهمها:
  - وجود مصادر من خارج المؤسسة تفيد في التحقق من سلامة البيانات.
  - وجود نظام رقابة داخلي تعد في ظله البيانات.
  - توفر الأدلة المؤيدة لسلامة البيانات.
- دراسة المؤسسة للإلمام بأكبر قدر من المعلومات عنها كضرورة يتطلبها تعديل الأساليب المستخدمة في التحليل والمقارنة وفقا لظروف كل حالة، كما يتوجب لتعرف على النواحي الفنية المتعلقة بالمؤسسة وتحديد الأوضاع القابلة للتغير وما قد يترتب عليها من تقلبات في نشاط المؤسسة خلال الفترة موضع التدقيق، مما يمكن المدقق من تفهم المشاكل التي قد تظهر أثناء مهمته وإكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والقوائم المالية من تلاعب أو تزوير.
- دراسة الأحوال الإقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المؤسسة موضع التدقيق في إطارها، بهدف التعرف على التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة التدقيق، وما قد يكون لذلك من أثار على نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.
- دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمؤسسة للتعرف على التغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة موضع التدقيق، وفي هذا المجال يستعين المدقق بخبرته وحكمه الشخصي في تقدير أثر تلك التغيرات عن نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

[1] محمد سيف قحطان الشرعبي، مرجع سابق، ص ص 67- 68.

- تحديد نسبة وحجم كل من اختبارات المراجعة التفصيلية والمراجعة التحليلية ويعتمد ذلك على أساس المنفعة والتكلفة المتوقعة لكل منها، مع مراعاة أن هناك حدا أدنى من إختبارات المراجعة التفصيلية وحدا أدنى للمراجعة التحليلية يجب أن تشملها أي عملية تدقيق، ويمكن تخفيض حجم اختبارات المراجعة التفصيلية وزيادة حجم المراجعة التحليلية والعكس صحيح.

ثانيا: وضع التوقعات وتقدير دقة هذه التوقعات

- **وضع التوقعات،**[1]التوقع هو تنبؤ المدقق لما ينبغي أن يكون عليه رصيد حساب ما أو نسبة مسجلة والمراجعة التحليلية تتطلب من المدقق أن يقوم بوضع التوقعات بشأن أرصدة الحسابات ومن ثم مقارنتها بالأرصدة الفعلية المسجلة في دفاتر الزبون، والتوقع يعتمد عموما على عدة أمور منها تحليل المدقق لإتجاه الحساب وتحليل النسب المالية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعرفة العامة للمدقق بالعلاقات التجارية ومعرفة الزبون، والمدقق يستعمل عموما ثلاث أنواع من المراجعة التحليلية لتشكيل التوقع تعتمد على إستخدام تحليل الإتجاه وتحليل النسب وإستخدام إجراءات تعتمد على نماذج بحيث تستعمل هذه النماذج بيانات التشغيل وبيانات خارجية ذات علاقة، ومن هذه الإجراءات إختبارات المعقولية وتحليل الإنحدار.

بالرغم من أن الإجراءات الثلاثة مستخدمة بشكل واسع في التدقيق لأنها تختلف بشكل هام في قدرتها على تحديد الإنحرافات المادية، فتحليل النسب أكثر إحتمالا من تحليل الإتجاه وتشكيل التوقع في كلا التحليلين يعتبر أمر ضمني، بينما التحليل المعتمد على نموذج يعتبر أكثر إحتمالا من الاثنين لأنه يربط البيانات المالية مباشرة مع بيانات العمليات ذات العلاقة.

وضع التوقعات يتم بالإستناد إلى واحد أو أكثر من الطرق التالية:

1) المعلومات المالية للفترات السابقة مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات في هذه المعلومات: هذه الطريقة تمثل المدخل الأكثر شيوعا لتطوير التوقعات وفقا لهذه الطريقة، فإنه يتم إستخدام النتائج الفعلية للفترة السابقة لتكون قيم متوقعة لفترة الحالية، فإذا كانت نتائج الزبون للسنة الماضية مشابهة لنتائج السنة الحالية فهذا يعتبر من جهة أمر جيد في حال وجود تغيرات في أعمال المؤسسة أو في الأعمال المحاسبية أو حصول تغيرات في عوامل أخرى مثل معدلات الفائدة، لكن غالبا ما يستطيع المدقق أن يعرف بسهولة العوامل الجارية التي تؤدي إلى تغير القيم عن تلك الملاحظة في الفترة السابقة ومن أمثلة ذلك: طرح منتجات جديدة، شراء معدات جديدة، وفي ظل وجود الإختلافات فإن أرصدة السنة السابقة

[1] صفوان خليل حسينو، **دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 44-45.

لن تمثل التوقعات للسنة الحالية إذا كانت هذه الإختلافات كبيرة، وبالتالي فإن المدقق سوف يقوم بتعديل نتائج الفترة السابقة إستنادا على التغيرات الحاصلة حتى يتوصل إلى توقعات مقبولة، ولكن على المدقق أن يتحرى هذه الإختلافات بين القيمة المدققة للسنة الماضية ورصيد الحسابات المسجل للسنة الحالية لتحديد فيما إذا كان التحريف المادي موجود أم لا، على العكس من ذلك المدقق قد يعتبر الإختلافات إذا كانت صغيرة بأنها إختلافات معقولة.

2) الموازنات والتنبؤات تعتبر الموازنات أو التنبؤات مصدر آخر للتوقعات حيث تقدم فائدة ضمنية غير عادية ولكن متوقعة للعمليات والأحداث في الفترة الحالية، فمثلا إذا وضعت الإدارة توقعات وموازنات إغلاق للمؤسسة خلال السنة الحالية فإن توقعات الموازنة من المحتمل أن تكون مقاربة لقيم السنة الحالية أكثر من الكميات المدققة للفترة السابقة، وإذا كانت الموازنات معدة بشكل ملائم و واقعي فإنها ستقدم توقعات فعّالة للمدقق.

3) العلاقات بين الحسابات بالنسبة لهذه المصدر يتوقع المدقق أن بعض الحسابات تغير أو تؤثر في حسابات أخرى ضمن القائمة المالية وخلال القوائم المالية.

4) المعلومات غير المالية يعد توفر المعلومات غير المالية عاملا مهما لوضع التوقعات الخاصة بالعديد من أرصدة الحسابات، وتعد العلاقة بين المعلومات المالية وغير المالية ذات أهمية خاصة للمدقق لأن البيانات غير المالية تحدد وتؤكد البيانات المالية بشكل مستقل، وهذه العلاقة تزود المدقق بدرجة عالية من التأكد.

5) معايير ومعدلات الصناعة: معايير الصناعة يتم إقتراحها عادة كمصدر للتوقعات وهي قد تشكل مصدر موثوق بالنسبة للصناعات المستقرة، وحتى يأخذ المدقق بهذا المصدر عليه أن يدرك بأن بيانات الصناعة يجب أن تكون مؤرخة وأن المنظمات أو الإتحادات قد تحتاج عدة أشهر لكي تجمع وتحلل وتنشر المعلومات من العديد من الوحدات ضمن الصناعة، فإذا ما كانت المعلومات تنشر سنويا فإن المدقق سيعتمد على كميات السنة السابقة، أما إذا كانت المعلومات تحتاج إلى أكثر من سنة حتى يتم نشرها فإن المعلومات السابقة قد لا تشكل الأساس لتوقعات السنة الجارية، كما يجب على المدقق أن يدرك أن السجلات المحاسبية التي تظهر التكلفة التاريخية تجعل من الصعب المقارنة بين المؤسسات التي تختلف من حيث أعمارها، كما أن الإختلاف في السياسات المحاسبية بين المؤسسات يجعل من الصعب المقارنة بينها.

- **تقدير دقة التوقعات،**[1]الدقة هي قياس المدقق للفعالية المحتملة من إستخدام المراجعة التحليلية وبالتالي درجة الإعتماد على هذا الإجراء والتأكيد المشتق منه، وحتى تكون الدقة معتبرة من قبل المدقق فهي بحاجة إلى

[1] المرجع السابق، ص ص 46-48.

توقع معتمد على إجراء تحليلي سواء كان هذا الإجراء في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق أو مرحلة الإختبار الجوهري أو مرحلة نهاية عملية التدقيق، وفي هذا السياق فإن معيار التدقيق الأمريكي (SAS 56) طلب من المدققين مراعاة دقة التوقعات بحث يكون التوقع دقيقا بشكل كافي ليوفر مستوى تأكيد مرغوب بأن الإنحرافات سيتم تحديدها وإخضاعها للتحري، وعندما تتميز التوقعات بدقة أكبر فإن مدى الإنحرافات المقبولة يكون أضيق وبالتالي تزيد أرجحيه أن تكون الإنحرافات عن التوقعات ناجمة عن تحريفات، وتقييم دقة التوقع تتغير بالإعتماد على ثلاث عوامل هي:

1) الدقة المتأصلة في عمليات المحاسبة الأساسية: مثال على ذلك العمليات التي تطور التخمينات المحاسبية بحيث أن هذه العمليات تتفاوت إلى حد كبير وأي قيمة لهذه التخمينات ضمن المجال الواسع لها يمكن أن تكون صحيحة وهذا يعني أن الدقة تتراوح ضمن مجال واسع أيضا.
2) الطرق التحليلية المطبقة: المراجعة التحليلية تتضمن عمل مقارنات بين بيانات فعلية وبيانات متوقعة فمجرد حساب النسب لنهاية السنة الحالية ومقارنتها بنسب السنة الماضية هذا يقدم تحليل بيانات بسيط ودقة التوقعات المستخدمة في هذه التحليلات تؤدي إلى تحسين فاعلية عملية التدقيق بشكل كبير، ففي حالة إستخدام المدققين الأساليب الإحصائية كتحليل الإنحدار في تحليل القيمة المتوقعة فإن هذه القيمة ستملك بشكل آلي مقياس الدقة، والخطأ المعياري الإحصائي يقدم مثل هذا المقياس ومع ذلك فإن المدققين يستخدمون طرقا شخصية أيضا لتشكيل التوقعات.
3) البيانات المستخدمة في تحديد التوقعات: التوقعات المعتمدة على بيانات مفصلة تملك فرصة أكبر في اكتشاف التحريفات من تلك التوقعات المعتمدة على بيانات إجمالية، وقد أكدت الدراسات أن فاعلية عملية التدقيق تزداد إذا طبق المدقق المراجعة التحليلية سواء كانت إحصائية أم غير إحصائية بالاعتماد على بيانات شهرية وذلك لمعرفة توزع الأخطاء وتركزها، فالمدقق قد يشكل توقع لأرصدة شهرية أو فصلية في خط المنتج أو القسم، والتوقعات قد تكون معتمدة على البيانات المالية المدققة أو البيانات غير المالية، أو البيانات المقدمة من مصادر خارجية، أو البيانات المعدة من العمليات المستقلة ضمن المؤسسة تحت ظروف الرقابة الداخلية الجيدة، وبالتالي فإن التحليلات المدروسة والتي تستخدم بيانات أكثر تؤدي إلى دقة عالية للتوقعات، وهدف الدقة تقدم تأكيدا أكبر على فاعلية المراجعة التحليلية المطبقة من قبل المدقق.

- **تحديد الانحرافات غير العادية وأسباب هذه الانحرافات**

1) تحديد الانحرافات الغير العادية:[1] بعد أن ينتهي المدقق من تطبيق الخطوة الثانية من خطوات المراجعة التحليلية، يشرع في إجراء مقارنة أو مطابقة بين الأرصدة الدفترية الواردة في القوائم المالية والأرصدة المتوقعة، وتكون نتيجة هذه المقارنة أحد الإحتمالين التاليين:

- أن تقع الأرصدة الدفترية داخل حدود هذه المعقولية (المدى المسموح به من جهة نظر المدقق) مما يدل على معقولية هذه الأرصدة حيث أن أي انحراف بين هذه القيم والقيم المتوقعة يمثل تقلبات عادية (إنحرافات غير جوهرية) وفي هذه الحالة يقوم الفاحص بقبول هذه الأرصدة دون دراسة أو فحص إضافي.
- أن تقع الأرصدة الدفترية الواردة في القوائم المالية خارج حدود مدى المعقولية (المدى المسموح به من قبل المدقق) مما يدل على عدم معقولية هذه الأرصدة حيث أن الإنحراف بين هذه القيم والقيم المتوقعة يشير إلى أن وجود تقلبات غير عادية (إنحرافات جوهرية) في قيم بنود القوائم المالية، وفي هذه الحالة يستلزم الأمر قيام الفاحص بدراسة وفحص هذه التقلبات غير العادية فحصا إضافيا لتفسير أسبابها للتأكد من أنها لا تمثل تحريفا في القوائم المالية.

– إن هذه الخطوة تتطلب الكثير من المهارة والخبرة لدى المدقق، فيجب عليه أن يفهم تماما طبيعة المؤسسة ومدى تأثيرها بالظروف المختلفة المحيطة بها، وذلك بهدف تفسير الانحرافات غير عادية وتحديد أسبابها حيث جاء في معيار المراجعة الدولي رقم(520) أنه عندما تكتشف المراجعة التحليلية وجود تقلبات مهمة أو إظهارها لعلاقات متضاربة مع المعلومات الوثيقة الصلة، أو كشف لانحرافات عن المبالغ المتنبأ بها فإنه على المدقق البحث عن تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لتلك الحالات.[2]

2) معرفة أسباب الانحرافات الغير العادية:[3] يتمثل الهدف النهائي للمراجعة التحليلية في البحث عن التقلبات الجوهرية واستقصاء أسباب هذه التقلبات، فعندما تسفر المراجعة التحليلية عن وجود تقلبات جوهرية وانحرافات هامة أو وجود بنود غير عادية، كوجود علاقات لم تكن متوقعة أو غير متمشية مع الأدلة التي تم الحصول عليها من المصادر الأخرى يجب على المدقق دراستها وإستقصاء أسبابها ولكي يتوصل المدقق إلى معقولية القيم موضع التقلبات الجوهرية فلا سبيل أمامه إلا القيام بجمع المزيد من أدلة وقرائن الإثبات عن طريق التوسع في إختبارات المراجعة التفصيلية لفحص تلك التقلبات لمعرفة

---

[1] مسعود محمد امريود، **أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص ص 71-72.

[2] سامي حسين عبد الوهاب، **كفاءة استخدام المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 54.

[3] محمد سيف مرشد قحطان الشرعبي، مرجع سابق، ص ص 74-75.

أسبابها ومدى صحتها وما هي العوامل التي أوجدتها، مما يمكنه من إبداء رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية في التعبير عن نتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة موضع التدقيق، وهو ما يبرر قيام المدقق بالتوسع في إختبارات المراجعة التفصيلية لفحص التقلبات الجوهرية للوصول إلى القناعة بخصوص القيم التي أظهرت المراجعة التحليلية عدم معقوليتها، وعلى العموم تتضمن دراسة وفحص التقلبات غير العادية الجوهرية مجموعة من الإجراءات كما يلي:

- يبدأ المدقق عند فحص التقلبات الجوهرية بالإستفسار من الإدارة عن أسباب هذه التقلبات، وحتى يحقق هذا الإجراء الهدف منه ويحصل المدقق على التفسير المناسب والموضوعي يجب أن يحرص في إختبار المستوى الإداري الملائم، وفي إختيار المسؤول الذي يحصل على الإستفسار من قبله، بحيث يركز على المسؤول الأكثر إلماما بمجال القيمة موضع التقلبات ويعتمد المدقق على خبرته الشخصية ومعرفته بمجالات وإحتمالات الأخطاء بالمؤسسة في تحديد الإستفسارات التي يجب أن يوجهها للمسؤولين.
- تقييم المدقق مدى معقولية ردود الإدارة عن الإستفسارات من خلال تعزيزها بالبراهين عن طريق ربطها بأدلة إثبات أخرى، وعن طريق إخضاعها لتقييم إنتقادي اعتمادا على معلوماته من المؤسسة أو أية معومات أخرى حصل عليها أثناء تأديته للمراجعة التحليلية.
- في ضوء نتائج تلك الإستفسارات يقوم المراجع بدراسة مدى الحاجة لى تعزيز ردود الإدارة بتطبيق إجراءات مراجعة أخر لتدعيم ما يقدمه المسؤولين من تفسيرات أو لإثبات عكس ذلك.
- إذا اقتنع المدقق أن التقلبات ترجع مبررة كالأحداث غير العادية أو تغيرات في نشاط المؤسسة أو السياسات المحاسبية ... إلخ، فإن هذا لا يستدعي التوسع في عملية التدقيق، حيث أن السبب قد توضح للمدقق مما يمكنه أن يبينه في تقريره، أما إذا لم تستطع الإدارة تقديم تفسير مقبول للتقلبات الجوهرية، فإن المدقق لن يجد سبيلا آخر إلا التوسع في عملية التدقيق للوقوف على الحقيقة وللتعرف على الأسباب الفعلية لهذه التقلبات ولاكتشاف ما قد يوجد من أخطاء في الحسابات من خلال جمع الأدلة الكافية للإثبات حتى يكون رأيه الذي يظهره في تقريره.

رابعا: توثيق المراجعة التحليلية

في هذه المرحلة يقوم المدقق بتقييم الأثر المتوقع لتلك الفروق على ملاءمة وصحة القوائم المالية في ضوء التفسيرات التي حصل عليها من الإدارة، وإذا كانت الإدارة غير قادة على تقديم تفسير مقنع لأسبابها أو أن التدقيق وراء شرح وتفسير الإدارة فشل في دعم هذا التفسير، فإن على المدقق في هذه الحالة أن يصمم إجراءات تدقيق أخرى ملائمة ما إذا كانت هذه الأخطاء أو الغش موجود فعلا أو لا؟[1] وكخطوة أخيرة تتطلب توثيق كل ما

[1] سهام كردودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات(دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 2.

يتعلق بالمراجعة التحليلية مثل بقية أعمال التدقيق، ويمكن أن تتضمن أوراق العمل المستخدمة في توثيق المراجعة التحليلية ما يلي:[1]

- المعلومات المستخدمة ومصادرها.
- أساليب المراجعة التحليلية التي تم استخدامها.
- الإنحرافات الهامة التي تم إكتشافها ومدى أحقية كل إنحراف للتدقيق والدراسة.
- المستويات الإدارية التي تم الحصول منها على التفسيرات المتعلقة بالإنحرافات الهامة.
- النتائج التي تم التوصل إليها.

المطلب الثالث: معوقات إستخدام المراجعة التحليلية

يمكن القول أن هناك عدة محددات أو عوائق تحد من إستخدام المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب كما يمكن تقييم هذه العوائق كما يلي:

الفرع الأول: صعوبات تتعلق بمراجع الحسابات نفسه

يمكن إجمال المحددات التي تحول أو تحد من إستخدام المراجعة التحليلية والتي تتعلق بمدقق الحسابات نفسه ما يلي[2]:

- عدم المعرفة الكافية بالأنواع المختلفة للمراجعة التحليلية، فطبيعة الحال فاقد الشيء لا يعطيه كما يقال فالمدقق الذي لا يعرف أنواع المراجعة التحليلية المختلفة لا يستطيع تطبيق هذه الإجراءات في عمله.
- خبرة المدقق في إستخدام المراجعة التحليلية، فمما لا شك فيه أن المدقق المتمرس وذا الخبرة الكبيرة في إستخدام المراجعة التحليلية لن يواجه أية مشاكل عند تطبيقه للمراجعة التحليلية، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للمدقق من ذوي الخبرة المتدنية في إستخدام هذه الإجراءات فيمكن أن يشكل هذا العامل عائق من عوائق إستخدام المراجعة التحليلية بالشكل الأمثل.
- عدم إدراك المدققين بالفوائد المترتبة عن إستخدام المراجعة التحليلية، ففي إحدى الدراسات أشار معظم المدققين أن الفوائد المحققة من إستخدام المراجعة التحليلية لا تبرر التكلفة الإضافية نتيجة الإستخدام.
- عدم قدرة المدققين على إستخدام برامج الحاسوب والتي تساعد على تطبيق المراجعة التحليلية بيسر وسهولة.

---

[1] نفس المرجع، ص2.

[2] غسان سعيد باجليدة، **مدى إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، ص ص 31-33.

– عمل المدققين في مكاتب فردية، ففي إحدى الدراسات أيضا اتضح أن أهم العوامل التي تعيق من إستخدام المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب هو عمل المدققين في مكاتب فردية، والتفسير المنطقي لهذا الأمر هو أن العمل في مكاتب فردية يحول دون تبادل الخبرة بين المدققين.

الفرع الثاني: صعوبات تتعلق بالمؤسسة محل التدقيق

أما بالنسبة للعوامل التي تحد من إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية والتي تتعلق بالمؤسسة محل التدقيق فيمكن إيجازها في الآتي:[1]

– طبيعة المؤسسة محل التدقيق من حيث حجمها ونشاطها وفروعها: على سبيل المثال، فإن تطبيق المراجعة التحليلية على البيانات الموحدة للمؤسسات القابضة والتي تضم العديد من المؤسسات المتعددة النشاط لن تكون بالفاعلية والكفاءة نفسها كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات متجانسة النشاط.

– ضعف نظام الرقابة الداخلية: ويعد واحد من الأسباب الهامة التي تحول دون إستخدام المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب.

– عدم توفر المعلومات المالية وغير المالية بالشكل المطلوب، فكما هو معروف إن إستخدام المراجعة التحليلية بحاجة إلى الكثير من هذه المعلومات، وعدم توافرها في المؤسسات تحت التدقيق يشكل بطبيعة الحال عائق دون تطبيق هذه الإجراءات.

– عدم ملاءمة المعلومات المتوفرة للمقارنة.

– التغيير المستمر من قبل المؤسسة لسياستها المحاسبية: ففي هذه الحالة تصبح المقارنات هنا غير منطقية نتيجة لإختلاف السياسات المحاسبية من فترة لأخرى، مما يحد من تطبيق المراجعة التحليلية بالشكل المطلوب.

– تدني الأتعاب الممنوحة لمدقق الحاسبات، ففي حالة أن تكون الأتعاب الممنوحة متدنية فهذا الأمر سيؤثر على حجم الاختبارات التي يجريها المدقق وبالتالي يمكن أن تكون المراجعة التحليلية أحد هذه الاختبارات.

الفرع الثالث: الصعوبات المرتبطة بالبيانات

من أهم الصعوبات التي تواجه إستخدام المراجعة التحليلية في الواقع العملي ما يتعلق بنقص البيانات الموثوق فيها واللازمة لإستخدام هذه الإجراءات للتنبؤ بالقيم المتوقعة لبنود القوائم المالية موضع التدقيق، وخاصة تلك

[1] المرجع السابق، ص 33.

الإجراءات القائمة على نماذج التنبؤ المتقدمة التي تحتاج إلى سلاسل بيانات طويلة نسبيا ويمكن تلخيص مشاكل البيانات في هذا الصدد فيما يلي[1]:

- حجم البيانات المتوفرة قد يكون غير كاف لبناء نماذج التنبؤ الجيدة، وخاصة في المؤسسات الجديدة بالإضافة إلى التكلفة العالية التي قد تتطلبها عملية الحصول على البيانات المطلوبة.
- عدم ملاءمة بيانات الفترات السابقة لأغراض المقارنة في حال وجود أزمات اقتصادية خلال سنة أو سنوات معينة، أو في خال قيام المؤسسة موضع التدقيق بتغيير سياستها الإنتاجية أو التسويقية أو المحاسبية.
- ضعف أنظمة الرقابة على إعداد بعض البيانات غير المالية التي تستخدم لأغراض تطبيق المراجعة التحليلية.
- عدم ملاءمة بيانات الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة لأغراض المقارنة، إذا كانت المؤسسة تنتج منتج متخصص بالإضافة إلى عدم توفر هذه البيانات في الوقت المناسب.
- عدم توفر بعض البيانات اللازمة لأغراض المراجعة التحليلية في الوقت المناسب،كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية مثلا، والتي تعد في العدة بعد مرور فترة طويلة نسبيا من نهاية السنة التي تعد منها هذه الأرقام.
- مدى درجة الثقة في البيانات المستخدمة في تطبيق المراجعة التحليلية خاصة بيانات الفترة السابقة التي لم يتم مراجعتها، أو البيانات الخاصة بالمؤسسات المثيلة والمتعلقة بالمتوسط السائد، أو بيانات الموازنة التخطيطية للؤسسة موضع التدقيق.

الفرع الرابع: الصعوبات المرتبطة بأساليب إستخدام المراجعة التحليلية

يمكن تلخيص الصعوبات المرتبطة بإستخدام المراجعة التحليلية كما يلي:[2]

- تعدد وتنوع الأساليب التي يمكن إستخدامها في المراجعة التحليلية، مما يجعل من الصعب على أي مدقق الإلمام التام بها جميعا.
- الصعوبة والتعقيد في إستخدام بعض الأساليب مما قد يستدعي الإستعانة ببعض الخبراء والمتخصصين في مجال الرياضيات والإحصاء عند إستخدامها، بالإضافة إلى ضرورة إستخدام الحاسب الآلي لإجراءات العمليات الحسابية المعقدة التي تتطلبها النماذج الإحصائية المتقدمة، وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف.
- عدم وجود أسلوب واحد يصلح للتطبيق على كل بنود القوائم المالية موضع التدقيق.

---

[1] محمد سيف مرشد قحطان الشرعي، مرجع سابق، ص، 99.

[2] المرجع السابق، ص 100.

- عدم وجود معايير متعارف عليها بين المدققين لإستخدامها في تقييم كفاءة وفاعلية الأساليب المستخدمة في تطبيق المراجعة التحليلية.
- عدم وجود قاعدة متفق عليها لتحديد معنوية (جوهرية) الإنحرافات بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة لرصيد البند موضع التدقيق.

المبحث الثاني: دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق

على كل مدقق حسابات أن يبدل عنايته المهنية ويقوم بعمله على أكمل وجه ليصدر رأيه الفني المحايد حول مصداقية ومعقولية بيانات القوائم المالية محل التدقيق، وبما أنه لا يوجد نشاط تدقيق خال من المخاطر فإن الوصول إلى ذلك الرأي لا يخلو أيضا من المخاطر التي أصبحت واقعا يهدد عملية تدقيق الحسابات في كافة مراحلها، وهذا ما أوجب على المدقق أن يتخذ ما يراه ملائما من إجراءات تسمح له إن لم نقل نهائيا نقول إلى أدنى مستوى ممكن ومن بينها المراجعة التحليلية.

المطلب الأول: تعريف خطر التدقيق وعناصره

الفرع الأول: تعريف خطر التدقيق

عرفت من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي:" هي المخاطر من أن المدقق ربما و بغير معرفة، فشل في تعديل رأيه حول البيانات المعرفة ماديا"، وأشارت معايير التدقيق المتعارف عليها، على المدقق أن يأخذ بعين الإعتبار وعلاوة على مخاطر التدقيق مستوى الإنحرافات المادية (الأهمية النسبية) في البيانات المالية والمادية[1].

عرفت مخاطر التدقيق بأنها "إحتمال إحتواء القوائم المالية المدققة على خطأ أو تحريف مادي ولم يكتشف أو إحتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة".[2]

ويمكن إختصار مفهوم مخاطر التدقيق بالنقاط التالية:[3]

- الخطأ أو الإحتيال الذي يحدث (المخاطر المتأصلة/ الموروثة).
- الخطأ أو الإحتيال الناتج من عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية للعميل (مخاطر الرقابة)
- الخطأ أو الإحتيال الذي لا يتم إكتشافه من قبل مدققي الحسابات (مخاطر الإكتشاف).

---

[1] صفوان خليل حسينو، مرجع سابق، ص62.

[2] نفس المرجع ، ص62.

[3] علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق**، دار وائل للنشر الأردن، 2006، ص101.

كما عرف الخطر من مجموعة من الباحثين على أنه إحتمال إبداء مدقق الحسابات لأي رأي متحفظ أو الإمتناع عن إبداء الرأي، أو إبداء رأي مخالف عندما لا تتفق النتائج الفعلية مع نتيجة عملية التدقيق.[1]

يتضح لنا من خلال ما سبق عرضه من مفاهيم أن:

- توجد علاقة بين الخطر ومفهوم الأهمية النسبية.
- ارتباط الخطر برأي المدقق في حال ما إذا كان هذا الرأي عكس الحقيقة.
- إذا كان هناك تحريف مادي فلا يمكن للمدقق أن يقوم بتعديل في رأيه الخاطئ حول البيانات المالية.

الفرع الثاني: عناصر خطر التدقيق

يتعرض المدقق لمجموعة من المخاطر أثناء قيامه بعملية التدقيق، لأن المدقق لا يمكنه بطبيعة الحال أن يكشف عن كافة التحريفات والمخالفات الجوهرية التي تتضمنها القوائم المالية، وبعض هذه المخاطر يرتبط بالمؤسسة محل التدقيق والبعض الآخر يرتبط بالمدقق في حد ذاته، كما أن بعض المخاطر يرتبط بطبيعة عملية التدقيق وهي المراجعة الإختبارية، وقد أوصى المعيار"47" الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أنه على المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق أن يراعي أن يكون خطر التدقيق عند أدنى حد ممكن ومناسب لإبداء رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة عند تحديده لمستوى الخطر، ويكون ذلك على مستوى كل رصيد أو كل عناصر القوائم المالية[2]. عليه فإن الخطر النهائي لعملية التدقيق يتوقف على طبيعة العنصر ونوع العمليات المتعلقة به وعلى إجراءات الرقابة الداخلية، هذا من ناحية ويتوقف خطر التدقيق على فاعلية إجراءات التدقيق من أخرى وقد أوضح المعيار رقم"47" بأن عناصر خطر التدقيق هي: الخطر الملازم، خطر الرقابة، خطر الإكتشاف.

أولا:الخطر الملازم يطلق عليه أحيانا الخطر الطبيعي أو الخطر الحتمي أو الفطري أو الخطأ الموروث، وقد عرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه قابلية أو حساسية رصيد حساب معين ونوع معين من العمليات لخطأ يكون جوهريا ومؤثرا إذا إجتمع مع خطأ آخر في أرصدة حسابات أخرى، وذلك في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة الداخلية ويتمثل هذا الخطر في قابلية القوائم المالية للتحريف، وللخطأ الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، ويتم تحديد هذا الخطر دون الرقابة الداخلية، لأنه سوف يتم تحديد خطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل ويرتبط الخطر الملازم بعلاقة طردية مع أدلة الإثبات، حيث أنه كلما زاد الخطر

---

[1] محمد أنور أحمد، حسين أحمد عبيدة، حسن السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 66.

[2] علي محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة، **التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية ليبيا، 2016، ص ص 97-98.

الملازم كلما إحتاج المدقق إلى جمع أكبر قدر قدر وهذا يتطلب مدققا ذا خبرة عالية، والخطر الملازم خطر موروث وذو طبيعة خاصة، فلا يستطيع المدقق التحكم فيه أو تغييره، وعليه أن يوليه إهتماما كبيرا عند التخطيط لعملية التدقيق وذلك لتأثيره على كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.[1]

أما العوامل المؤثرة في تقدير درجة الخطر الملازم فهي:

- مدى وجود الأخطاء المادية والجوهرية والمخالفات التي يتم إكتشافها خلال عمليات التدقيق للسنوات السابقة.
- خبرة ودرجة التأهيل لموظفي الزبون ومدى الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة.
- طبيعة أعمال المؤسسة محل التدقيق ودرجة تعقد المعاملات.
- نوعية المخزون وصعوبة تقييمه وجرده بشكل دقيق.
- مدى تفهم المدقق للسياسات والإجراءات الرقابية للمؤسسة.

ثانيا:خطر الرقابة الداخلية هي المخاطرة المرتبطة بإحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهريا، إما فرديا أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو إكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وتتعلق هذه المخاطرة بفاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بإعداد البيانات المالية للمؤسسة، وسيكون هناك دائما مخاطر رقابة بسبب التحديدات الذاتية للرقابة الداخلية، وعرفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنه " فشل إجراءات الرقابة الداخلية في منع أو إكتشاف خطأ في رصيد حساب أو نوع معين من العمليات في الوقت المناسب، بحيث يكون هذا الخطأ جوهريا إذا إجتمع مع خطأ في أرصدة حسابات أخرى أو نوع آخر من العمليات.[2]

عرفه أرينز ولوبك:" بأنه مقياس لتقدير المدقق بإحتمال حدوث تحريفات تزيد من القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لم يتم منعها أو إكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية لدى الزبون، وينظر إلى خطر الرقابة على أنه تقرير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدى الزبون فعالة في منع أو كشف التحريفات وخطر الرقابة يرتبط بعلاقة طردية مع أدلة الإثبات، فكلما قل خطر الرقابة قلت أدلة الإثبات، ولتقدير خطر الرقابة فإن المدقق عليه أن يلم إلماما كافيا بإجراءات الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، وتقييم عملية تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة داخل المؤسسة محل التدقيق.

[1] نفس المرجع، ص 98.

[2] الإتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 221.

وتتعدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم المالية، ولهذا فإن هذا الخطر لا يستطيع المدقق تقديره في مستواه مثل الخطر الملازم، وتنحصر مسؤولية المدقق في تقدير درجته لأن مسؤولية الرقابة الداخلية على إدارة المؤسسة وليس المدقق، وقد يقع المدقق في مخاطر الرقابة نتيجة لعدم تطبيقه لإجراءات تدقيق فعالة سواء في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق أو في مرحلة تنفيذها، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

- الفشل في اكتشاف الأخطاء نتيجة لإستخدام أسلوب معاينة غير مناسب أو أن حجم العينة غير كاف.
- عدم القيام بإجراءات التدقيق الداخلي الضرورية بسبب إعتبارات الوقت والتكلفة.
- وجود إجراءات تدقيق غير سليمة.
- إستنتاج غير صحيح من قبل المدقق وعدم الفهم السليم لأدلة الإثبات.

ثالثا:خطر الإكتشاف عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين خطر الإكتشاف بأن الخطر من أن إجراءات التدقيق قد تؤدي بالمدقق إلى نتيجة مفادها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة، أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا إجتمع مع خطأ آخر في أرصدة أخرى، أو نوع آخر من العمليات، وبالتالي يتيح هذا الخطر من فشل إجراءات التدقيق للزبون ولم تمنع أو تكتشف وتصحح عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، ويطلق أحيانا على هذا الخطر بخطر"بيتا" حيث يتضمن هذا الخطأ نوعين حسب المعيار رقم "39" الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهما:

1) المخاطر المتعلقة بفشل المراجعة التحليلية في إكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو إكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية.
2) خطر المراجعة التفصيلية وهو القبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم إكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية والمراجعة التحليلية وغيرها من الإختبارات الملائمة (خطر المراجعة التفصيلية)، ويرجع هذا الخطر في حقيقة الأمر إلى إجراءات وأساليب التدقيق عكس الخطر الملازم وخطر الرقابة اللذين يرجعان إلى الأخطاء الموجودة في القوائم المالية، وتعتبر كل من المراجعة التحليلية الإنتقادية وإستخدام أسلوب المعاينة في الفحص من أهم العوامل المؤثرة في خطر الإكتشاف.

ويعتمد الخطر الملازم على مدى فحص المدقق وعلى الثقة في نظام الرقابة الداخلية، أما خطر الرقابة فيعتمد على دقة فحص نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف فيها، فعلى المدققين أن يعملوا بقدر الإمكان على تقدير كل من هذين الخطرين على أساس مناسب لتقييمهما، ويعتمد خطر الإكتشاف الذي يقبله المدقق عند تخطيط عملية التدقيق على مستوى الجهد المبذول من قبل المدقق لإكتشاف الأخطاء.

ويمكن تقسيم مخاطر الإكتشاف إلى مخاطر المعاينة ومخاطر عدم المعاينة، حيث أن مخاطر المعاينة تتوقف على حجم العينة التي يقوم المدقق بتحديدها وترتبط عكسيا معها، حيث كلما زاد حجم العينة قلت درجة

المخاطرة، وكذلك على طريقة إختيار مفردات العينة وعلى مقدار تباين المجتمع الأصلي، وقد يتعرض المدقق لمخاطر المعاينة عند قيامه بإختيار العينة والاعتماد عليها في الحكم على المجتمع بالكامل.

أما مخاطر عدم المعاينة فهي تلك المخاطر التي تبرز بسبب كون معظم أدلة الإثبات مقنعة وليست حاسمة وأن المدقق قد يستخدم إجراءات غير مناسبة، أو قد يسيء تفسير دليل ما، وينتج عنه العجز عن معرفة الخطأ. وتنتج هذه المخاطر نتيجة الأداء الخاطئ وغير الصحيح لعملية التدقيق وهي ناتجة عن أخطاء بشرية مثل الفشل في تحديد الأخطاء في المستندات والتطبيق غير السليم لإجراءات التدقيق، وتنقسم هذه المخاطر إلى نوعين هما مخاطر الإجراءات ومخاطر الأداء، وعليه فإن المدقق مطالب بإدراك مخاطر التدقيق لأن عدم الإدراك لهذه المخاطر سوف يؤدي إلى إصدار تقرير على القوائم المالية بشكل غير صحيح، مما ينتج عنه إلحاق الضرر بمستخدمي تقرير المدقق والقوائم المالية وينتج عنه كذلك تحمل المدقق لمسؤولية مدنية ينتج عنها تعويض المتضررين عن الأضرار التي تلحق بهم، وبالتالي فإن المدقق مطالب بفهم وإدراك مفهوم وتقسيمات المخاطر.

المطلب الثاني: دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر عملية التدقيق

إن الوضع الأمثل في التدقيق هو أن يدقق المدقق جميع البنود دون إستثناء ولكن من الواضح أن مثل هذا التدقيق ليس عمليا ولا ضروريا، إذ يكفي فحص جزء من العمليات فقط يبقى السؤال: كم يجب أن تكون نسبة الجزء هذا من المجموع؟ وتظل الإجابة رهينة قناعة وقرار المدقق رغم أنه حدثت تطورات في هذا المجال، فقد أخذ المدققون بإستعمال المراجعة التحليلية في إختبار العينات عند قيامهم بمهام التدقيق بشكل واسع، وخاصة عندما يدققون حسابات كبيرة العدد وعمليات مالية متعددة.[1]

فزيادة الحاجة إلى إستخدام المعاينة في عملية التدقيق يعد أمرا منطقيا وتعذر القيام بالفحص الشامل في ظل قيدي الوقت والتكلفة سواء كان ذلك على مستوى الإدارة أو على مستولى القائم بأعمال التدقيق.

الفرع الأول: دور المراجعة التحليلية في تخفيض خطر المعاينة في عملية التدقيق

انطلاقا من أن تطبيق المراجعة التحليلية يسفر عنه نتائج تتمثل في مدى معقولية البند أي مدى منطقية قيمه هذا البند من عدمه، بمستوي ثقة معين من ثم فإن هذه النتائج تلفت نظر المدقق إلى المجالات التي تنذر بوجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وبالتالي تركز جهده على هذه المجالات ومن ثم إختيار المدى المناسب لعينة الفحص، [2] وقد أكدت ذلك التوصية "54" الصادرة عام 1972 عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين حيث

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 117.

[2] أحمد عبد المولى الصباغ، **الإتجاهات الحديثة في ممارسة المراجعة الخارجية والداخلية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص 46.

أوضحت أنه يمكن الإعتماد على المراجعة التحليلية في تحديد حجم إختبارات عملية التدقيق، إن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية وخصوصا الأساليب الكمية المتقدمة القائمة على التنبؤ سوف يساعد على التحديد المناسب لحجم العينة.

حيث أن حجم العينة يتوقف على المتغيرات التالية:[1]

- حد الدقة الأعلى المرغوب: ويمثل هذا المتغير في جوهره تخصيصا وتحديدا لماهية الإنحراف المعنوي حيث يستطيع المدقق من خلاله أن يحدد أقصى معدل إنحراف يسمح بوجوده(أي معدل الخطأ المقبول) والذي يرتبط مع حجم العينة بعلاقة عكسية، وعند تطبيق المراجعة التحليلية فإن حد الدقة المرغوب يعبر عن مدى الإنحراف المقبول وهو أقصى قيمة يمكن قبولها كإنحراف في قيمة البند محل التدقيق والتي بوجودها يعتبر البند معقولا والذي يعبر عنه بمدى التنبؤ ويمكن تحويله إلى نسبة مئوية، وذلك بقسمة قيمة مدى التنبؤ على القيمة الفعلية للبند.
- مستوى الثقة المرغوب: يقصد بمستوى الثقة المرغوب إحتمال أن تقع القيمة الحقيقية للمجتمع في نطاق حد الدقة المرغوب والمحدد سابقا، ويحدد المدقق مستوى الثقة المقبول في ضوء حكمه وتقديره الشخصي، ويتحكم في تقدير المدقق لمستوى ثقة التدقيق عدد من العوامل هي:
  - درجة الثقة التي يحصل عليها المدقق من إختبارات التدقيق.
  - درجة الثقة التي يحصل عليها المدقق من الطبيعة الكامنة للمجتمع محل التدقيق.
  - درجة الثقة المستنبطة من المعلومات التي يحصل عليها المدقق من تدقيقه للمجتمع في الفترات السابقة.
- معدل الخطأ المتوقع: وهو تقدير المدقق لمعدل الانحراف الذي يتوقع وجوده في المجتمع محل التدقيق والذي يمكن تحويله إلى نسبة مئوية بقسمته على إجمالي قيمة المجتمع محل التدقيق، ويمكن تقدير معدل الإنحراف المتوقع في حالة كونه غير معلوم بناء على الخبرة السابقة، وذلك بأخذ المعدل لسنة سابقة ثم تعديله بالزيادة أو النقص بناء على ظروف السنة الحالية محل التدقيق، يعبر الخطأ المتوقع في ظل إستخدام المراجعة التحليلية على الإنحراف بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة، حيث أن الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة يمثل الإنحراف أو الخطأ المتوقع في قيمة البند محل التدقيق ويمكن إيجاد المعدل الذي يمثله هذا الإنحراف من قيمة البند بقسمة هذا الإنحراف على القيمة الفعلية للبند، إن إستخدام المراجعة التحليلية تساهم في تخفيض هذا النوع من الخطر من خلال دورها في تحديد المتغيرات التي تتوقف عليها العينة.

[1] نفس المرجع، ص 46.

الفرع الثاني: دور المراجعة التحليلية في تخفيض خطر التدقيق

يؤدي فهم مدقق الحسابات لمجال عمل المؤسسة والنشاط الذي تمارسه إلى تخفيض مخاطر التدقيق وحتى يتسنى للمدقق تحديد نقاط القوة والضعف يجب عليه أن يفهم طبيعة عمل المؤسسة محل التدقيق، وهنا يقوم المدقق بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم تدقق بمعلومات السنة السابقة التي دققت، حيث أن ذلك يكشف عن التغيرات الجوهرية ونقاط الضعف التي تتطلب جمع أدلة إثبات والتوسع في فحصها، وبذلك يمكن للمدقق أن يخطط ويحدد طبيعة إجراءات التدقيق الأخرى ومجالها وتوقيتها،[1] كذلك فالمدقق الذي تتوافر لديه المعرفة عن الزبون، وقام بتدقيق مؤسسة الزبون في فترات سابقة يستطيع من خلال تنفيذ المراجعة التحليلية أن يضع يده على التغيرات التي يمكن أن تتمثل في إتجاهات مهمة أو أحداث محددة وبالتالي يمكن من التقويم السليم لمخاطر التدقيق، يؤدي تقويم مدقق الحسابات لقدرة المؤسسة على الإستمرارية إلى تخفيض مخاطر التدقيق حيث أن إستخدامه للمراجعة التحليلية كمؤشر لمعرفة الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة محل التدقيق، حيث يقوم المدقق بتقدير مخاطر التدقيق بإستخدام المراجعة التحليلية المرتبطة بالفشل المالي التي كان من الممكن تجنبها لو كان هناك إهتمام بإجراء التحليل المالي اللازم، فالإعتماد على المؤشرات التي تنتج عن الإجراءات المالية يؤدي إلى التقليل من المخاطر، وعلى رأسها مخاطر الإكتشاف كون تلك المؤشرات توجه المدقق إلى مناطق الخطر العالي، وبالتالي يعمل على زيادة الأدلة بشأن تلك المناطق وهذا من شأنه أن يخفض من مخاطر التدقيق.

يؤدي قيام مدقق الحسابات بتقليل الإختبارات التفصيلية الى تخفيض مخاطر التدقيق فعندما لا يجد المدقق فروقات جوهرية عند تطبيق المراجعة التحليلية، فإن ذلك يدل على إنخفاض احتمال وجود مخالفات أو أخطاء كبيرة، وبذلك يتطلب عمل إجراءات تفصيلية أقل على هذه الأرصدة، وفي حالات أخرى يمكن تخفيض حجم عينة الفحص أو ترحيل زمن تنفيذ إجراءات التدقيق على تلك الأرصدة التي لم ينتج عنها فروق جوهرية عند تطبيق المراجعة التحليلية عليها، أو يمكن حذف بعض الإجراءات وذلك حسب خبرة المدقق المهنية، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن إشارة المراجعة التحليلية إلى عدم ظهور تقلبات جوهرية بين القيمة المتوقعة لرصيد الحساب والقيمة الدفترية، فإن ذلك يعني إنخفاض إحتمال وجود خطأ كبير أو جوهري ويعد دليلا أساسيا على دعم صدق عرض أرصدة الحسابات التي لم تنفذ عليها المراجعة التحليلية، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الخطر الكلي للتدقيق، وبالتالي تخفيض الإختبارات التفصيلية، ويؤدي قيام مدقق الحسابات بالإشارة إلى الإنحرافات المحتملة إلى تخفيض مخاطر التدقيق حيث أن إشارة المراجعة التحليلية إلى الإنحرافات المحتملة الناجمة عن وجود فروق كبيرة متوقعة وغير متوقعة بين البيانات المالية التي يقوم المدقق بتدقيقها، وتخص السنة الحالية

[1] مسعود محمد إمريود، مرجع سابق ص 106.

والبيانات المستخدمة في إجراء المقارنة تسمى بالتقلبات غير العادية وتشير هذه الفروق الجوهرية إلى وجود أخطاء أو مخالفات، فعندما يكتشف المدقق وجود فروق كبيرة وجب عليه أن يتعرف على السبب، والتأكد من أن هذا الفرق يرجع لسبب اقتصادي أو تغير في السياسات المحاسبية وليس نتيجة لوجود خطأ أو مخالفة، وذلك من خلال إجراء إختبارات متزايدة لتفاصيل الأرصدة أو إجراء مراجعة تحليلية إضافية مما يعني زيادة الألة وبالتالي تخفيض مخاطر التدقيق.[1]

المبحث الثالث: أثر إستخدام المراجعة التحليلية في عملية التدقيق

تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية من الأدوات المستعملة من قبل المدقق لكونها تساعد في تحديد وتشخيص المشاكل المحتملة والهامة نسبيا بأقل التكاليف، وبالتالي يستطيع المدقق تحقيق الكفاءة في أداء عملية التدقيق.

المطلب الأول: إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتحسين جودة عملية التدقيق

إن جودة عملية التدقيق تؤدي إلى تحقيق أهمية التدقيق ودوره الجوهري في المجتمع بكفاءة وفعالية ويمكن القول إن الإهتمام بجودة عملية التدقيق أصبح مطلبا جوهريا لكافة الأطراف التي لها علاقة بنتائج التدقيق وذلك للأسباب التالية:

- يهتم المدقق أن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة حتى يضفي على تقريره أكبر مصداقية.
- ترغب الإدارة في إضفاء الثقة على القوائم المالية المعدة بمعرفتها والوفاء بمسؤوليتها عن الأحداث المالية للفترة محل التدقيق لذا ترغب في أن تتم عملية التدقيق بأعلى جودة ممكنة.
- تركز المنظمات المهنية على جودة أداء عمليات التدقيق باعتبارها ضرورية لضمان وفاء المهنة بمسؤوليتها تجاه جميع الأطراف المختلفة.
- إتجاه أنظار كل من المدققين والزبائن إلى جودة عملية التدقيق كعامل إضافي وموضوعي يمكن أن يتميز بها المدقق عن أقرانه من المنافسين في سوق التدقيق بأقل الأتعاب.

الفرع الأول: تعريف جودة التدقيق والعوامل المؤثرة فيها

أولا:تعريف جودة التدقيق على الرغم من أهمية مفهوم جودة التدقيق لكل مستخدمي القوائم المالية ومدقق الحسابات إلا أنه لم يرد تعريف واضح صريح لتلك الجودة ضمن معايير التدقيق المتعارف عليها، كما لم يصل الباحثون والمهتمون بمهنة المحاسبة والتدقيق إلى تعريف متفق عليه فيما بينهم، فقد إقترح الباحثون بأن أفضل وسيلة لتعريف جودة التدقيق إنما يكون من خلال ربطها بخطر التدقيق ومن هذا المنطلق فقد عرفت جودة

[1] نفس المرجع، ص107.

التدقيق بأنها تكون عندما يقلل المحاسب القانوني خطر الحماية إلى لحد الذي يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبول منخفضا إلى أقصى درجة ممكنة.[1]

إلا أنه هناك من إعترض على هذا التعريف وأوضح بأن التعريف لجودة التدقيق الذي يرتكز بالتحديد على الإحتمال بأن الأخطاء الجوهرية سيتم إكتشافها والتقرير عنها يمثل تعريفا غير كامل على أساس أنه من الممكن أن يختار المحاسب القانوني تجاهل الأخطار التي يكتشفها أو عدم التقرير عنها، ولهذا السبب جاء التعريف الثاني الذي أوضح " بأنها إحتمال شرط قيام المحاسب القانوني بإكتشاف الأخطاء والتقرير عنها وتقليل خطر وجودها إلى أدنى درجة ممكنة".[2]

ثانيا:العوامل المؤثرة في جودة التدقيق إستهدفت معايير التدقيق الإرتقاء بجودة التدقيق، إلا أن هذه المعايير غير كافية لهذا الإرتقاء بمعزل عن مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في جودة التدقيق المتمثلة بمصداقية تقارير التدقيق.

يمكن بيان العوامل المؤثرة على جودة التدقيق كما يلي:[3]

- قدرة المدقق على إكتشاف الغش والأخطاء: تعد مشكلة غش الإدارة منذ عدة عقود من المواضيع المهمة سواء لمهنة التدقيق أو للباحثين أو للمجتمع بشكل عام، نتيجة لما يترتب على هذا الغش من إنهيارات متوالية للعديد من المؤسسات الكبرى في معظم دول العالم خاصة المؤسسات الدولية، وأشارت بعض الدراسات إلى أن مدى قدرة المدقق الخارجي على إكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات المحاسبية يؤثر بالإيجاب على جودة التدقيق.
- حجم مؤسسة التدقيق: وهو شكل وهيكل مستويات التنظيم الداخلي لمكاتب التدقيق ويمكن تقسيمها إلى مكاتب صغيرة وكبيرة ومتوسطة الحجم، فقد أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين حجم مكتب التدقيق وجودة التدقيق الخارجي، فكلما كبر حجم مكتب التدقيق تحسن مستوى التدقيق، وأن مكاتب التدقيق التي تتميز بكثرة عملائها تتعرض لخسائر كبيرة إذا فشلت في إكتشاف التلاعب في القوائم المالية ومن ثم فهي تسعى إلى تحسين جودة عملية التدقيق.

---

[1] هشام سليمان ونوس، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 2009، ص17.

[2] المرجع السابق، ص19.

[3] علاء الدين صالح محمود عودة، **أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي**، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص ص 16-18.

- أتعاب التدقيق: نظرا لأهمية هذا العامل فقد تناولت العديد من الدراسات أثره على جودة التدقيق، وقد أوضحت العديد من هذه الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين أتعاب عملية التدقيق ومستوى جودة التدقيق، في حين أن هناك دراسات أخرى أثبتت أن هذه العلاقة عكسية.
- إجراءات التدقيق: تشمل الرقابة على الجودة السياسات والإجراءات التي ينبغي على مؤسسة التدقيق أن تقوم بها سواء فيما يتعلق بالمؤسسة بشكل عام أو بمهمات التدقيق الخاصة، وتختلف طبيعة ومدى سياسات وإجراءات الرقابة إلى الجودة باختلاف حجم مؤسسة التدقيق، وطبيعة الممارسات التي تمارسها ومدى تفرع الأعمال.
- تطبيق رقابة الجودة على أعمال التدقيق: تعرف الرقابة على جودة أعمال التدقيق بأنها جميع المقاييس المستخدمة من قبل مكتب التدقيق والمصممة للمساعدة على إنجاز عمليات تدقيق بدرجة عالية من الجودة والنوعية.
- إستقلالية المدقق: يعد إستقلال المدقق الخارجي أحد المواضيع المهمة في التدقيق، والتي حظيت بإهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية منذ نشأة التدقيق، فكلما تمتع المدقق بالكفاية الفنية والإستقلال والحياد والموضوعية أثناء فحصه للقوائم المالية تؤدي إلى تحقيق مستوى عال من الجودة في عملية التدقيق الخارجي.
- أثر تخفيض مخاطر التدقيق في مستوى جودة التدقيق: يمكن القول بأن عملية التدقيق ذات جودة مرتفعة عندما يقلل المدقق الخارجي خطر الإكتشاف إلى الحد الذي يكون عنده مستوى خطر التدقيق المقبول منخفض إلى أقصى درجة ممكنة.

الفرع الثاني: مساهمة المراجعة التحليلية في تحسين جودة عملية التدقيق

إن جودة التدقيق أو جودة عملية التدقيق مقرونة بمدى إمكانية المدقق من تخفيض الأخطار ومدى قدرته على كشفها والتقرير عنها كما سبق وأن ذكرنا أن الأخطاء الناجمة عن القبول الخطأ للبيانات ينتج عنها سلبيات كثيرة وهذه الأخطاء ناتجة عن عدم فاعلية عملية التدقيق وبالتالي إنخفاض جودتها، وهذه الأخطاء تندرج ضمن مخاطر الإكتشاف وانخفاض حدة هذه المخاطر يؤدي إلى عملية تدقيق ذات جودة عالية.

تساهم المراجعة التحليلية في تخفيض هذه المخاطر إلى حدها الأدنى عن طريق ترشيد حجم العينة نظرا لأن هذه الإجراءات توفر دليل إثبات يقوم على علاقة السببية المستمرة والموجودة بين البيانات المثبتة في السجلات والقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، فالمراجعة التحليلية تساعد على تحسين أداء المدقق من خلال رفع قدرته على إكتشاف أي تلاعب في البيانات من منطلق أن إستخدام هذه الإجراءات في عملية التدقيق يركز على العلاقات بين البيانات موضع التدقيق، وفي ظل ذلك يكون من الصعب إخفاء التلاعب في هذه البيانات مما

يتيح الفرصة أمام المدقق لإكتشاف الأخطاء الجوهرية التي يصعب إكتشافها بإستخدام إختبارات التدقيق الأخرى مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الإكتشاف وبالتالي زيادة جودة عملية التدقيق.

المطلب الثاني: إستخدام المراجعة التحليلية لرفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق

قبل أن نتطرق إلى مساهمة المراجعة التحليلية في زيادة درجة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق، يجب أن نتعرف على كل من الكفاءة والفاعلية.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة والفاعلية

ترتكز الكفاءة في أي نشاط اقتصادي على مفهوم الإستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل الكلف، حيث تعني إنجاز الأعمال المحددة (المخرجات) بأقل إستخدام للمواد (المخرجات).[1]

في حين تتعلق الفاعلية بتحقيق الأهداف، حيث يقصد بها التأكد من أن إستخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها.[2]

وعلى ذلك فإنه يتم الحكم على مدى كفاءة أي نشاط من خلال الربط بين مدخلات ومخرجات هذا النشاط للتعرف على طريقة إستخدام المدخلات في إنجاز المخرجات (أي الحكم على طريقة الأداء) ومن ناحية أخرى ولأن الفاعلية ترتبط بين الناتج من إستخدام الموارد (المخرجات) وبين الأهداف المرجوة من وراء ذلك الإستخدام (أهداف النشاط)، فإنه يتم الحكم على مدى فاعلية أي نشاط من خلال التعرف على مدى مساهمة مخرجات هذا النشاط في تحقيق أهدافه،[3] ويمكن التعبير عن هذا المضمون وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم(03) : مضمون الكفاءة و الفاعلية

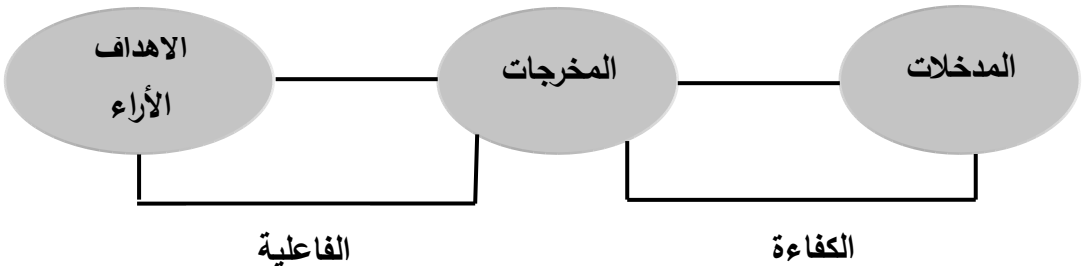

المصدر :حمزة محمود الـزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن،2011، ص 317.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 316 .

[2] نفس المرجع، ص 316.

[3] نفس المرجع، ص 317.

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الكفاءة أو الفاعلية ما هي إلا علاقة بين ثلاث أطراف مختلفة هي:

- مدخلات النشاط ،مخرجات النشاط ،أهداف النشاط: وتجدر إلى أنه لابد علينا التفرقة بين جودة التدقيق وفعاليته، ولاسيما أن مصطلح فاعلية التدقيق وجودة التدقيق يستخدمان بشكل تبادلي، إلا أن جودة التدقيق تشمل على فعاليته وقد ذكر مجلس التقارير المالية في بريطانيا (FRC) ضمن إطار جودة التدقيق عام 2008 أن فاعلية عملية التدقيق هي من محركات جودة التدقيق الأساسية.[1]

إن الكفاءة تختلف عن الفاعلية، فالكفاءة ترتبط بالمدخلات عبر المقاييس الإقتصادية والتقنية في المؤسسة، وهي تتضمن العوامل الإقتصادية فقط، بينما ترتبط الفاعلية بتعظيم المخرجات من خلال جميع المقاييس الإقتصادية والتقنية وغير الإقتصادية فهي تتضمن أيضا العوامل الإجتماعية والفكرية، أما في التدقيق فيشار إلى أن العلاقة بين كفاءة التدقيق وفاعليته علاقة عكسية، بمعنى أن تحسن الكفاءة يكون على حساب الفاعلية والعكس، فمثلا زيادة حساسية المدقق للإحتيال تعد أمرا إيجابيا إتجاه زيادة فاعلية التدقيق فهي ترتبط بإختيار المزيد من البيانات وفحصها، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع أو المبالغة في عملية التدقيق من ثم إرتفاع تكاليف عملية التدقيق في حين يرى آخرون أن العلاقة بين الكفاءة والفاعلية هي علاقة جزء بكل وأن الفاعلية هي شرط ضروري للوصول إلى الكفاءة فلا كفاءة دون فعالية، أي أن الفاعلية مفهوم أشمل ومن الصعب جدا تقديره كميا فهو مرتبط غالبا بعملية خلق قيمة، ويؤدي عدم كفاءة عملية التدقيق إلى حدوث أخطاء من النوع الأول (ألفا) وهي الأخطاء الناجمة عن الرفض الخاطئ للبيانات المالية، والتي ينتج عنها ساعات تدقيق إضافية وتسويات تدقيق غير مبررة وإحتمال فقدان للزبائن وأتعاب تدقيق مستقبلية، بينما يؤدي عدم فاعلية عملية التدقيق إلى حدوث أخطاء من النوع الثاني (بيتا) وهي الأخطاء الناجمة عن القبول الخاطئ للبيانات، والتي ينتج عنها نتائج سلبية كثيرة وهذا النوع من الخطأ يكون ذا تكلفة أكبر بكثير من الخطاء (ألفا) وهذا ما يفسر إهتمام معايير التدقيق وأغلبية المدققين بالواقع بفاعلية التدقيق.[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في كفاءة التدقيق وفاعليته

يمكن بداية وضع قاعدة عامة لآلية التأثير في كفاءة عملية التدقيق وفاعليتها من خلال تقسيم الأحداث التي قد تواجه المدقق إلى أحداث سلبية أو إيجابية.

فالأحداث الإيجابية عموما كإنخفاض مستوى نشاط الزبون أو عملياته، أو كالتغيرات في صناعة الزبون تؤثر في كفاءة أداء التدقيق، فهي يجب أن تؤدي إلى تخفيض حجم إجراءات التدقيق، وإن كان هذا التخفيض ملائما

[1] رشا بشير الجرد، **أثر إستخدام مدخل خطر التدقيق في كفاءة تدقيق البيانات المالية وفاعليته(دراسة تطبيقية)**، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص 51.

[2] نفس المرجع ص ص 51-52.

فإنه يجب أن يساهم في رفع الكفاءة وإلا فإن كفاءة التدقيق ستنخفض، أما الأحداث السلبية المفاجئة عموما فتؤثر في فاعلية التدقيق كالتغيرات في بيئة الرقابة لدى الزبون التي تزيد من خطرا الرقابة الداخلية، وكذلك التغيرات في صناعة الزبون، وهي ينبغي أن تؤدي إلى زيادة إختبارات التدقيق فإن لم يتم التوسع في تلك الإختبارات عندها قد تؤدي إلى إنخفاض فاعلية التدقيق.[1]

أولا: العوامل المؤثرة في كفاءة عملية التدقيق

يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل مرتبطة بالزبون و عوامل مرتبطة بالمدقق:[2]

- عوامل مرتبطة بالـزبون:
  - نوع القطاع الذي ينتمي إليه الزبون، ولعل السبب في ذلك هو الإختلاف في مستوى الخطر عبر الصناعات وفي حجم عمل التدقيق المطلوب.
  - إن لإنتهاء السنة المالية لدى الزبون في 12/31.. له تأثير إيجابي.
  - كبر حجم الزبون مقاسا بإيراداته له تأثير إيجابي.
  - وجود عدة فروع للزبون له تأثير سلبي.
- عوامل مرتبطة بالمدقق:
  - إعتماد فريق التدقيق بشدة على الرقابة الداخلية لدى الزبون له تأثير سلبي.
  - تقديم المدقق لخدمات ضريبية للزبون ذو تأثير سلبي.
  - توافر الخبرة لدى المدقق لها تأثير إيجابي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق

- توافر الخبرة كالمعرفة التقنية والقدرة على حل المشاكل والمهارة في إتخاد القرارات لدى المدققين لها تأثير إيجابي هام في فعالية التدقيق وجودته ونجاح عملية التدقيق وإستمرارها.
- إن تقديم خدمات إضافية للزبون يؤثر إيجابا في فعالية عملية التدقيق، من وجهة نظر مؤسسات التدقيق من خلال الوصول إلى فهم أشمل للزبون.

ثالثا: مساهمة المراجعة التحليلية في تحسين كفاءة التدقيق وفعاليته

- المراجعة التحليلية تحسن من كفاءة التدقيق من خلال تخفيض الوقت والتكلفة.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 53-54.

[2] نفس المرجع، ص 54.

- المراجعة التحليلية تحسن من فعالية التدقيق من خلال أساليبها المتقدمة التي تسمح بالتركيز على البنود والحسابات التي تستلزم فحصا إضافيا.
- تسمح المراجعة التحليلية بالقيام بعدة إجراءات بنفس الوقت بدلا من إجرائها في فترات متفرقة تسمح للمدقق بفحص العديد من الحسابات وهذا يساهم في رفع كفاءة التدقيق وفعاليته.

الفرع الثالث: مساهمة المراجعة التحليلية في تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق

عندما لا يجد المدقق فروقات جوهرية وتقلبات غير عادية عند إستخدام المراجعة التحليلية فإن ذلك يدل على إنخفاض احتمال وجود مخالفات أو أخطاء كبيرة، وبذلك يتطلب عمل إجراءات تفصيلية أقل على هذه الأرصدة وفي حالات أخرى يمكن تخفيض حجم عينة الفحص أو ترحيل من تنفيذ إجراءات التدقيق على تلك الأرصدة التي لم ينتج عنها فروق جوهرية عند تطبيق المراجعة التحليلية عليها أو يمكن حذف بعض تلك الإجراءات في حالات أخرى وذلك حسب خبرة المدقق.[1]

- فالمراجعة التحليلية تعتبر أقل تكلفة من إجراءات التدقيق الأخرى، حيث يمكن قبولها وفقا لتكلفتها بحيث تبدأ بالأقل تكلفة على النحو التالي:
  - المراجعة التحليلية.
  - إجراءات الالتزام.
  - الإجراءات الجوهرية لفحص العمليات.
  - الإجراءات الجوهرية لفحص أرصدة الحسابات.
- إن عنصر التكلفة مرتبط بعنصر الوقت فأساليب المراجعة التحليلية تشكل أساسا قويا لجذب الإنتباه للبنود التي تنذر بوجود أخطاء جوهرية، والتي تحتاج إلى الإهتمام وذلك من خلال التوسيع في نطاق التدقيق وتصنيفه بالنسبة للبنود التي تشير نتائج الفحص إلى معقوليتها والوصول إلى المدى المناسب لعملية التدقيق، إضافة إلى أن تطبيق أساليب المراجعة التحليلية لا يستغرق فترة زمنية طويلة مقارنة بالإختبارات التفصيلية، وبالتالي يمكن القول بأن عملية التدقيق التي تستخدم أساليب المراجعة التحليلية تتحقق في زمن أقل مقارنة بعملية التدقيق التي لا تستخدم هذا الأسلوب.
- إن تكلفة المراجعة التحليلية تكون عادة أقل من تكلفة الإختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات مما يجعل معظم المدققين يفضلون إستخدام المراجعة التحليلية بدلا من إختبارات التفاصيل لما كان ذلك ممكنا.

[1] صبحي سعيد علي القباطي، **تقييم الإجراءات التحليلية في التدقيق في الجمهورية اليمنية(دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك الأردن، 2012، ص 57.

- ومن ناحية أخرى يسعى المدققون في مرحلة التنفيذ إلى إحلال المراجعة التحليلية محل إختبارات المراجعة التفصيلية كلما أمكن ذلك لتقليل حجم العمل المؤدي للفحص بإستخدام الإجراءات التفصيلية مما يؤدي إلى خفض الجهد المبذول في عملية التدقيق وخفض ساعات العمل المصروفة لقاء ذلك ومن ثم خفض تكلفة عملية التدقيق وهذا يؤدي حتما إلى زيادة درجة فاعلية التدقيق.
- إن إستخدام المراجعة التحليلية للحصول على العلاقات المالية والغير المالية يتطلب مقارنة تكاليف تلك المراجعة بالعائد المتوقع الحصول عليه، مع الأخذ بعين الإعتبار أن المدققين يعملون وفقا لمحددات إقتصادية وإجراءات تدقيق أخرى يجب أدائها وذلك ضمن حد معقول من الوقت والتكلفة، كما يجب أن نشير إلى أن المراجعة التحليلية توفر دليلا جوهريا للمدقق بالإضافة إلى سهولة أدائها وحاجاتها إلى وقت أقل من إجراءات التدقيق الأخرى، ومقابل وجود مراجعة تحليلية بسيطة وسهلة الأداء مثل مقارنة أرقام القوائم المالية وتحليلها، يوجد أيضا مراجعة تحليلية معقدة ودقيقة وأدائها يكون أكثر سهولة بإستخدام الحاسوب وفق برنامج وعموما تعتبر تكاليف المراجعة التحليلية أقل تكلفة مقارنة بالإختبارات الجوهرية الأخرى.[1]

[1] ياسين عبد الرحمن محمد طاهات، مرجع سابق، ص 72.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم عرضه في هذا الفصل يمكن القول بأن المؤسسة هي الوحدة الإقتصادية التي تتجمع فيها المواد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الإقتصادي، وأن المراجعة التحليلية يمكن الإستعانة بها في كل مراحل التدقيق، كما يمكن القول بأن الهدف من إستخدام المراجعة التحليلية هو الرفع في مستوى أداء عملية التدقيق من خلال جذب الإنتباه للبنود والحسابات التي تنذر بوجود أخطاء جوهرية والتي تحتاج إلى إهتمام أكبر، إضافة إلى أن تطبيق المراجعة التحليلية لا يستغرق وقتا أو فترة زمنية طويلة مقارنة بالإختبارات التفصيلية، كذلك أن المراجعة التحليلية تساهم في تخفيض مخاطر التدقيق، وعليه فالمراجعة التحليلية تساهم في تحسين عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية.

الفصل الرابع:

مساهمة المراجعة التحليلية في تحسين عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

من خلال عرضنا الفصول السابقة التي حاولنا من خلالها التعرض لكافة الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع المراجعة التحليلية وعملية التدقيق، سنحاول إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي من خلال محاولة معرفة كيف تتم عملية تدقيق الحسابات في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين؟ وهل يتم الإستعانة بالمراجعة التحليلية عند أداء عملية التدقيق؟ وماهي الفائدة المحققة من إستخدام المراجعة التحليلية عند تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين؟

المبحث الأول: تقديم مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وأهميتها

الفرع الأول: نشأة المؤسسة

أنشئت مؤسسة "جيجل الكاتمية للفلين" 1967/09/09، حيث كان مقرها الاجتماعي في الجزائر العاصمة وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة للمؤسسات تم تحويل هذه الأخيرة الى الشركة الوطنية للفلين والخشب وفي 1983/01/21 تمت إعادة هيكلة المؤسسة تحت اسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة (ENL) بجيجل ثم حولت الى مؤسسة اقتصادية عمومية ذات أسهم (SPA) حيث قدر رأسمالها بـ 20 000 000,00 دج مقسمة الى 800 سهم، وفي عام 1992 تم رفع رأس مالها الى 50 000 000,00 دج وفي عام 1994 تم نقل المقر الى ولاية عنابة، وفي تاريخ 2000/06/05 وبعقد موثق تمت مطابقة القانون الأساسي للمؤسسة وأنشئ مجمع صناعة الفلين(spa /A.L.G) والفروع المنبثقة منه برأس مال قدر بـ 50.000.000,00 دج، وفي 2000/07/01 بعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين للمؤسسة العمومية الاقتصادية، في الشكل القانوني كمؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 1 000 000,00 دج والذي تم رفعه الى 175 350 000,00 دج في 2001/01/31 وفي 2006/03/08 وبموجب تعديل القانون الأساسي للمؤسسة أصبحت تابعة الى مجمع "SODIAF" وتم رفع رأس المال إلى 351 175 000,00 دج في تاريخ 2007/12/30.

تقع المؤسسة غرب مدينة جيجل بالقرب من الطريق الوطني الرابط بين ولاية جيجل وولاية بجاية، تتربع على مساحة تقدر ب 4.6 هكتار، تتكون من ورشتين، الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة، كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا بـ 10 642 م² موزعة كمايلي:

- ورشة لإنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر بـ 5 374 م².
- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر بـ 1 800 م².
- ورشة الصيانة مساحتها تقدر بـ 750 م².
- المخزن مساحته تقدر بـ 1 130 م².
- الإدارة وملحقاتها مساحتها تقدر بـ 786 م².
- مرافق أخرى 802 م².

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهيأة وغير مغطاة تقدر بـ 350 8 م²تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين قدرة استيعابها تصل الى 000 27 قنطار.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للمؤسسة

تتجلى الأهمية الاقتصادية لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين فيمايلي:

- تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل فهي تشكل دعما للقطاع العمومي.
- المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والسعي لتصدير اكبر كمية ممكنة من الإنتاج، مما يعني المساهمة في زيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد وجلب العملة الصعبة وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج.
- دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي والقومي واستغلال الموارد المتوفرة خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة.

الفرع الثالث: أهداف للمؤسسة

تسعى المؤسسة من خلال عملها الى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- تحقيق اكبر ربح ممكن كما هو حال أي مؤسسة اقتصادية.
- توسيع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات.
- إتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها.
- تغطية السوق الوطنية والأجنبية من منتجات الفلين.
- السير الحسن والدائم للمؤسسة وضمان الحقوق الكاملة للعمال.

المطلب الثاني: حجم المؤسسة ونشاطها

الفرع الأول: حجم المؤسسة

بلغ عدد العمال سنة 1994 حوالي 178 وأصبح سنة 1997 حوالي 151 عامل وفي سنة 2001 إنخفض إلى 148 عامل ليصل سنة 2002 الى 136 عامل، ويرجع هذا التناقص إلى تقديم تسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد قبل السن القانوني وتقديم مكافأة لهم، ليبلغ عددهم سنة 2009 إلى 111 عامل موزعين على مختلف المصالح، مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 88 عامل و 23 عبارة عن عمال مؤقتين، ويداوم العمال بنظام عادي 8 ساعات يوميا من الساعة الثامنة صباحا الى منتصف النهار ومن الواحدة زوالا الى الرابعة مساء.

الفرع الثاني: نشاط المؤسسة

إن مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين مؤسسة إنتاجية يعتمد نشاطها على التموين بالمواد الأولية ثم الإنتاج وأخيرا البيع وهذا كمايلي:

أولا: دورة التموين تقوم المؤسسة بإعداد البرنامج السنوي للإنتاج الذي يحدد الكمية والنوعية من المواد الأولية التي يجب الحصول عليها ومنه تحديد الطلبيات من هذه الأخيرة التي تتمثل في مايلي:

- الفلين بأنواعه يتم شراؤه من محافظة الغابات سنويا بطريقة المزاد العلني.
- الزفت يتم الحصول عليه من شركة نفطال "سكيكدة".
- ألياف غليظة لصنع الأكياس يتم شراؤه من بجاية.
- ألياف زجاجية يتم شراؤها من "تشيك".
- الألمنيوم يتم استيراده من "بلغاريا".
- الرمل، الشرائط البلاستيكية، كربونات البوتاسيوم، إضافة الى بعض اللوازم التي ترافق عملية الإنتاج مثل: قطع غيار الآلات، تتمون بها المؤسسة محليا عن طريق تقديم طلبيات للموردين.

تنتهي هذه الدورة بدخول المواد الأولية الى المخازن ليتم استخدامها في عمليات الإنتاج.

ثانيا: دورة الإنتاج تبدأ هذه الدورة بدخول المواد الأولية الى الورشات ورشة إنتاج الفلين وورشة المنتجات العازلة.

- بالنسبة للورشة الأولى: تباشر إنتاج صفائح الفلين فور حصولها على المواد الأولية وتتمثل هذه المراحل في:

- المرحلة الأولى: يتم خلال هذه المرحلة طحن الفلين ثم عزلته وبعد الحصول على المطلوب يتم تجفيفه بهدف القضاء على الرطوبة التي اكتسبها، أما الباقي غير المطلوب فيعاد طحنه للحصول على ما يراد الحصول عليه.
- المرحلة الثانية: يتم نقل الفلين المحصل عليه في المرحلة الأولى الى الآلات لتشكيله بإذابة غرائه الطبيعي وضغطه تحت درجة حرارة عالية جدا ليتم الحصول على مكعبات يتم تبريدها بماء (90°) ويبقى المنتوج في المخازن 24 ساعة على الأقل.
- المرحلة الثالثة: هي آخر مرحلة لإنتاج صفائح الفلين يتم خلالها تقطيع المكعبات المحصل عليها حسب طلبات الزبائن ثم تغلف.

- فيما يخص الورشة الثانية فتنتج المواد العازلة المتمثلة في منتجين وذلك بإدخال إما الألياف الغليظة لصناعة الأكياس أو الألياف الزجاجية بالإضافة الى الزفت والألمنيوم والبلاستيك، أما بالنسبة للرمل فهو اختياري حسب رغبة الزبون.

ثالثا: دورة المبيعات تلبي المبيعات طلب الزبائن حيث تبدأ دورتها فور دخول المنتجات النهائية الى المخزن ويتم البيع إما عن طريق التجزئة أو الجملة حيث يبدأ باستلام طلب الشراء من الزبون ثم تدرس المؤسسة وضعيته المالية والتجارية، بعد الاتفاق تتم عملية البيع وتنتهي هذه العملية باستلام الزبون طلبه وكل هذه المراحل تتم بوثائق محاسبية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة أمانة عامة وأربع مديريات تابعة لهما، وكل مديرية تنقسم الى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم وإنتاجي والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين:

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي للمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين–.

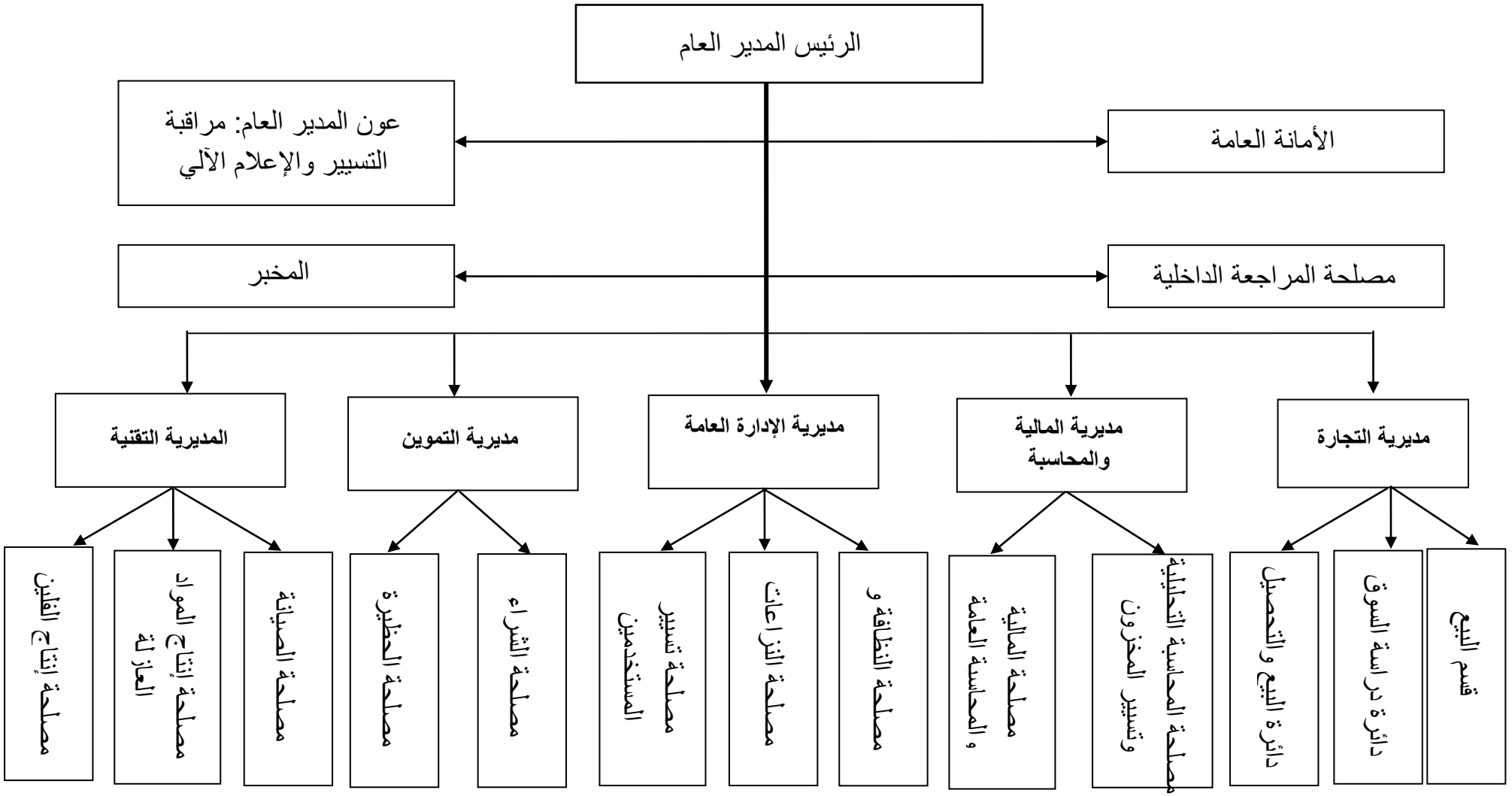

المصدر:من وثائق مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

الفرع الأول: شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

يضم الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين كل من:

- **الرئيس المدير العام:** يعتبر المسؤول الأول عن نشاط المؤسسة وله الحق في تنظيم العلاقات العامة مع المتعاملين من اجل التوجيهات واتخاذ القرارات، كما يعمل على تنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق حاجيات السوق الوطنية والأجنبية في إطار عملية الاستيراد والتصدير.
- **الأمانة العامة:** هي الوسيط بين المدير العام والعمال، وهي نقطة عبور المعلومات بين المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومن مهام الأمانة العامة أيضا تمديد أوقات استقبال المدير العام للعمال والمتعاملين الاقتصاديين.
- **عون المدير العام:** تحتوي على رئيس المصلحة وهو المشرف الوحيد على جميع أجهزة الإعلام الآلي ومن بين مهامها صيانة الأجهزة والبرامج، معالجة الميزانية وكذلك معالجة التقارير الشهرية للنشاط.
- **مصلحة المراجعة الداخلية:** وهي هيئة مستقلة داخل تنظيم المؤسسة، مسؤول عنها رئيس المصلحة الممثل في المدقق الداخلي للمؤسسة، وظيفتها التدقيق في وظائف المؤسسة وأنشطتها، والسهر على حسن التسيير والتطبيق للسياسات والإجراءات وصحة التسجيل المحاسبي.
- **المخبر:** يعتبر من بين المصالح الهامة في المؤسسة وهو يعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج، ويعمل على إقامة التجارب والتحاليل، ومراقبة المواد الأولية، إضافة الى جودة المنتج النهائي ومطابقته للشروط والمعايير المعمول بها دوليا.
- **مديرية المالية والمحاسبية:** ومن بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات الصادرة يوميا إضافة الى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة وتتكون هذه المديرية من:
  - رئيس مصلحة المالية والمحاسبية.
  - أمين الخزينة.
  - رئيس مصلحة تسيير المخزون.
- **مديرية الإدارة العامة:** وتنقسم الى ثلاثة أقسام:
  - مصلحة تسيير المستخدمين تتولى تنفيذ القرارات الخاصة بالعمل، والإشراف على الحضور والغيابات وتسجيل عملية اتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي.

- مصلحة النزاعات: تنظر في القضايا الخاصة بالمؤسسة ومنازعاتها.
- مصلحة الأمن والنظافة: تقوم بحماية محيط المؤسسة الداخلي والخارجي.

- **مديرية التجارة:** وتضم هذه المديرية ثلاثة أقسام:

- دائرة البيع والتحصيل: تشرف على تنظيم ومراقبة جميع مدخلات ومخرجات المؤسسة من السلع والبضائع كما تحدد أسعار البيع، وتحدد العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الممولين والزبائن.
- دائرة دراسة السوق: تعمل على تحديد خصائص السوق الذي تنشط فيه المؤسسة.
- قسم البيع: يتولى تصريف وتسويق المنتوج للزبائن.

- **مديرية التموين:** تنحصر مهامها في تزويد المؤسسة بالمواد واللوازم الضرورية وإيصالها الى قسم الإنتاج، حيث تحصل على المواد الأولية عن طريق المزايدة مع الممولين وتختار السعر المناسب، أما الزفت فتحصل عليه من شركة سوناطراك، وتضم هذه المديرية ثلاثة أقسام هي: قسم الشراء، قسم التخزين وقسم حظيرة السيارات.
- **المديرية التقنية:** تنقسم الى ثلاثة أقسام:

- مصلحة إنتاج الفلين: تقوم بإنتاج صفائح الفلين.
- مصلحة إنتاج المواد العازلة: تنتج منتجين.
- مصلحة الصيانة: تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات ومتابعة التجهيزات وصيانتها.

المبحث الثاني: واقع إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

المطلب الأول: واقع استخدام المراجعة التحليلية في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

يعتبر موضوع المراجعة التحليلية في الجزائر حديث النشأة حيث لم تصدر أي جهة رسمية جزائرية المعايير المعمول بها دوليا في مجال تدقيق الحسابات إلا في سنة 2017، قام المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية في 15 مارس2017 بإصدار المقرر 23 الذي يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، ومن بين المعايير المعيار **520**"الإجراءات التحليلية" حيث أوضح المعيار:

- مجال تطبيق الإجراءات التحليلية.
- الأهداف.
- الواجبات المطلوبة.
- الإجراءات التحليلية المادية.

- الإجراءات التحليلية كأداة لتأسيس خلاصة.
- تحليل نتائج الإجراءات التحليلية.

أما في ما يخص مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– فإن محافظ الحسابات المكلف بإجراء عملية التدقيق، لجأ لاستعمال إحدى الأنواع المطبقة في المراجعة التحليلية والمتمثلة في إجراء مقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق مع مؤسستين من نفس القطاع، إحداها عامة تابعة للدولة والثانية خاصة، ولكن لم يطبق أي أسلوب من أساليب المراجعة التحليلية.

المطلب الثاني: واقع عملية تدقيق الحسابات في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

يمكن القول بأن المنهجية المتبعة من قبل مدققي الحسابات، خلال قيامهم بعملية التدقيق مماثلة، حيث يقوم محافظ الحسابات بتنفيذ المهمة الموكلة إليه في المؤسسة محل التدقيق باتباع منهجية معينة، وهذا لتجنب وقوعه في الأخطاء وتفادي التقصير في انجاز مهمته، فلكل مدقق الحرية في إعداد خطة عمله وكذلك محافظ الحسابات الذي أوكلت إليه مهمة تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين.

الفرع الأول: التعرف على بيئة مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين–

قام مدقق الحسابات خلال هذه المرحلة بتجميع كافة الحقائق المتعلقة بمختلف الجوانب القانونية والضريبية التقنية والتجارية المتعلقة بالمؤسسة، وهذا حتى يتمكن من إصدار رأيه الفني حول عدالة القوائم المالية للمؤسسة.

في هذه المرحلة يقوم المدقق بـــ:

- الإطلاع على القوانين والقواعد المنظمة لقطاع الفلين في الجزائر ومدى إلتزام مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين بتطبيقها.
- بما أن مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين لديها منافسين فإن المدقق يقوم بدراسة مكانة المؤسسة في السوق من خلال مقارنتها مع المؤسسات العاملة في نفس القطاع.
- إجراء المقابلات مع مسيري مختلف المصالح وذلك لغرض معرفة التوجهات والسياسة المتبعة في المؤسسة وكذلك محاولة معرفة الاستراتيجيات المستقبلية.

وبعد ذلك يقوم محافظ الحسابات بإعداد الملف الدائم من خلال جمع المعلومات التي تتميز بالاستمرارية النسبية والتي تكون ثابتة على فترة طويلة نسبيا، كنظام الرقابة الداخلية، القوائم المالية للسنوات الثلاث أو الأربع التي تسبق سنة إجراء عملية التدقيق القانون الأساسي للمؤسسة، محاضر اجتماع مجلس الإدارة، تقارير المدققين السابقين، وبعد ذلك يقوم محافظ الحسابات بتحديد مواضع الخطر وتحديده للحسابات الأكثر عرضة للتلاعب.

الفرع الثاني: فحص نظام الرقابة الداخلية لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين وتقييمه

يقوم المدقق بتقييم كافة الإجراءات وطرق العمل المتبعة في مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– وذلك بغرض معرفة أثار هذه الطرق والإجراءات على الحسابات والقوائم المالية المعدة، وقام المدقق المكلف بعملية التدقيق بتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال:

- جمع الإجراءات المتبعة داخل مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين والتي نص عليها نظام الرقابة الداخلية الخاص بالمؤسسة.
- يقوم المدقق بفهم نظام الرقابة الداخلية.
- إعطاء التقييم الأولي لهذا النظام وذلك باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة والضعف، فنقاط القوة تسمح بتكوين تصور جيد للمدقق حول طريقة تسجيل العمليات في حين أن نقاط الضعف تبرز له العيوب التي تجر إلى ارتكاب التلاعبات والأخطاء.
- التحقق من أن ما توصل إليه في التقييم الأولي من نقاط القوة، أنها تمثل الحقيقة وتطبق بطريقة دائمة ومستمرة، وهذا ما يعرف باختبارات الاستمرارية ولهذه الاختبارات أهمية قصوى فهي تسمح للمدقق بأن يكون على يقين بأن الإجراءات التي قام بفحصها مطبقة باستمرار ولا تحمل أي خلل، كما أن هذه الاختبارات تسمح للمدقق كذلك بالوقوف على نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وهذا ما يعرف بالتقييم النهائي لهذا النظام، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المدقق ما توصل إليه في وثيقة شاملة مبينا أثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات وتعتبر هذه الوثيقة كتقرير حول نظام الرقابة يقدم إلى إدارة المؤسسة.

الفرع الثالث: تنفيذ عملية التدقيق في مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين–

في هذه المرحلة يقوم المدقق من خلال ما تحصل عليه سابقا بتحديد الحسابات والبنود التي تستوجب الفحص وذلك مع مراعاة الوقت والتكلفة عند اختياره للتقنيات والوسائل اللازمة للقيام بعملية التدقيق.

- إن في حالة سلامة وقوة نظام الرقابة الداخلية فهذا يعتبر دليلا مبدئيا على صحة الحسابات ولكن لا يمكن الجزم بذلك ويتوجب تدقيقا مباشرا للبنود والحسابات، لكن في مثل هذه الحالة يقتصر تدخل المدقق في التحقق من:
  - عدم وجود تلاعبات في أعمال نهاية الدورة وذلك لأنه يصعب على نظام الرقابة الداخلية اكتشافها.
- أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوجب على المدقق فحصا أكثر شمولية وذلك لتأثير هذا الضعف على مدى صدق الحسابات ومدلى تعبير البيانات المالية عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة، وأيضا في

حالة وجود نقائص خطيرة في نظام الرقابة الداخلية فإن المدقق يرفض مواصلة العمل ويرفض المصادقة على صحة الحسابات والقوائم المالية.

- وفي حالة مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين إتضح إنعدامها على مدقق داخلي يقوم بتصميم نظام الرقابة الداخلي وهذا أمر خطير وغير قانوني فاستوجب على المدقق القيام بفحص عدة حسابات.

الفرع الرابع: إعداد التقرير

تتمثل آخر مرحلة في عملية تدقيق حسابات مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– في إعداد التقرير والذي يعتبر المنتج المادي النهائي لعملية التدقيق فيعتبر هذا التقرير ملخص لمجمل ما قام بهم محافظ الحسابات على طول فترة تواجده في المؤسسة، ويتميز هذا التقرير بالشمولية والدقة مع تبيان كل الأدلة والبراهين المدعمة لرأي المدقق حول مدى عدالة القوائم المالية المعدة من طرف إدارة المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل تحرير التقرير قام المدقق باجتماع مع أعضاء إدارة المؤسسة، وتظهر أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والبراهين التي تحصل عليها المدقق، فمن حق المسؤولين أن يتعرفوا على شكوك وتحقيقات المدقق وإمكانية مناقشتها وعندما يصادف المدقق اعتراضا من طرف إدارة المؤسسة فهو مخير إما أن ينهي هذا الاعتراض من خلال طرح الأدلة والبراهين القوية التي استند إليها خلال قيامه بعملية التدقيق أو الامتناع عن إبداء الرأي لعدم كفاية الأدلة وبعد حصول المدقق على الأجوبة من الإدارة بشكل رسمي يقوم بتحرير التقرير النهائي لمهمته.

المبحث الثالث: تفعيل استخدام المراجعة التحليلية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين.

المطلب الأول :استخدام النسب المالية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

سوف نهتم بحساب مجموعة من النسب وذلك للوقوف على احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية محل التدقيق.

الفرع الاول :إعداد الميزانيات المختصرة

للقيام بعملية حساب وتحديد المؤشرات والنسب المالية ،كان لابد من اعداد الميزانيات المختصرة لسنوات الدراسة 2014– 2015–2016–2017. انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة.

1. الميزانية المختصرة لسنة 2014:

الوحدة (دج) جدول رقم 2: الميزانية المختصرة لسنة 2014.

وصلأال	لبملاغ	(%)	لاخصوم	لبملاغ	(%)
صلأاول اةتباثلا	297 745 555,35	62, 90	اومأل دامئة	441 093 724,7	93,18
الأوصل المادتوةلا	**175 610 730,72**	37,1	اومأل خصاة	255 935 363,73	54,06
مية الاسلاغتل	69 111 827,19	14,60	نويد طليوة	185 158 360,97	39,1
قيم محققة	71 640 419,57	15,13	ةطسوتمو الأجل		
مية جهازة	34 858 483,96	7,37	ويدن قيصرة الأجل	32 262 561,37	6.81
مجموع اصلأول	**473 356 286,07**	**100**	**مجموع الوصخم**	**473 356 286,07**	**100**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية 2014

الشكل رقم 5: التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2014.

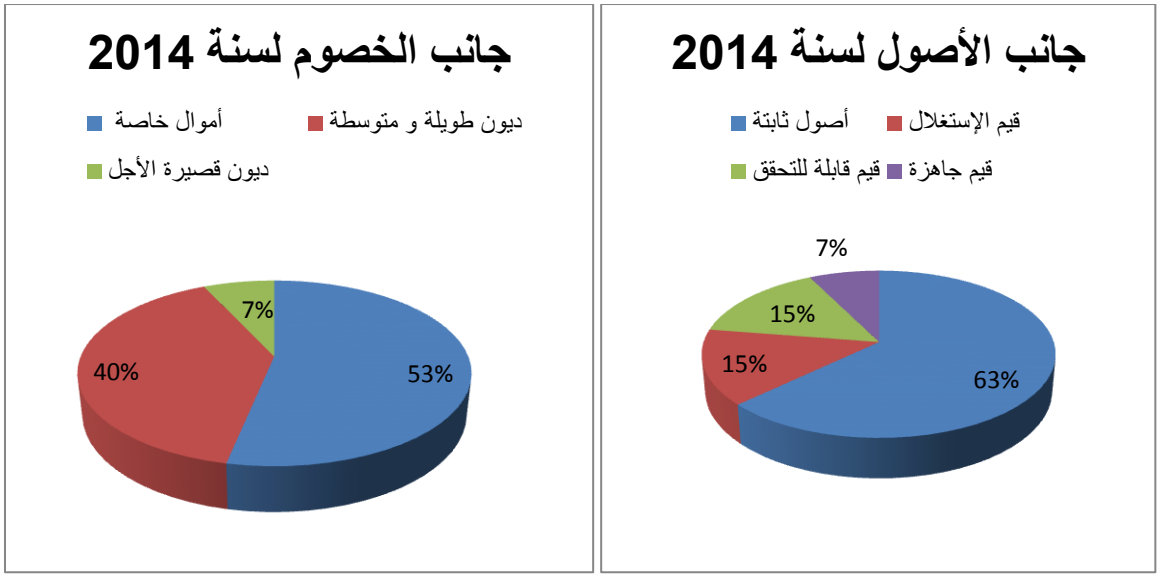

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2014

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– لسنة 2014، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة أكبر من أصولها المتداولة، أما فيما يخص الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ إعتماد المؤسسة محل الدراسة على الديون الطويلة والمتوسطة.

2. الميزانية المختصرة لسنة 2015:

جدول رقم 3: الميزانية المختصرة لسنة 2015.

الوحدة (دج)

وصلأال	لبملاغ	(%)	لاخصوم	لبملاغ	(%)
صلأاول اةتباثلا	295 810 978,61	61,03	اومأل دامئة	437 536 954,61	90,28
الأوصل المادتوةلا	188 872 277 ,62	38,97	اومأل خصاة	253 692 959,27	52,34
مية الاسلاغتل	37 707 273,53	7,79	نويد طليوة	183 843 995,34	39,94
قيم محققة	87 715 453,59	18,09	ةطسوتمو الأجل		
مية جهازة	63 449 550,46	13,09	ويدن قيصرة الأجل	47 146 301,62	9, 72
مجموع اصلأول	484 683 256,23	100	مجموع الوصخم	484 683 256,23	100

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على ميزانية 2015

الشكل رقم 6: التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2015.

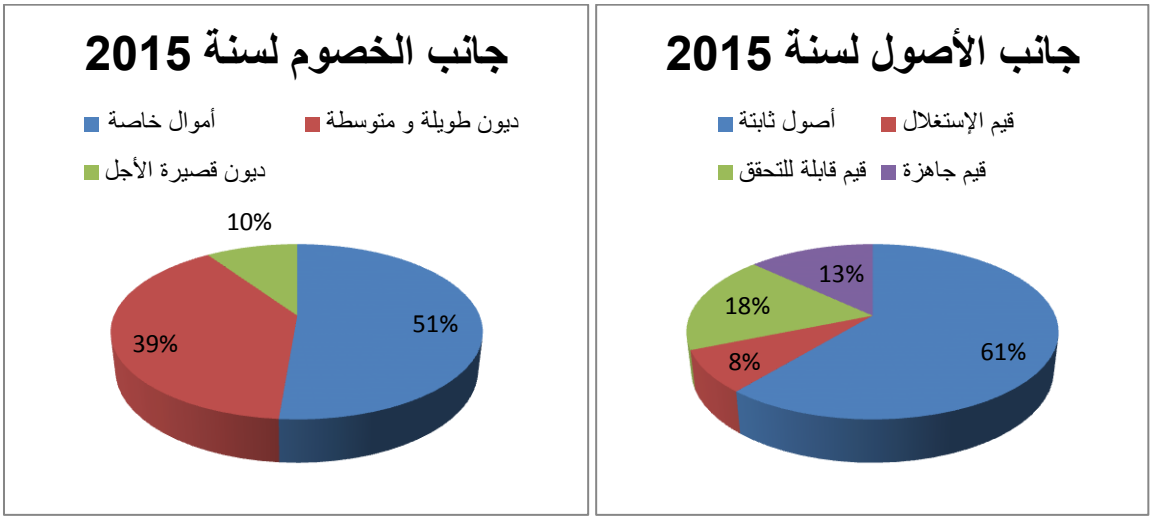

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2015

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– لسنة 2015 ، و التمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة انخفضت بنسبة قليلة مقارنة بـ 2014، أما الخصوم فهي تقريبا متكونة من أموالها الخاصة كما نلاحظ ثبات في الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، هذا ما يبين أن المؤسسة محل الدراسة حافظت على إستراتيجيتها فيما يخص سياسة قروضها.

3. الميزانية المختصرة لسنة 2016:

جدول رقم 4 : الميزانية المختصرة لسنة 2016.

الوحدة (دج)

وصلأال	لبملاغ	(%)	لاخصوم	لبملاغ	(%)
صلأاول اةتباثلا	292 586 828,71	64,27	اومأل دامئة	401 115 826,93	88,01
الأوصل المادتوةلا	**162 671 625,76**	35,73	اومأل خصاة	228 726 715,76	50,24
مية الاسلاغتل	52 238 175,37	11,48	نويد طليوة	172 389 111,18	37,86
قيم محققة	73 928 046,98	16,23	ةطسوتمو الأجل		
مية جهازة	36 505 403,41	8,01	ويدن قيصرة الأجل	54 142 627,53	11,9
مجموع اصلأول	**455 258 454,47**	**100**	**مجموع الوصخم**	**455 258 454,47**	**100**

المصدر مستخرج من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية 2016

الشكل رقم 7: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.

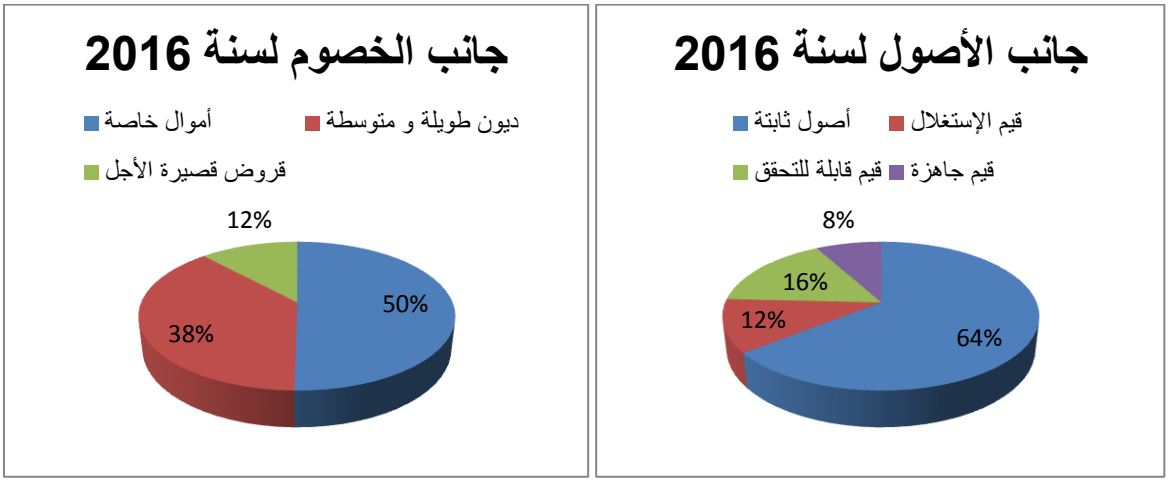

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2016

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– لسنة 2016 ، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة و المتداولة لم تتغير مقارنة بـ 2015 ،كذلك الخصوم فهي تقريبا نفس تلك التي كانت في 2016 فهي متكونة من أموالها الخاصة ، ونسبة الديون الطويلة والمتوسطة والديون قصيرة الأجل منخفضة.

4. الميزانية المختصرة لسنة 2017:

جدول رقم 5 : الميزانية المختصرة لسنة 2017.

الوحدة (دج)

وصلأال	لبملاغ	(%)	لاخصوم	لبملاغ	(%)
صلأاول اةتباثلا	284 361 377,10	64,99	اومأل دامئة	352 606 056,41	80,58
الأوصل المادتوةلا	**153 230 008,96**	35,01	اومأل خصاة	205 180 575,79	46,88
مية الاسلاغتل	38 388 567, 83	8,77	نويد طليوة	147 425 480,62	33,7
قيم محققة	100 457 560,98	22.95	ةطسوتمو الأجل		
مية جهازة	14 383 880,15	3.29	ويدن قيصرة الأجل	84 985 329,65	19,42
مجموع اصلأول	**437 591 386,06**	**100**	**مجموع الوصخم**	**437 591 386,06**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على ميزانية 2017.

الشكل رقم 8:التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.

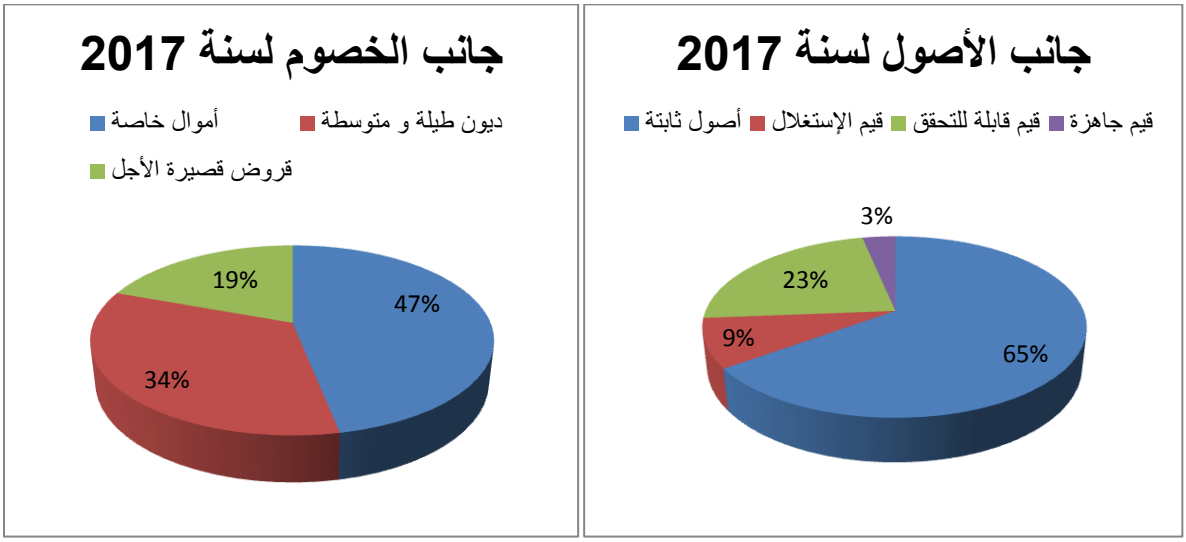

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2017

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– لسنة 2017، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة بقت على حالها، وحتى الخصوم لم تتغير بنسب معتبرة الا الديون القصيرة الاجل فنلاحظ ارتفاعها مقارنة بالسنة الماضية.

5. الميزانية المختصرة لسنة 2018:

جدول رقم 6 : الميزانية المختصرة لسنة 2018.

الوحدة (دج)

وصلأال	لبملاغ	(%)	لاخصوم	لبملاغ	(%)
صلأاول اةتباثلا	280 420 333,85	65,38	اومأل دامئة	309 003 161,12	72,05
الأوصل المادتوةلا	**148 471 369,35**	34,62	اومأل خصاة	184 849 795,62	43,1
مية الاسلاغتل	45 280 656, 85	10,56	نويد طليوة	124 153 365,58	28,95
قيم محققة	83 346 252,33	19,43	ةطسوتمو الأجل		
مية جهازة	19 844 460,17	4,63	ويدن قيصرة الأجل	119 888 542,00	27,95
مجموع اصلأول	**428 891 703,20**	**100**	**مجموع الوصخم**	**428 891 703,20**	**100**

المصدر: منإعداد الباحث بالإعتماد على ميزانية 2018

الشكل رقم 9:التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018.

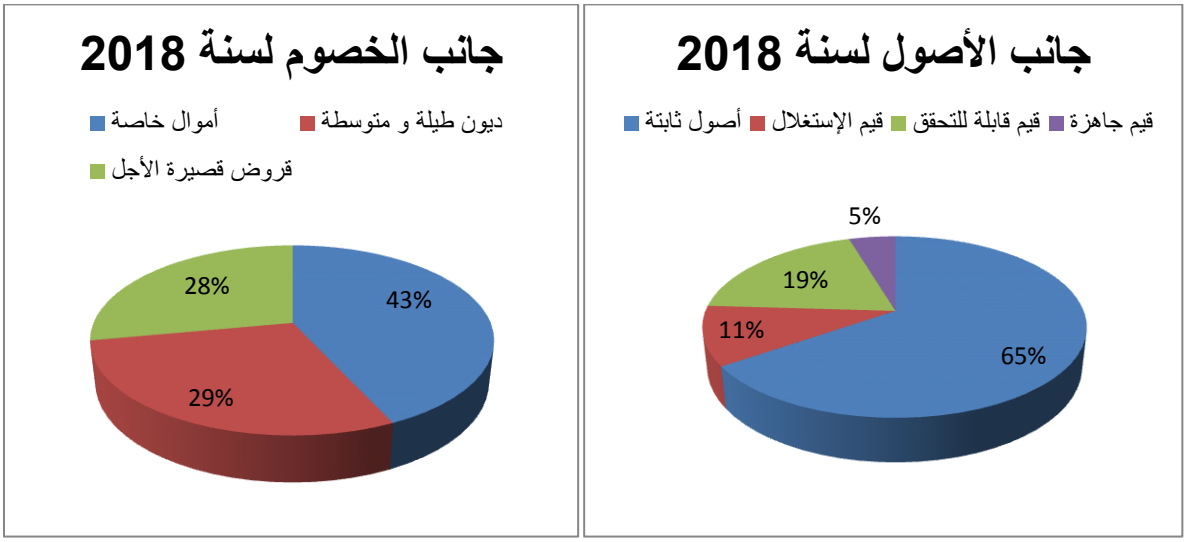

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2018

من خلال الميزانية المختصرة لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– لسنة 2018، والتمثيل البياني لها يتضح أن أصولها الثابتة بقت على حالها، وحتى الخصوم لم تتغير بنسب معتبرة إلا الديون القصيرة الاجل فنلاحظ ارتفاعها مقارنة بالسنة الماضية وإنخفاض مبلغ الديون الطويلة والمتوسطة الأجل مقارنة بسنة 2017.

الفرع الثاني :النسب المالية للسنوات محل الدراسة

سوف نقوم بإستخدام النسب المالية كأسلوب من أساليب المراجعة التحليلية.

1. نسب السيولة:

من أجل معرفة مدى قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاق الديون قصيرة الأجل :

- نسب التداول :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

الجدول رقم 7: تطور نسبة التداول للسنوات محل الدراسة .

الوحدة (دج)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
أصول متداولة	175 610 730,72	188 872 277,62	162 671 625,71	153 230 008,96	148 471 369,35
خصوم متداولة	32 262 561,37	47 146 301,62	54 142 627,53	84 985 329,65	119 888 542,00
نسبة التداول	5,44	4	3	1, 8	1,23

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانيات المختصرة.

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة وذلك لعدم الإهتمام بتواريخ التسديد والتحصيل .

- نسبة السيولة السريعة :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

الجدول رقم 8:نسبة السيولة السريعة للسنوات محل الدراسة .

الوحدة (دج)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
أصول متداولة	175 610 730,72	188 872 277,62	162 671 625,71	153 230 008,96	148 471 369,35
- المخزون	69 111 827,37	37 707 273,53	52 238 175,37	38 388 567,83	45 280 656,85
ديون قصيرة الأجل	32 262 561,37	47 146 301,62	54 142 627,53	84 985 329,65	119 888 542,00
نسبة السيولة السريعة	3,30	3,2	2,03	1,35	0,86

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانيات المختصرة.

- نسبة السيولة الجاهزة:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

الجدول رقم 9: تطور نسبة السيولة الجاهزة للسنوات محل الدراسة

الوحدة (دج)

السنة / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القيم الجاهزة	34 858 483,96	63 449 550,46	36 505 403,41	14 383 880,15	19 844 460,17
ديون قصيرة الأجل	32 262 561,37	47 146 301,62	54 142 627,53	84 985 329,65	119 888 542,00
نسبة السيولة السريعة	1,08	1,34	0,67	0,17	0,16

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانيات المختصرة.

2. نسب النشاط:

لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لأصولها، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات.

1- معدل دوران مجموع الأصول

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 10: تطور نسبة معدل دوران مجموع الأصول للسنوات محل الدراسة .

الوحدة (دج)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	189 253 671,37	246 195 397,31	194 382 116,57	200 208 895,36	221 837 611,76
مجموع الأصول	473 356 286,07	484 683 256,23	455 258 454,47	437 591 386,06	428 891 703,20
معدل دوران مجموع الأصول	0,39	0,50	0,42	0,45	0,51

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانيات المختصرة.

2- معدل دوران الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الجدول رقم 11: تطور نسبة معدل دوران الأصول المتداولة للسنوات محل الدراسة

الوحدة (دج)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	189 253 671,37	246 195 397,31	194 382 116,57	200 208 895,36	221 837 611,76
الأصول المتداولة	175 610 730,72	188 872 277,62	162 671 625,71	153 230 008,96	148 471 369,35
معدل دوران الأصول المتداولة	1,07	1,30	1,19	1,30	1,49

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الميزانيات المختصرة وجدول حسابات النتائج

3. نسب الربحية

1-نسبة مردودية النشاط

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

الجدول رقم 12: تطور نسبة مردودية النشاط للسنوات محل الدراسة

الوحدة (دج)

البيان / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الربح الإجمالي	-13 645 934,84	-2 242 404,46	-24 966 243,51	-23 546 139,97	-20 330 780,17
رقم الأعمال	189 253 671,37	246 195 397,31	194 382 116,57	200 208 895,36	221 837 611,76
نسبة مردودية النشاط	-0,072	-0,009	-0,128	-0,117	-0,091

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على جدول حسابات النتائج

الفرع الثالث :مناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها

سنقوم من خلال هذا الفرع بتحليل وتفسير النتائج

1. نسب السيولة

والتي تمثلت في نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسب السيولة الجاهزة.

- **نسبة التداول:** فإن كل قيمها تجاوزت (100٪) وكانت معظمها متقاربة إلا أن سنة 2017 و2018 كانت النسبة صغيرة 1,8 و1,23 مقارنة بالسنوات السابقة، إن هذه النسبة عندما تكون أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تملك رأس مال عامل موجب، أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها، إلا أن الإرتفاع الغير معقول لهذه النسبة يعكس سوء إدارة أموال المؤسسة، وعجزها عن توظيف الأموال في استثمارات جديدة فهذا الفائض في رأس المال العامل أنعكست آثاره سلبا على ربحية المؤسسة والسبب في تجاوز هذه النسبة للواحد هو كون المؤسسة محل الدراسة مؤسسة عمومية وأن الخصوم المتداولة أو الديون قصيرة الأجل تكون صغيرة، لأنه لا توجد هناك قروض مقدمة من البنوك للمؤسسة محل الدراسة وأن معظم أموالها الدائمة متكونة من الأموال الخاصة، وبمقارنة النسب للسنوات 2014 -2015 -2016 -2017-2018 نجد أن نسب السنوات الثلاثة الأولى متقاربة ومرتفعة، وعند التحقق من سبب إرتفاعها وبالإطلاع على ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج تبين أنها حققت خسائر وأن نشاطها وإنتاجها تراجع بصفة ملحوظة ليبلغ أدنى قيمة له بالإضافة إلى إحتفاظ المؤسسة بمخزون جد عال وهذا ما يفسر الإرتفاع الغير معقول في نسبة التداول.
- **نسبة السيولة السريعة:** فتشير قيمتها إلى أنها متقاربة نوعا ما في السنوات 2014،2015،2016 حيث كانت 3,30، 3,20، 2,03 على الترتيب، وكلها كانت أكبر من النسبة المعيارية (1) أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل دون بيع مخزوناتها، وبالرغم من أن المؤسسة لديها كمية كبيرة من المخزون السلعي، إلا أن سنة 2017 تميزت بإنخفاض هذه النسبة والتي قدرت ب1,35 وإنخفضت أكثر في سنة 2018 حيث بلغت0,86 وهي أقل من النسبة المعيارية هذا يعني أن هناك تراجع في رأس المال العامل وأن المؤسسة محل الدراسة تحاول إستثمار أموالها وعدم الإحتفاظ بأموال معطلة لتفادي تكرار تحقيق خسائر في المستقبل.
- **نسبة السيولة الجاهزة:** فقد كانت في سنتي 2014 و2015، 1,08 و1,34 على الترتيب وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم الجاهزة أي النقدية في البنك وفي صندوق المؤسسة، إلا أن هذه النسبة تراجعت في 2016 و2017 و2018 لتسجل 0,17،0,67 و0,16 أي أن القيم الجاهزة أقل من الديون قصيرة الأجل، كما أن المؤسسة قادرة على الالتزام بديونها

قصيرة الأجل بالإعتماد فقط على النقديات الفورية وإرتفاع هذه النسبة يعكس ضعف في السياسة الإستثمارية للمؤسسة وتشير إلى وجود أموال عاطلة بدون إستثمار وبالتالي تراجع ربحية المؤسسة.

2. نسب النشاط:

- **معدل دوران مجموع الأصول:** النتائج المتحصل عليها تبين مقدرة أصول المؤسسة على توليد المبيعات من خلال إستخدام مجموع أو إجمالي أصولها، وتبين إلى أن كل 1 دج من الأصول في سنوات الدراسة من 2014-2018 يحقق مبيعات قدرها 0,39 دج، 0,50 دج، 0,42 دج، 0,45 دج على الترتيبن ويلاحظ تقارب النتائج بين سنوات الدراسة وفي مجملها كانت ضعيفة وهو ما يفسر وجود أصول غير مستغلة.
- **معدل دوران الأصول المتداولة:** فقد كان 1,07، 1,30، 1,19، 1,30، 1,49 لسنوات الدراسة 2014 2015، 2016، 2017، 2018 على الترتيب، وبمقارنة هذه النتائج نلاحظ أنها متذبذبة من سنة إلى أخرى وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في تغير مستمر، فكلما زاد عدد مرات الدوران كلا دل على زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الاصول المتداولة في خلق المبيعات، ومن خلال المقارنة نلاحظ أن سنة 2018 كانت الأفضل إذ أن 1 دج من الأصول المتداولة حقق 1,49 دج وتعتبر نتائج هذه النسبة ضعيفة وهذا بسبب انخفاض في رقم أعمال المؤسسة وقابلها إرتفاع كبير في المخزون.

3. نسب الربحية:

- **نسبة مردودية النشاط:** كانت النتائج المتحصل عليها متقاربة وكلها كانت نتائج سلبية لتحقيق المؤسسة لخسائر متتالية لسنوات الدراسة من2014-2018، هذا راجع لتزايد الأعباء الكلية نتيجة غياب لمحاسبة تحليلية تسمح بالتحكم في تكاليف الأنشطة وتوفير أساس ثابت لسياسة تسعير المنتجات.

- من خلال إستخدامنا لمثل هذه النسب تبين لنا أن السياسات الإستثمارية في المؤسسة شبه منعدمة وبالتحري عن السبب إتضح أن المؤسسة تحصلت على إعانة مالية استعملت في دفع الأجور وصيانة الألات، وعرقلت محاولات إقتناء المؤسسة لمعدات حديثة والسبب مجهول؟. كما لاحظنا أن مخزون المؤسسة يبقى مكدس لمدة طويلة وبالإستفسار عن السبب تبين أن الدولة بسياستها الداعية الى تحقيق إكتفاء السوق المحلي من منتج الفلين منعت المؤسسة من تصدير هذه المادة، الأمر الذي أثر سلبا على مداخيل المؤسسة خصوصا بالعملة الأجنبية، وفيما يخص المنتجات من المواد العازلة يرجع السبب إلى المنتجين الخواص فعمليات البيع لديهم تتم بطرق إحتيالية تهربا من الضرائب فمثلا البيع يتم

عن طريق الوصولات وليس عن طريق الفواتير، كما تبين أن المؤسسة تفتقر لمحاسبة تحليلية تسمح بالتحكم في التكاليف وهذا من بين الأسباب التي أدت لتحقيق للخسارة، وخلصنا على أن الإختلاف الحاصل في النسب المحسوبة أسبابه واضحة متعلقة بالمحيط الإقتصادي للمؤسسة وضعف التسيير لدى الإدارة وليس لوجود تلاعبات وغش في إعداد البيانات المالية.

المطلب الثاني : إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسط لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

عند دراسة ظاهرة معينة يقوم الباحث بجمع عدة معطيات في شكل متغيرات ويهتم في أغلبية الحال بأساليب الارتباط بإيجاد مقياس لقوة العلاقة بين هذه المتغيرات بقيمة وحيدة تعرف بمعامل الارتباط يكون الغرض من أساليب الانحدار هو تقدير نموذج الانحدار الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات لاستخدامها في التنبؤ الاحصائي.

عندما نكون مهتمين بدراسة العلاقة بين متغيرين فقط فإنه يطلق على نموذج الانحدار بنموذج الانحدار البسيط، وفي هذه الحالات يمكن تقدير قيم أحد المتغيرين (المتغير التابع Y) من قيم المتغير الآخر(المتغير المستقلX) من خلال معادلة خطية (من الدرجة الأولى في كل من X وY) تأخذ الصورة العامة:

$$\boldsymbol{y_t = b_0 + b_1 x_1}$$

حيث قيمة y هي قيمة من قيمة المتغير Y و b_1 هي ميل الخط المستقيم وتعرف (بمعامل الانحدار) و b_0هي مقطع الخط المستقيم وتعرف (بثابت الانحدار) هذه المعادلة تعرف بمعادلة الانحدار الخطي البسيط، سوف نقوم خلال هذا الفرع بتقدير رقم الأعمال كمتغير تابع والمتغيرة المبيعات كمتغير مستقل (مفسر).

وذلك وفقا للمعادلة التالية : رقم الأعمال $= \alpha + a *$ المبيعات $+ \varepsilon_t$

حيث ε_t : الخطأ العشوائي .

وبعدها نحصل على المعادلة التالية : المبيعات $= \widehat{\alpha} + \hat{a} *$ المبيعات

حيث $\widehat{\alpha}$ و $\hat{b}$ هما القيمتان المقدرتان (المعلمتان)

قمنا بإدخال البيانات الشهرية لرقم أعمال المؤسسة وبيانات مبيعاتها من منتج الفلين والجدولين التاليين يبينان تطور كل من رقم الأعمال وكذا مبيعات المؤسسة من مادة الفلين لكل شهر للفترة الممتدة من 2014-2016.

الجدول رقم 13: تطور رقم الأعمال الشهري للسنوات 2014-2016

الوحدة (دج)

	2014	2015	2016
جانفي	14 693 507,59	13 549 451,05	10 974 740,05
فيفري	93 43 188,06	15 960 164,62	13 535 161,41
مارس	8 322 948,90	23 699 790,04	12 480 090,83
أفريل	12 226 924,74	24 958 151,99	9 565 832,59
ماي	17 380 420,70	17 311 646,09	11 206 167,63
جوان	15 197 649,91	12 281 114,08	8 536 381,96
جويلية	8 950 514,95	9 735 467,43	21 339 143,72
أوت	14 818 883,19	11 153 855,71	13 148 446,21
سبتمبر	17 985 385,11	25 274 417,81	16 671 768,20
أكتوبر	25 773 376,81	25 399 797,89	19 388 525,61
نوفمبر	24 212 663,30	31 292 261,44	22 466 625,40
ديسمبر	20 348 198,11	35 533 344,66	35 069 232,96

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق رقم 3

الجدول رقم 14: تطور المبيعات الشهرية للفلين للسنوات 2014-2016

الوحدة (دج)

	2014	2015	2016
جانفي	1 557 035,29	2 821 432,12	3 165 581,51
فيفري	2 654 726,78	2 851 428,33	1 704 346,58
مارس	2 298 372,83	3 118 285,29	3 621 955,14
أفريل	2 763 099,97	4 595 575,44	3 800 948,55
ماي	2 347 817,99	3 378 233,58	4 670 780,23
جوان	4 438 068,48	2 716 303,40	3 163 859,95
جويلية	1 017 156,55	1 322 997,59	2 619 971,75
أوت	2 286 646,41	800 926,54	3 420 143,31
سبتمبر	1 637 746,78	4 649 165,66	3 683 878,60
أكتوبر	975 022,19	4 893 692,98	3 685 823,15
نوفمبر	3 522 549,09	4 089 292,70	5 432 075,91
ديسمبر	1 801 649,6	6 975 271,75	5 283 251,97

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق رقم 4

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وان الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، والمهنة، إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.[1]

ولاختبار التوزيع الطبيعي وبالإستعانة ببرنامج SPSS25 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة H_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.

بالإستعانة بالبـرنامج SPSS25 وبعد تفريغ البيانات نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 15:إختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المبيعات	,075	36	,200*	,977	36	,630
رقم الأعمال	,122	36	,194	,916	36	,010

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

ومن خلال الجدول نعتمد على اختبار Kolmogorov-Smirnov وهو الاختبار الأكثر ملاءمة لأحجام عينة صغيرة (أقل من 50)، كما أن برنامج SPSS يوضح أوتوماتيكيا الاختبار المعتمد عليه بوضع علامة a أمام الاختبار. ومن خلال الجدول يلاحظ أنSIG لكل المتغيرات أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية الأولى التي تنص على أن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن هذه البيانات صالحة للتقدير وبناء نموذج قياسي، بعدها

[1] وليد عبد الرحمان الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS**، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 126.

نقدر المتغيرة (رقم الأعمال كمتغر تابع) و(المبيعات كمتغير مفسر) باستخدام برنامج SPSS25 وبالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى .

فنحصل على النتائج المدونة في الجداول التالية :

الجدول رقم 16: المتغيرات المدرجة والملغاة في النموذج

Variables introduites/éliminées[a]			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المبيعات[b]	.	Introduire
a. Variable dépendante : رقم الأعمال			
b. Toutes les variables demandées ont été introduites.			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

يوضح هذا الجدول المتغيرات المدخلة في النموذج وهي رقم الأعمال والمبيعات وعدد النماذج التي يمكن استخراجها من خلال البرنامج وهي نموذج واحد، كما يبن الجدول عدم وجود متغيرات ملغاة، وباستعمال طريقة ENTER أي إدخال جميع المتغيرات في النموذج نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 17: المؤشرات الإحصائية للنموذج

Récapitulatif des modèles[b]					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,574[a]	,330	,310	6134590,40559	,791
a. Prédicteurs : (Constante), المبيعات					
b. Variable dépendante : رقمالأعمال					

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

- من الجدول السابق نستخرج معامل الارتباط البسيط R الذي يساوي 0.574، ومعامل التحديدR2 أو R-deux يساوي 0.330، وقيمة معامل التحديد المصحح R-deux ajusté (R^{2-}=0.310) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر المتغيرة التابعة بنسبة 31,0% أما الباقي فهو مفسر من طرف المتغيرات الأخرى، (لأن مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين لديها أكثر من منتج ونحن أخدنا منتج الفلين فقط)، نستخرج من الجدول أيضا قيمةDurbin-Watson التي تبين وجود أو عدم ارتباط

ذاتي وكانت قيمة DW تساوي 0,791 مما يبين لنا وجود ارتباط ذاتي سالب أي طريقة المربعات الصغرى ستفقد خاصية عدم التحيز أي أن القيم المقدرة ستكون بعيدة نوع ما عن الحقيقية.

الفرع الثاني:إختبار تحليل التباين

يستخدم جدول anova لقياس جودة توفيق معنوية النموذج ويتناول إختبار الفرضية بإستخدام الإحصائية F هذا الإختبار هو من بين الطرق التي تسمح بالوصول إلى نتيجة بخصوص العلاقة بين المتغيرين رقم الأعمال والمبيعات .

الجدول رقم18: تحليل تبايـن خط الانحدار

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	630187735171671,800	1	630187735171671,800	16,746	,000[b]
	de Student	1279528781107964,200	34	37633199444351,890		
	Total	1909716516279636,000	35			

a. Variable dépendante : رقم الأعمال

b. Prédicteurs : (Constante), المبيعات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

- الجدول أعلاه هو جدول تحليل تباين خط الانحدار حيث يدرس مدى ملاءمة خط الانحدار للبيانات وفرضيته الصفرية التي تنص على" خط الانحدار لايلائم البيانات المعطاة "، ويبين الجدول إحصائية فيشر F التى تساوي **16,746** وهي قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار، ويتم اختبار فرضية وجود علاقة خطية حقيقية بين المتغيرات باستخدام دالة اختبار فيشر لذا فإنه لكي تكون العلاقة الخطية حقيقية ومعنوية يجب أن تكون قيمة فيشر كبيرة على المجدولة و هذا حسب ما يلي:

$$Pr\ (F > 3.14) = 0.05$$

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 الانحدار معنوي.

الفرضية البديلة H_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 الانحدار غير معنوي.

- مستوى دلالة الاختبار 0,000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 بالتالي فإن الانحدار معنوي ومنه خط الانحدار يلائم البيانات أي أن العلاقة المفروضة بين المتغيرتين خطية، وهذا يدل على أن نموذج الانحدار الخطي معنوي وعلاقة الانحدار الخطية معنوية.

الفرع الثالث:إستخراج قيم معاملات الإنحدار

للحصول على قيم معاملات الإنحدار لقياس حجم التغير الذي يحدث في رقم الأعمال كمتغير تابع عندما يحدث تغير في المبيعات كمتغير مستقل ، نستخرج الجدول التالي:

الجدول رقم19: قيم معاملات الانحدار للمقدرات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	7884125,029	2561307,063		3,078	,004
	المبيعات	3,041	,743	,574	4,092	,000

a. Variable dépendante : رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

يبين الجدول مقدرات معلمات النموذج و من خلاله يمكننا استخراج معادلة التقدير والتي ستكون كما يلي:

$$\text{رقم الأعمال} = \alpha + \beta * \text{المبيعات}$$

- لكن يجب اختبار المعنوية الإحصائية لهذه المعلمات B وذلك تبعا لمستوى الدلالة لإحصائية ستودنت **t** ونتبع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

الفرضية الصفريةH_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المعلمة معنوية.

الفرضية البديلةH_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المعلمة غير معنوية.

- بالنسبة للحد الثابت(Constante) $\alpha = 7884125,029$ مع إحصائية ستودنت $t = 3,078$ مع مستوى الدلالة للمعنوية يساوي 0,004 وهو أقل من 0,05 ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة معنوية.
- بالنسبة للمعلمة المتغيرة المفسرة (المبيعات) $\beta = 3,041$ مع إحصائية ستودنت $t = 4,092$ مع مستوى الدلالة للمعنوية يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة معنوية.

ومن هنا لا يوجد تناقض اختلاف بين إحصائيتي فيشر وستودنت وبالتالي نقبل النموذج ومعادلة الانحدار تكتب على الشكل التالي:

$$\text{رقم الأعمال} = 7884125{,}029 + 3{,}041 * \text{المبيعات}$$

ولحساب مقدرات رقم الأعمال لسنة 2017 نستعمل المعادلة التالية :

$$\text{رقم الأعمال}_{2017} = 7884125{,}029 + 3{,}041 * \text{المبيعات}_{2017}$$

الفرع الرابع:إختبار جودة توفيق النمودج

وأيضا للتأكد من معنوية النموذج ومصداقية القيم المقدرة نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم 20: إحصائيات البواقي

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	10319722,0000	29095744,0000	17494034,4653	4243272,77724	36
de Student	-10881678,00000	14924235,00000	,00000	6046318,31568	36
Valeur prévue standard	-1,691	2,734	,000	1,000	36
Résidu standard	-1,774	2,433	,000	,986	36

a. Variable dépendante : رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

- يبين الجدول السابق إحصاءات متعلقة بالاخطاء وتشمل إحصاءات تتعلق بالقيم المتوقعة الخام Valeur prédite والأخطاء الخام de Student والقيم المتوقعة المعيارية Valeur prévue standard والأخطاء المعيارية Résidu standard ، هذه الاحصائيات تتضمن القيمتين الصغرى والكبرى والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل القيم السابقة، والشكل التالي يبين أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم 10:تحليل الأخطاء العشوائية

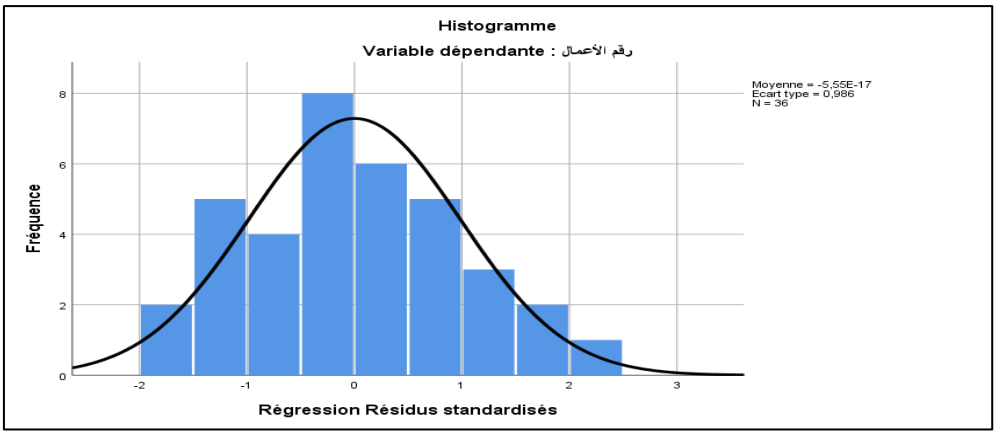

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

نلاحظ أن الشكل متماثل تقريبا والبواقي تتوزع بمتوسط قدره $-5.55*10^{-17}$ وتباين يساوي 0.986

- كذلك قمنا بإختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية بيانيا والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 11:التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

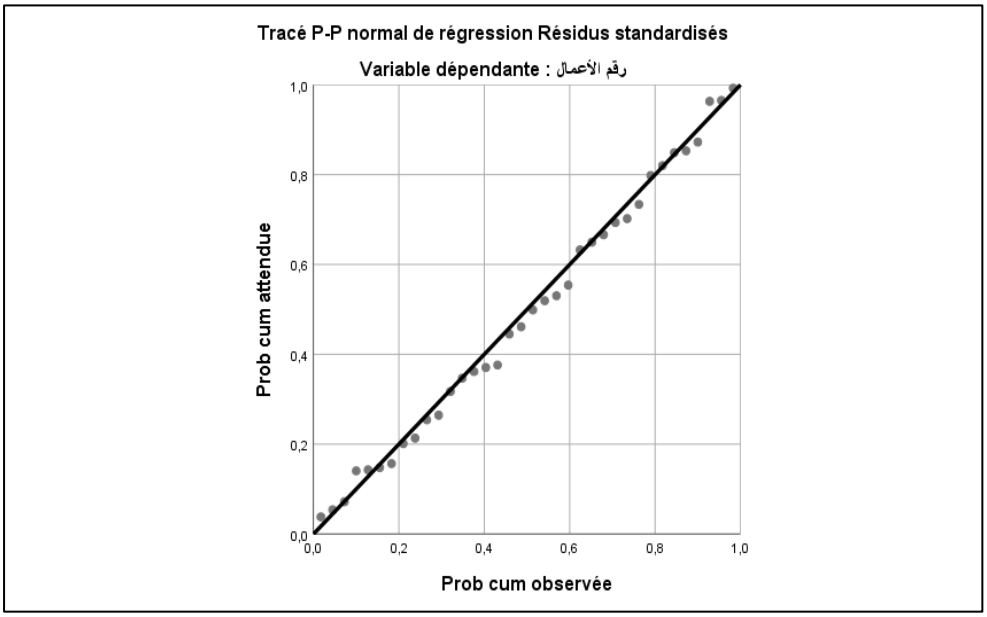

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

- يبين الشكل السابق مقارنة قيم الأخطاء بالتوزيع الطبيعي ومن هذا الشكل يمكن من اختبار ما إذا كان هناك اختراق للفرضية الأساسية لتحليل الانحدار الخطي وهي وجوب أن تكون الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وكلما كانت النقاط في شكل التوزيع الطبيعي للبيانات قريبة من الخط المستقيم كلما كان

توزيعها الاحتمالي أقرب إلى التوزيع الطبيعي، والمهم في هذا الشكل هو أن لا تكون النقاط بعيدة جدا عن الخط المستقيم.

الفرع الخامس: التنبؤ بقيم رقم الأعمال لسنة 2017 وتفسير النتائج

1. **التنبؤ برقم أعمال المؤسسة لسنة 2017** بإستخدام معادلة الإنحدار التي تحصلنا عليها:

$$\text{رقم الأعمال}_{2017} = 7884125{,}029 + 3{,}041 * \text{المبيعات}_{2017}$$

سوف نقوم بتعويض المبيعات الشهرية للفلين لسنة 2017 في المعادلة السابقة نحصل على رقم الأعمال الشهري لسنة 2017 ونقوم بمقارنته برقم الأعمال الفعلي وذلك للوقوف على الفرق بينهما، فإن كان الفرق معقولا فهذا يعتبر دليل على صحة التسجيلات، وان كان الفرق كبيرا هذا يستدعي تحقق وفحص أكثر للإمكانية وجود تلاعبات والجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 21: مقارنة رقم الأعمال الفعلي والمقدر **الوحدة (دج)**

	مبيعات الفلين لسنة 2017	رقم الأعمال المقدر لسنة2017	رقم الأعمال الفعلي لسنة2017	الفرق بين الفعلي والمقدر
جانفي	**3 824 495,37**	**19 514 415,44**	**14 048 016,79**	**5 466 398,65**
فيفري	**2 928 743,51**	**16 790 434,04**	**13 500 111,22**	**3 290 322,82**
مارس	**5 606 796,27**	**24 934 392,48**	**17 556 351,87**	**7 378 040,61**
أفريل	**4 115 664,00**	**20 399 859,25**	**8 805 327,12**	**11 594 532,13**
ماي	**4 819 176,00**	**22 539 239,24**	**16 628 528,88**	**5 910 710,36**
جوان	**4 047 408,00**	**20 192 292,75**	**13 161 745,84**	**7 030 546,91**
جويلية	**1 894 860,00**	**13 646 394,29**	**19 168 887,50**	**-5 522 493,21**
أوت	**2 766 636,00**	**16 297 465,10**	**14 866 290,82**	**1 431 174,28**
سبتمبر	**1 954 800,00**	**13 828 671,82**	**18 526 025,83**	**-4 697 354,01**
أكتوبر	**5 559 732,00**	**24 791 270,04**	**22 158 210,19**	**2 633 060,21**
نوفمبر	**2 388 312,00**	**15 146 981,82**	**20 857 674,05**	**-5 710 692,23**
ديسمبر	**3 552 338,32**	**18 686 785,86**	**20 931 725,25**	**-2 244 939,39**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معادلة الإنحدار

من خلال الجدول السابق نلاحظ وجود إختلافات وفروقات كبيرة بين رقم الأعمال المقدر ورقم الأعمال الفعلي وكانت هذه الفروقات في مجملها بالزيادة وفي بعض الحالات بالنقصان وهذا الفرق وللوهلة الأولى يشكك في مدى صحة هذه البايانات ولكن في حقيقة الأمر فإن هذه الفروقات عادية وذلك لكون مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين لديها أكثر من منتج تقوم ببيعه بالإضافة إلى خدمات أخرى تقوم بها وعليه فإن رقم الأعمال المحقق يشمل مبيعات جميع المنتجات، فإذا تحصلنا على نتائج متقاربة مع رقم الأعمال الفعلي هنا يجب أن نتحقق من البيانات مع وضع إحتمال وجود أخطاء وتحريفات .

أيضا من خلال مقارنة التغير في رقم الأعمال الفعلي والمقدر كل على حدى نلاحظ أنه كلما كان هناك إرتفاع في رقم الأعمال الفعلي قابله إرتفاع في رقم الأعمال المقدر، وكلما كان هناك إنخفاض في رقم الأعمال الفعلي قابله إنخفاض في رقم الأعمال المقدر إلا في ثلاث أشهر جويلية،أوت،سبتمبر.

- في شهر جويلية نلاحظ إرتفاع في رقم الأعمال الفعلي قابله إنخفاض رقم الأعمال المقدر وهذا ليس لوجود تلاعبات ولكن السبب يكمن في إنخفاض مبيعات الفلين وبالتالي إنخفاض رقم الأعمال المقدر وإرتفاع في مبيعات المنتجات العازلة وبالتالي إرتفاع رقم الأعمال الفعلي وهذا منطقي .
- في شهر أوت حدث العكس فرقم الأعمال الفعلي إنخفض نتيجة إنخفاض مبيعات المواد العازلة في حين أن رقم الأعمال المقدر إرتفع بسبب تزايد مبيعات المؤسسة من منتج الفلين .
- أما في شهر سبتمبر نلاحظ إرتفاع في رقم الأعمال الفعلي قابله في إنخفاض رقم الأعمال والسبب هو إنخفاض مبيعات الفلين وبالتالي إنخفاض رقم الأعمال المقدر وإرتفاع في مبيعات المنتجات العازلة وبالتالي إرتفاع رقم الأعمال الفعلي وهذا منطقي .

- خلاصة القول أن عدم تقارب نتائج تحليل الإنحدار لايشير دائما إلى وجود إنحرافات وتلاعبات وبالتالي يجب التحقق من ذلك، ففي حالتنا هذه تبين أن سبب الفروقات بين النتائج الفعلية والمقدرة منطقي وعليه فإن النموذج من الناحية الإحصائية ضعيف وعليه لا يمكن الإعتماد عليه فقط ويجب الإعتماد عل الأساليب الأكثر تطورا كالسلاسل الزمنية .

المطلب الثالث :إستخدام السلاسل الزمنية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

سنقوم بدراسة تنبؤية لمبيعات ومخزون مؤسسة–جيجل الكاتمية لفلين– لسنة 2017، اعتمادا على البيانات السابقة ومقارنتها بالفعلية وذلك للوقوف عند التحريفات إن وجدت وذلك باستعمال برنامج **Eviwes9**.

الفرع الأول: إستخدام السلاسل الزمنية لتدقيق حساب مبيعات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين

لدينا معطيات خاصة بمبيعات مؤسسة –جيجل الكاتمية للفليـن– تم الحصول عليها من دائرة المحاسبة وهي عبارة عن معطيات شهرية تمتد من تاريخ 2014/01/01 إلى غاية 2017/12/31 والتي تتضمن 36 مشاهدة، نمثلها في سلسلة زمنية نرمز لها بـ **V**.

الجدول رقم 22:تطور المبيعات الشهرية لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين–

الوحدة (دج)

	2014	2015	2016
جانفي	13 460 757.29	8 547 070.91	9 989 497.73
فيفري	8 838 004.94	10 937 784.48	7 981 954.73
مارس	6 821 389.75	17 059 330.93	10 524 985.7
أفريل	10 887 102.85	17 107 736.73	9 912 419.65
ماي	15 997 337.3	11 297 273	11 308 662.82
جوان	13 448 532.64	11 013 511.71	6 596 298.35
جويلية	5 063 919.86	8 223 922.38	8 161 119.55
أوت	13 258 949.45	7 070 775.83	9 214 087.31
سبتمبر	12 909 776.71	21 173 776.15	14 190 739.85
أكتوبر	21 899 068.73	20 036 751	16 460 964.29
نوفمبر	21 228 347.56	20 053 134.21	17 766 579.06
ديسمبر	20 784 924.52	25 860 789.89	22 866 044.44

المصدر :من إعداد الباحث بالإعتماد على الملحق رقم 4

أولا: مرحلة التمييز

1- منحنى سلسلة المبيعات V :

الشكل رقم 12: المسار الزمني لمبيعات المؤسسة خلال الفترة من 2014–2016

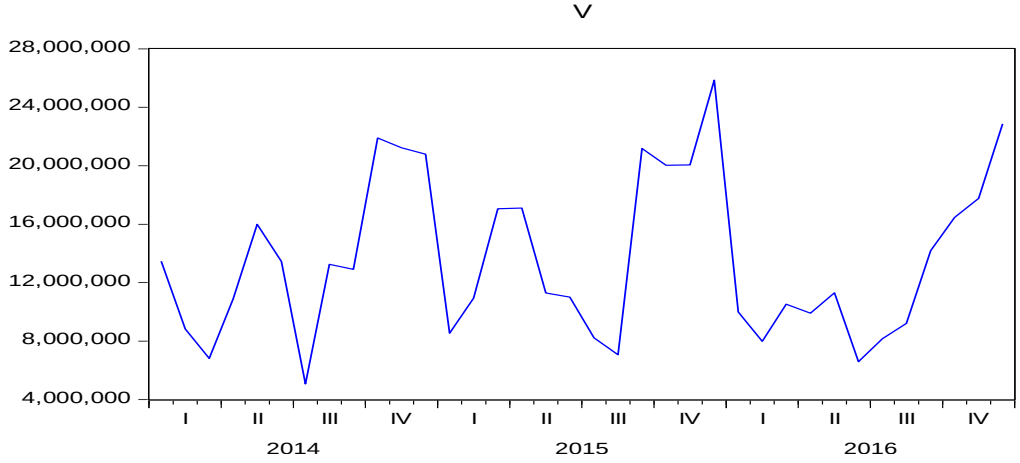

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

من الشكل السابق تبدو السلسلة مستقرة كما وأنها ليست موسمية ولا تحتوي على مركبة اتجاه عام.

2- دالة الارتباط الذاتي و دالة الارتباط الذاتي الجزئية للسلسلةV:

أخذنا K=24, لأن عدد المشاهدات n≤150، وهو مبين في الشكل الموالي (c orregeloram of V)

الشكل رقم 13: دالة الإرتباط الذاتي والإرتباط الجزئي للسلسة **v**

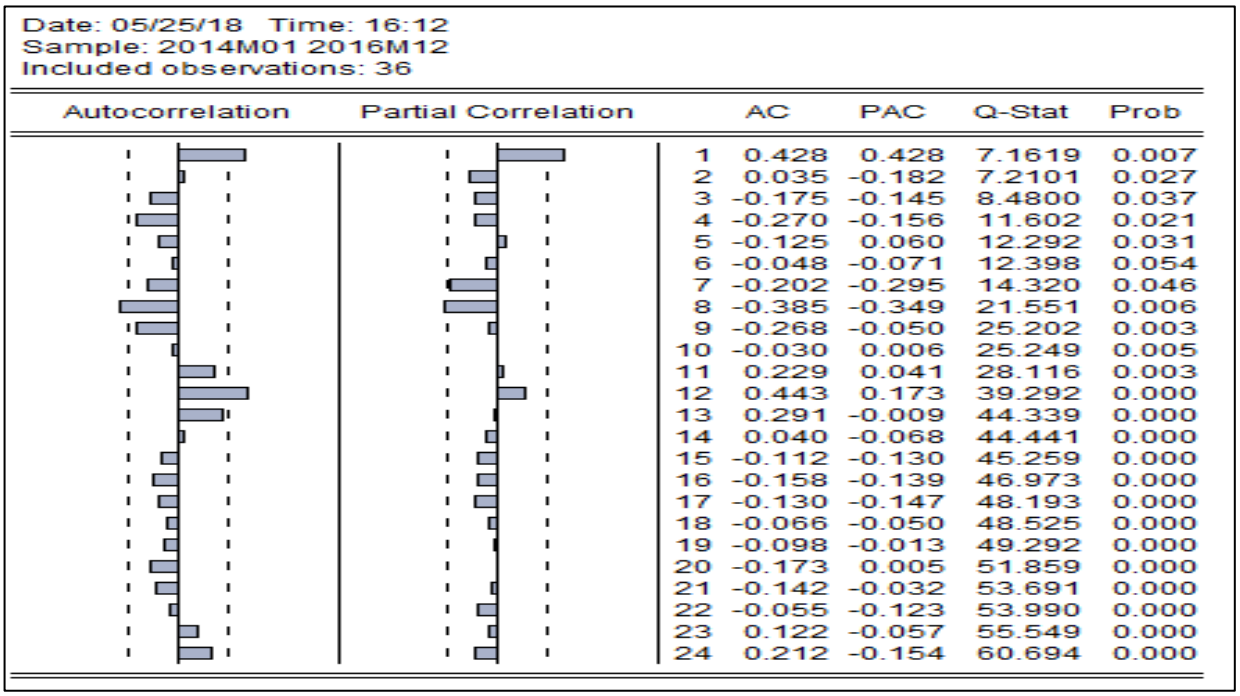
Date: 05/25/18 Time: 16:12
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 36

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.428	0.428	7.1619	0.007
		2	0.035	-0.182	7.2101	0.027
		3	-0.175	-0.145	8.4800	0.037
		4	-0.270	-0.156	11.602	0.021
		5	-0.125	0.060	12.292	0.031
		6	-0.048	-0.071	12.398	0.054
		7	-0.202	-0.295	14.320	0.046
		8	-0.385	-0.349	21.551	0.006
		9	-0.268	-0.050	25.202	0.003
		10	-0.030	0.006	25.249	0.005
		11	0.229	0.041	28.116	0.003
		12	0.443	0.173	39.292	0.000
		13	0.291	-0.009	44.339	0.000
		14	0.040	-0.068	44.441	0.000
		15	-0.112	-0.130	45.259	0.000
		16	-0.158	-0.139	46.973	0.000
		17	-0.130	-0.147	48.193	0.000
		18	-0.066	-0.050	48.525	0.000
		19	-0.098	-0.013	49.292	0.000
		20	-0.173	0.005	51.859	0.000
		21	-0.142	-0.032	53.691	0.000
		22	-0.055	-0.123	53.990	0.000
		23	0.122	-0.057	55.549	0.000
		24	0.212	-0.154	60.694	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- نلاحظ أن دالة الإرتباط الذاتي الجزئية PACF تؤول بسرعة إلى الصفر (في المشاهدة الثانية) ثم الباقي أغلبها داخل مجال الثقة وACF كذلك أغلبية مشاهداته كانت داخل مجال الثقة ولا يوجد التموجات التي تعيد نفسها فالسلسلة V تبدو مستقرة و ليست موسمية، لذلك نلجأ اختبار **الديكي فولر DF** للسلسلة الذي من خلاله نتأكد من استقرارية السلسلة.

3- اختبار DF للسلسلة V:

أ- **نموذج السلسلة:** وجود حد ثابت و اتجاه عام.

$$\Delta Y_t = ß_0 + ß1 + \delta Y t_{-1} + \mu_t$$

باستعمال برنامج **EVIEWS9** نستخرج الجدول التالي:

الجدول رقم 23: إحصائيات اختبار DF لنموذج السلسلة V

Null Hypothesis: V has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.248989	0.0917
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(V)
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 18:12
Sample (adjusted): 2014M02 2016M12
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
V(-1)	-0.533996	0.164358	-3.248989	0.0027
C	6432327.	2780349.	2.313496	0.0273
@TREND("2014M01")	51791.64	85157.23	0.608188	0.5474

R-squared	0.253278	Mean dependent var	268722.5
Adjusted R-squared	0.206607	S.D. dependent var	5711254.
S.E. of regression	5087162.	Akaike info criterion	33.80415
Sum squared resid	8.28E+14	Schwarz criterion	33.93747
Log likelihood	-588.5727	Hannan-Quinn criter.	33.85018
F-statistic	5.426969	Durbin-Watson stat	1.757170
Prob(F-statistic)	0.009344		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

و من خلال الجدول رقم (23) نجد قيمة DW=1.757170 وهي تقع في المنطقة p=0 أي لا يوجد ارتباط ذاتي وعليه، نكتفي بهذا الاختبار DF دون المرور إلى اختبار ديكي فولر المطور ADF، والشكل البياني لدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_1 يؤكد صحة ذلك.

الشكل رقم 14:دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_1 للسلسة **v**

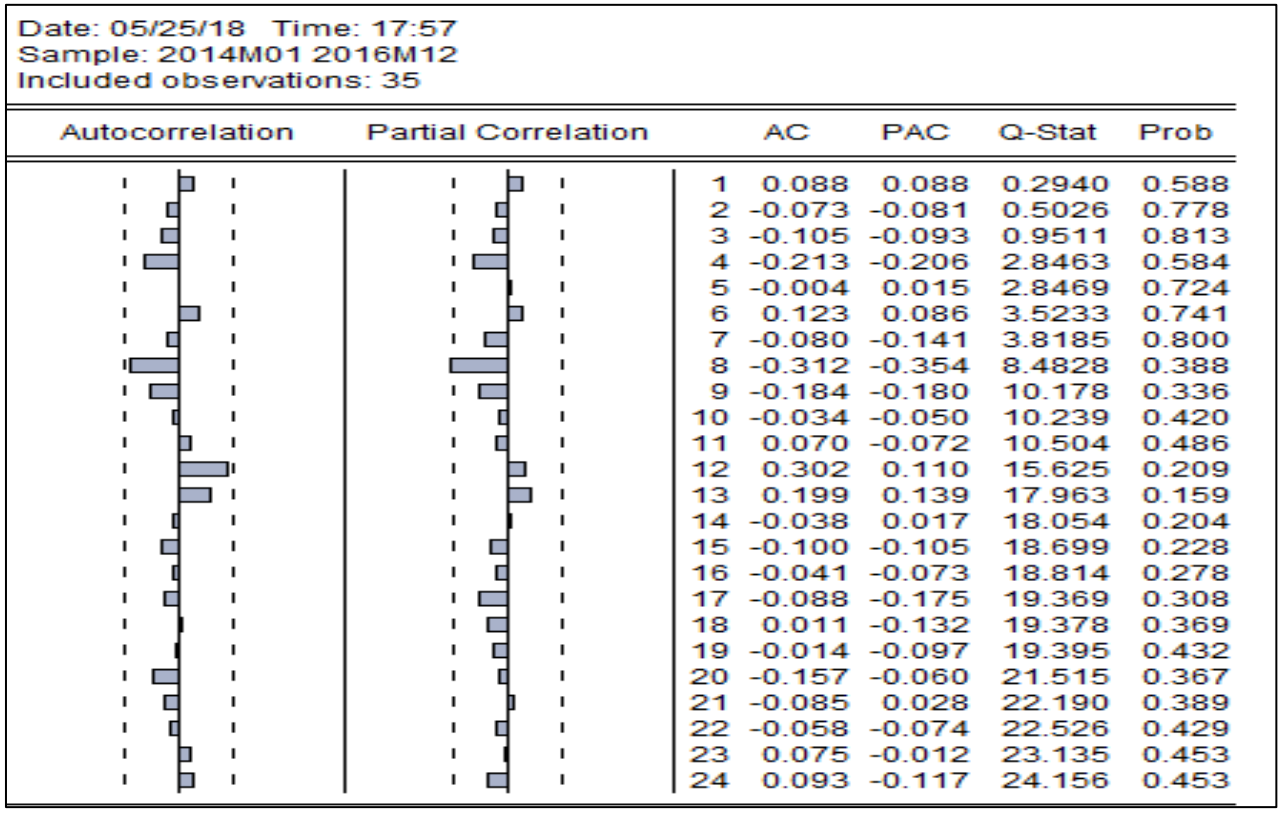
Date: 05/25/18 Time: 17:57
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 35

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.088	0.088	0.2940	0.588
		2	-0.073	-0.081	0.5026	0.778
		3	-0.105	-0.093	0.9511	0.813
		4	-0.213	-0.206	2.8463	0.584
		5	-0.004	0.015	2.8469	0.724
		6	0.123	0.086	3.5233	0.741
		7	-0.080	-0.141	3.8185	0.800
		8	-0.312	-0.354	8.4828	0.388
		9	-0.184	-0.180	10.178	0.336
		10	-0.034	-0.050	10.239	0.420
		11	0.070	-0.072	10.504	0.486
		12	0.302	0.110	15.625	0.209
		13	0.199	0.139	17.963	0.159
		14	-0.038	0.017	18.054	0.204
		15	-0.100	-0.105	18.699	0.228
		16	-0.041	-0.073	18.814	0.278
		17	-0.088	-0.175	19.369	0.308
		18	0.011	-0.132	19.378	0.369
		19	-0.014	-0.097	19.395	0.432
		20	-0.157	-0.060	21.515	0.367
		21	-0.085	0.028	22.190	0.389
		22	-0.058	-0.074	22.526	0.429
		23	0.075	-0.012	23.135	0.453
		24	0.093	-0.117	24.156	0.453

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- نتبع الفرضيتين الاحصائيتين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار DF أقل من 0,05 السلسلة غير مستقرة.

الفرضية البديلة H_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار DF أكبر من 0,05 السلسلة مستقرة.

ومن خلال الجدول رقم (23) نجد أن Prob لاختبار DF تساوي 0.0917 وهي أكبر من 0,05 ومنه السلسلة v مستقرة.

4- اختبار معلمات السلسلة V:

أ- **اختبار مركبة الاتجاه العام:** نعتمد على الفرضيتين الإحصائين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار@TREND("2014M01") أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلةH_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار("2014M01")@TREND أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول رقم (23) نجد أن Prob لاختبار("2014M01")@TREND تساوي 0,5474 أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية مما يؤكد لنا أن النموذج لا يحتوي على مركبة اتجاه عام.

ب- اختبار مركبة الحد الثابت:

نعتمد أيضا على نفس المنهج الاحصائي وفقا للفرضيتين التاليتين :

الفرضية الصفريةH_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار Cأكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلةH_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة ProbلاختبارC أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول رقم(23) نجد أن ProbلاختبارC تساوي0,0273 أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية مما يؤكد لنا وجود حد ثابت في هذا النموذج.

جـ- اختبار الجذر الأحادي: نعتمد على الفرضيتين الإحصائين التاليتين :

الفرضية الصفريةH_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Probلاختبار(1-)vأكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلةH_1:أقل قيمة لمستوى الدلالة Probلاختبار(1-)vأقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول نجد أن Probلاختبار(1-)v تساوي0,0027أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية مما يؤكد لنا أن النموذج يحتوي على جذر أحادي.

إذن السلسلة v مستقرة ولا يوجد بها ارتباط ذاتي ولا مركبة اتجاه عام وليست موسمية ولها نموذج يحتوي على حد ثابت وجذر أحادي.

ثانيا: تقدير معلمات النموذج.

- من خلال PACF نجد انه خارج مجال الثقة في القيم التالية (1 , 8) فهذه القيم تمثل AR، أما ACF نجده خارج مجال الثقة في القيم التالية (1 , 8 ,12) فهذه القيم تمثل MA، ومنه النموذج من الشكل ARIMA(p, q) ويتم تحديد قيمة كل من نحدد قيم كل من p, q.

باستعمال برنامج **EVIEWS 9** نقدر V بـ CAR(p) و MA(q) وذلك بوجود جذر أحادي وحد ثابت لأنه من خلال الاختبارات تبين لنا عدم وجود مركبة اتجاه عام، ثم نختار النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض وهي مبينة في الجدول الأتي:

الجدول رقم 24: النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض

التقدير	DW	SC	معنوية النموذج	معنوية المعلمات	تشويش أبيض	اسم البواقي
C AR(1) MA(1)	1.895271	33.99665	معنوي	غير معنوية	لا يوجد	e2
C AR(1) MA(8)	1.871108	33.87742	معنوي	معنوية	يوجد	e3
C AR(1) MA(12)	1.863442	33.88278	معنوي	غير معنوية	يوجد	e4
C AR(8) MA(1)	1.849430	33.89610	معنوي	معنوية	يوجد	e5
C AR(8) MA(8)	1.453815	33.96886	معنوي	غير معنوية	لايوجد	e6
C AR(8) MA(12)	1.407278	33.90013	معنوي	غير معنوية	يوجد	e7

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

ثالثا: تشخيص النموذج

بعد اختيارنا للنموذج المناسب نلجأ إلى تشخصيه وذلك تبعا للمراحل والاختبارات التالية :

أ- مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة : يتم ذلك من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم15:المقارنة بين السلسة الأصلية والمقدرة

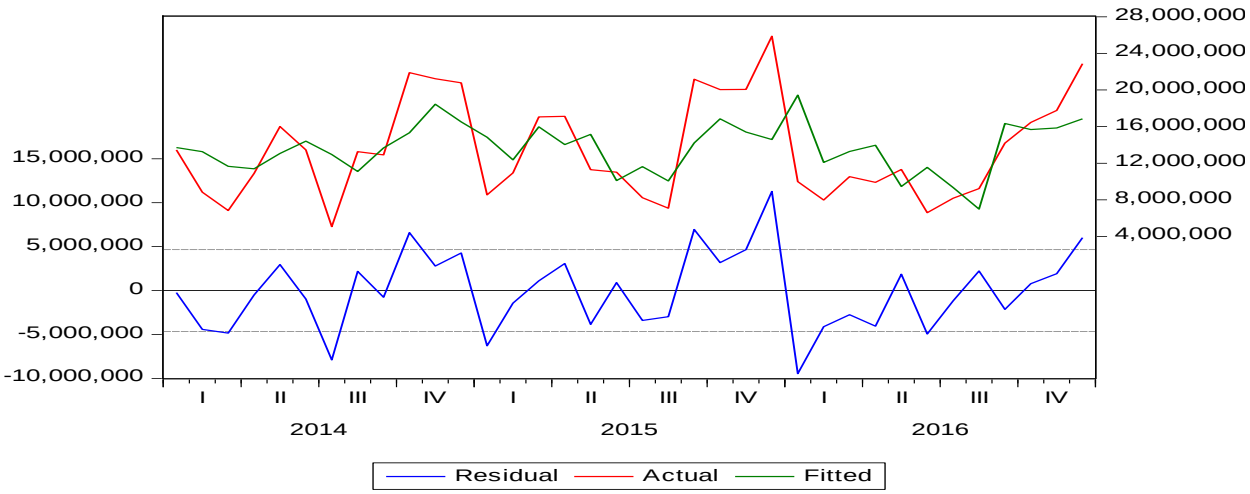

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

نلاحظ أن هناك تقارب بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted) ولو ليس في كل المشاهدات.

ب- إحصائية (جاك بيرا): يعتبر من أهم الاختبارات للتشويش الأبيض ويحدد الفرضيات السابقة وحسب الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 16:إحصائية جاك بيرا للسلسة **v**

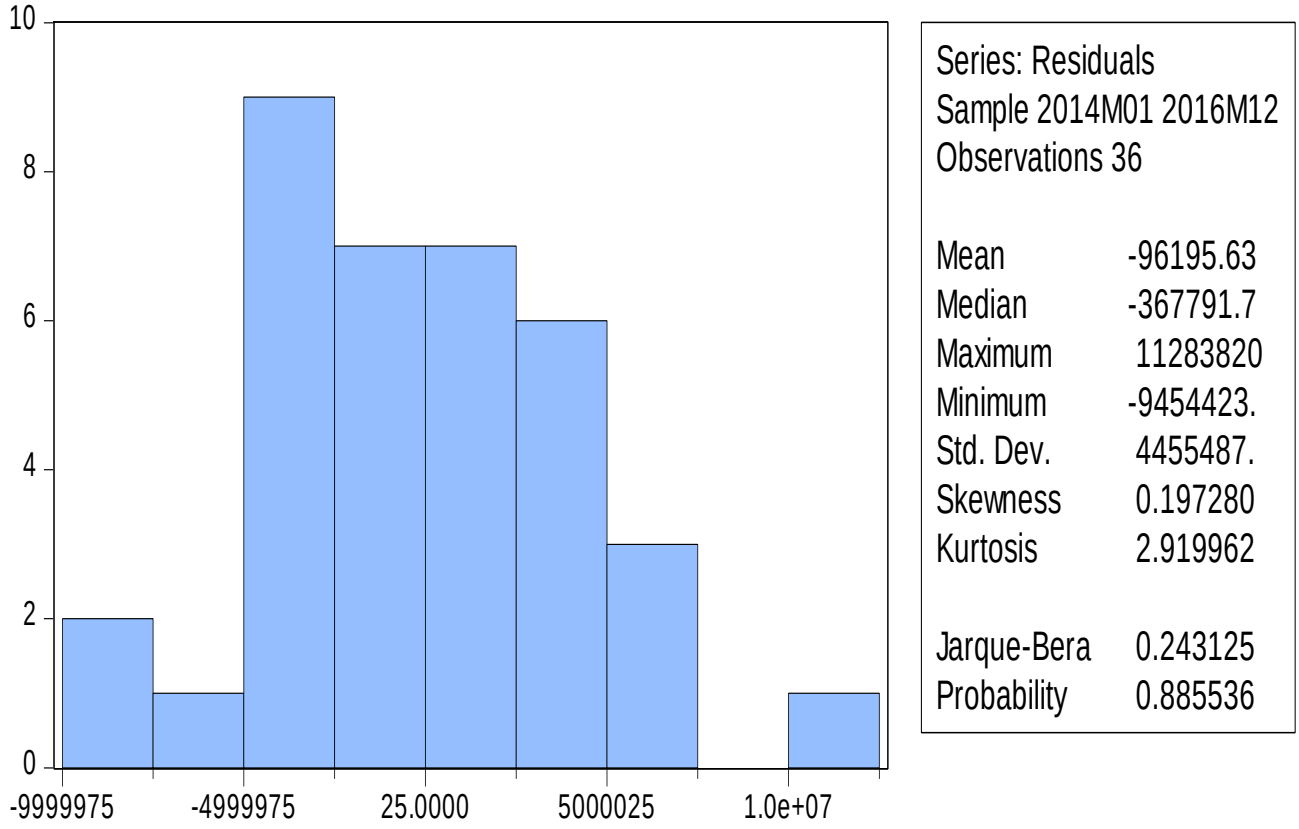

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

يقدر احتمال هذا الاختبار بـ 0,885536 وهو أقل من 1.96 وبالتالي نقبل الفرضية H_0هذا ما يعني أن سلسلة البواقي لهذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: مرحلة التنبؤ

بعدما تعرفنا على النموذج في المرحلة الأولى وقدرناه في المرحلة الثانية وقمنا بتشخيصه في المرحلة الثالثة من خلال تأكدنا أن البواقي تحتوي على تشويش أبيض (bruit blanc) نقوم الآن بإجراء تنبؤ بالمبيعات الشهرية لسنة 2017 وذلك اعتمادا على النموذج الأكثر توافقا للسلسلة V والمتمثل في النموذج :

V⟶ CAR(1) MA(8)

وبعد التقدير باستخدام برنامج **Eviwes9** نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم 25: قيم معلمات نمودج السلسة **v**

Dependent Variable: V
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 05/26/18 Time: 16:48
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 36
Convergence achieved after 8 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13741329	878317.9	15.64505	0.0000
AR(1)	0.334826	0.137826	2.429337	0.0209
MA(8)	-0.434549	0.230682	-1.883763	0.0487
SIGMASQ	1.93E+13	4.86E+12	3.970137	0.0004

R-squared	0.336424	Mean dependent var	13554259
Adjusted R-squared	0.274214	S.D. dependent var	5470839.
S.E. of regression	4660777.	Akaike info criterion	33.70148
Sum squared resid	6.95E+14	Schwarz criterion	33.87742
Log likelihood	-602.6266	Hannan-Quinn criter.	33.76289
F-statistic	5.407851	Durbin-Watson stat	1.871108
Prob(F-statistic)	0.003995		

Inverted AR Roots	.33			
Inverted MA Roots	.90	.64+.64i	.64-.64i	.00-.90i
	-.00+.90i	-.64-.64i	-.64-.64i	-.90

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- حيث نجد أن Prob(F-statistic) أقل من 0.05 ومنه النموذج معنوي وكذلك Prob لكل المعلمات المقدرة أقل من 0.05 ومنه المعلمات معنوية احصائيا .
- قيمة DW تساوي1.871108 قريبة جدا من 2 تماما فلا يوجد ارتباط ذاتي فالنموذج جد مقبول احصائيا.
- سلسلة البواقي لهذا التقدير لا تحتوي على تشويش أبيض.

ومنه النموذج يعطى حسب العلاقة التالية:

$$v_t = c + \theta_1 v_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-8} + \mu_t$$

وحسب معطيات النموذج AR(1) MA(8) تصبح علاقة التنبؤ معطاة كما يلي :

$$v_t = 13741329 + 0.334826 v_{t-1} + (-0.434549)\varepsilon_{t-8} + \mu_t$$

فتصبح العلاقة كما يلي :

$$v_t = 13741329 + 0.334826 v_{t-1} + (-0.434549)\varepsilon_{t-8}$$

حيث μ_t يساوي الصفر (الخطأ الأول معدوم)

الفرع الثاني:إستخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالمخزون

لتكن لدينا سلسلة زمنية لمخزون مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– ابتداء من شهر جانفي سنة 2014 إلى غاية شهر ديسمبر سنة 2016 أي عدد المشاهدات هو 36، ونرمز لها بالرمز **s**.

الجدول رقم 26: تطور قيمة المخزون الشهري للسنوات 2014–2016

الوحدة (دج)

	2014	2015	2016
جانفي	**37 954 564.23**	**28 537 570,94**	**21 738 734,04**
فيفري	**44 630 020.6**	**28 599 582,75**	**21 550 417,91**
مارس	**54 917 270.05**	**35 954 691,06**	**17 376 795,81**
أفريل	**48 263 569.59**	**30 610 773,08**	**27 053 818,92**
ماي	**50 359 533.65**	**35 028 429,01**	**34 169 760,94**
جوان	**47 290 716.89**	**35 578 757,53**	**30 385 422,59**
جويلية	**42 589 677.03**	**35 384 942,99**	**25 984 143,04**
أوت	**36 855 641.12**	**28 314 167,16**	**19 263 536,73**
سبتمبر	**34 443 150.00**	**25 692 941,56**	**22 203 487,96**
أكتوبر	**29 870 001.07**	**22 012 819,48**	**27 520 441,19**
نوفمبر	**29 597 204.45**	**18 402 936,84**	**29 305 977,85**
ديسمبر	**31 012 972.85**	**12 434 018.68**	**25 844 855,16**

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على الملاحق رقم 4

أولا: مرحلة التمييز

1- منحنى سلسلة المخزون s: نقوم بإدخال المعطيات في برنامج Eviwes9 و نستخرج منحنى السلسة **s**

2- الشكل رقم 17: المسار الزمني لمخزون المؤسسة خلال الفترة من 2014-2016

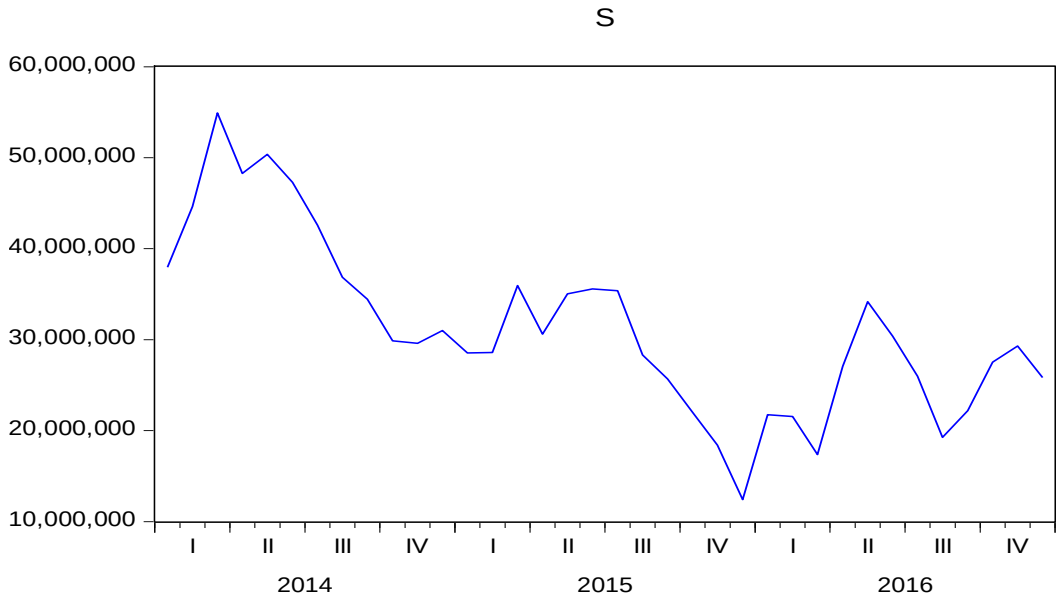

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- من خلال المتوسطات التي كل منها غير مبتعد عن الآخر وكذلك بالنسبة للتباينات نلاحظ أن كل منها في تحدبات وتقعرات متقاربة نوع ما كما أنها تبدو مستقلة عن الزمن ومنه فالسلسلة تبدو أنها مستقرة، كما يبدو لنا أنها ليست موسمية ولا تحتوي على مركبة اتجاه عام.

3- دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للسلسلةs:

أخذنا K=16, لأن عدد المشاهدات n≤150 وكذلك برنامج **Eviwes9**يستخرج عدد المشاهدات أوتوماتيكيا، وهو مبين في الشكل الموالي (corregeloram of s).

الشكل رقم18: دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للسلسلةS

Date: 05/26/18 Time: 10:46
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 36

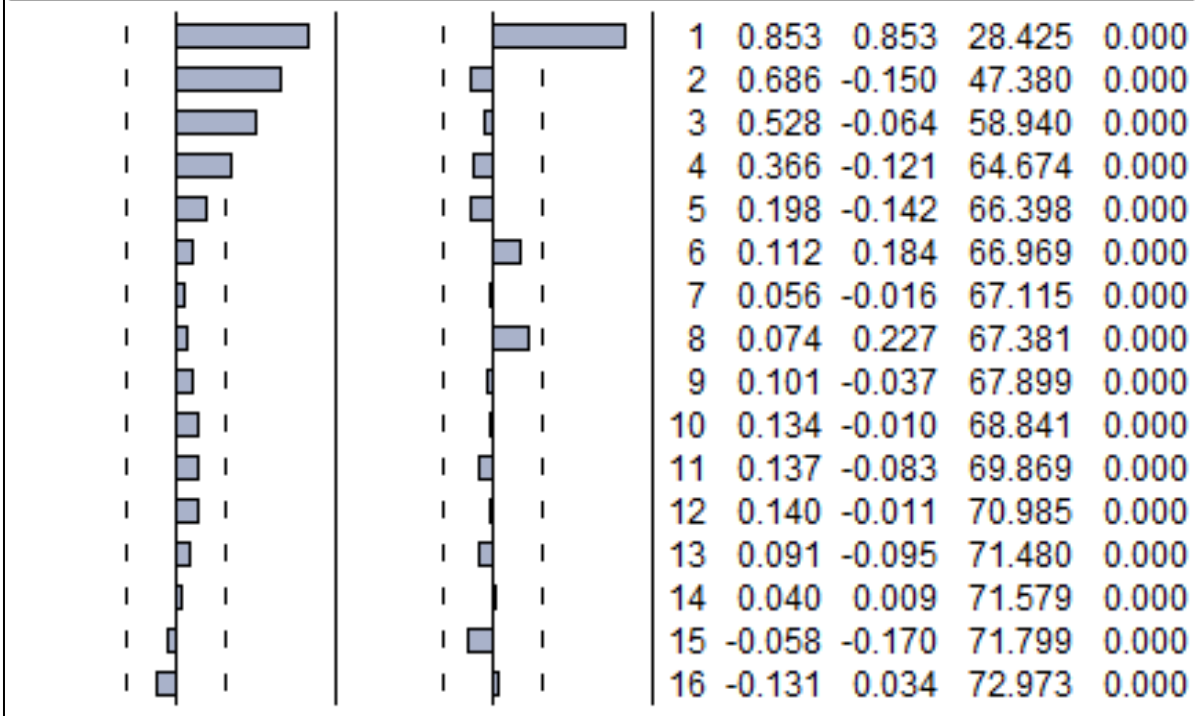

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.853	0.853	28.425	0.000
		2	0.686	-0.150	47.380	0.000
		3	0.528	-0.064	58.940	0.000
		4	0.366	-0.121	64.674	0.000
		5	0.198	-0.142	66.398	0.000
		6	0.112	0.184	66.969	0.000
		7	0.056	-0.016	67.115	0.000
		8	0.074	0.227	67.381	0.000
		9	0.101	-0.037	67.899	0.000
		10	0.134	-0.010	68.841	0.000
		11	0.137	-0.083	69.869	0.000
		12	0.140	-0.011	70.985	0.000
		13	0.091	-0.095	71.480	0.000
		14	0.040	0.009	71.579	0.000
		15	-0.058	-0.170	71.799	0.000
		16	-0.131	0.034	72.973	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- نلاحظ أن PACF يؤول بسرعة إلى الصفر (في المشاهدة السابعة) ثم الباقي كلها داخل مجال الثقة وACF كذلك أغلبية مشاهداته كانت داخل مجال الثقة ولا يوجد التموجات التي تعيد نفسها فالسلسلة S تبدو مستقرة وليست موسمية، لذلك نلجأ لإختبار **الديكي فولر DF** للسلسلة الذي من خلاله نتأكد من استقراريتها.

أ- **نموذج السلسلة:** وجود حد ثابت واتجاه عام.

$$\Delta Y_t = ß_0 + ß1 + \delta Y t_{-1} + \mu_t$$

باستعمال برنامج **EVIEWS 9** نجد الجدول الموالي:

الجدول رقم27 : إحصائيات اختبار DF لنموذج السلسلة S

NullHypothesis: S has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
LagLength: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
AugmentedDickey-Fuller test statistic		-2.331987	0.4068
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

AugmentedDickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(S)
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 10:54
Sample (adjusted): 2014M02 2016M12
Included observations: 35 afteradjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S(-1)	-0.295647	0.126779	-2.331987	0.0262
C	12610299	5851742.	2.154965	0.0388
@TREND("2014M01")	-203168.0	121433.1	-1.673085	0.1041

R-squared	0.145383	Meandependent var	-345991.7
Adjusted R-squared	0.091969	S.D. dependent var	5130757.
S.E. of regression	4889132.	Akaike info criterion	33.72474
Sumsquaredresid	7.65E+14	Schwarz criterion	33.85806
Log likelihood	-587.1830	Hannan-Quinn criter.	33.77076
F-statistic	2.721830	Durbin-Watson stat	1.617885
Prob(F-statistic)	0.080974		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

حيث نضع باقي هذا الاختبار تساوي e_1.

- نستخرج من الجدول رقم 27 قيمة DW والتي تساوي 1.617885 ومنه لا يوجد ارتباط ذاتي.
- إن الشكل البياني لدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_2 يبين عدم وجود ارتباط ذاتي لسبب عدم وجود تشويش أبيض أي أن كل قيم ACF وأيضا قيم PACF داخل مجال الثقة حسب الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 19:دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_2

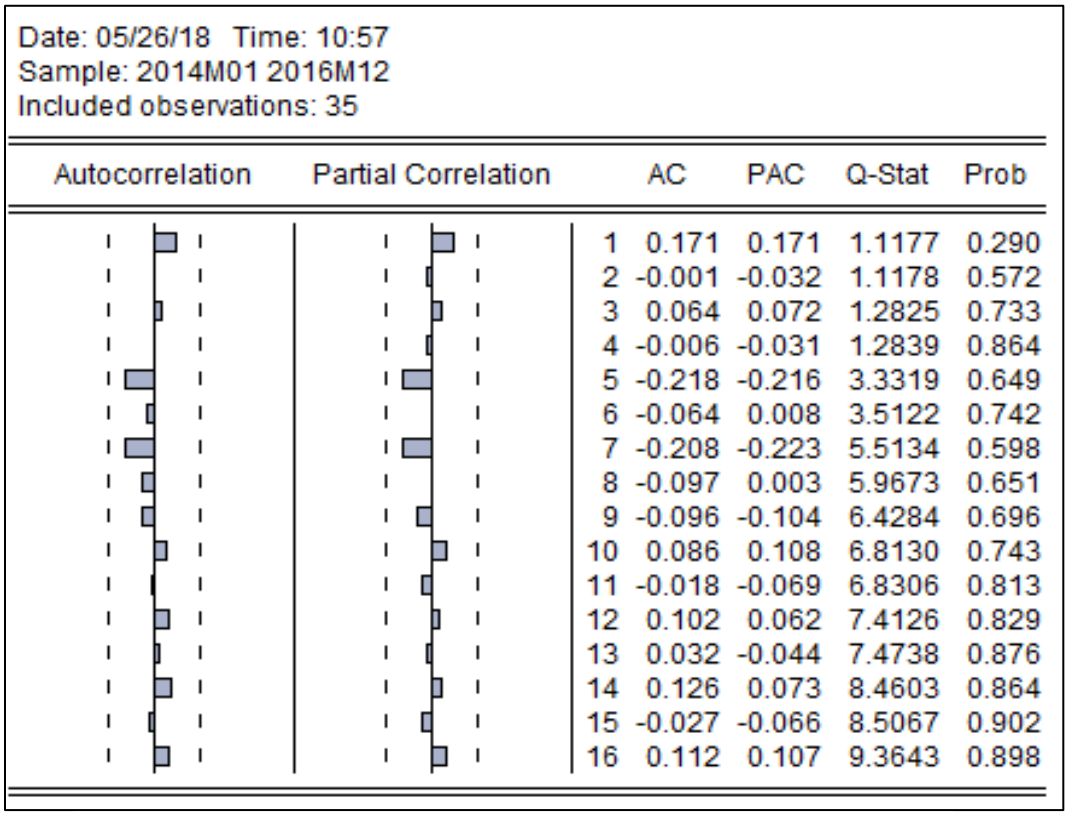
Date: 05/26/18 Time: 10:57
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 35

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.171	0.171	1.1177	0.290
		2	-0.001	-0.032	1.1178	0.572
		3	0.064	0.072	1.2825	0.733
		4	-0.006	-0.031	1.2839	0.864
		5	-0.218	-0.216	3.3319	0.649
		6	-0.064	0.008	3.5122	0.742
		7	-0.208	-0.223	5.5134	0.598
		8	-0.097	0.003	5.9673	0.651
		9	-0.096	-0.104	6.4284	0.696
		10	0.086	0.108	6.8130	0.743
		11	-0.018	-0.069	6.8306	0.813
		12	0.102	0.062	7.4126	0.829
		13	0.032	-0.044	7.4738	0.876
		14	0.126	0.073	8.4603	0.864
		15	-0.027	-0.066	8.5067	0.902
		16	0.112	0.107	9.3643	0.898

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

كما نتبع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار AugmentedDickey-Fuller test statistic أقل من 0,05 السلسلة غير مستقرة.

الفرضية البديلة H_1: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار AugmentedDickey-Fuller test statistic أكبر من 0,05 السلسلة مستقرة.

ومن خلال الجدول رقم 27 نجد أن Prob لاختبار AugmentedDickey-Fuller test statistic تساوي 0.4068 وهي أكبر من 0,05 ومنه السلسلة S مستقرة.

3 – اختبار معلمات السلسلة V:

أ- اختبار مركبة الاتجاه العام:

نعتمد على الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار ("TREND("2014M01@ أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلة H_1: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار ("TREND("2014M01@ أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول رقم 27 نجد أن Prob لاختبار ("TREND("2014M01@ تساوي 0,1041 أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية مما يؤكد لنا أن النموذج لا يحتوي على مركبة اتجاه عام.

ب- اختبار مركبة الحد الثابت:

نعتمد أيضا على نفس المنهج الاحصائي وفقا للفرضيتين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار C أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلة H_1: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار C أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول رقم 27 نجد أن Prob لاختبار C تساوي 0,0388 أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية مما يؤكد لنا وجود حد ثابت في هذا النموذج.

جـ - اختبار الجذر الأحادي:

نعتمد على الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين :

الفرضية الصفرية H_0: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار (1-)s أكبر من 0,05 فإن المعلمة غير معنوية.

الفرضية البديلة H_1: أقل قيمة لمستوى الدلالة Prob لاختبار (1-)s أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية.

ومن خلال الجدول رقم 27 نجد أن Prob لاختبار (1-)v تساوي 0,0262 أقل من 0,05 فإن المعلمة معنوية مما يؤكد لنا أن النموذج يحتوي على جذر أحادي.

إذن السلسلة s مستقرة ولا يوجد بها ارتباط ذاتي ولا مركبة اتجاه عام وليست موسمية ولها نموذج يحتوي على حد ثابت وجذر أحادي.

ثانيا: تقدير معلمات النموذج.

❖ من خلال PACF نجد انه خارج مجال الثقة في القيمة (1) فقط فهذه القيم تمثل AR، أما ACF نجده خارج مجال الثقة في القيم التالية (1 , 2, 3, 4) فهذه القيم تمثل MA.

ومنه النموذج من الشكل :ARIMA(p, q)

نحدد قيم كل من p, q.

باستعمال **EVIEWS 9** نقدر بـ CAR(p) و MA(q) وذلك، بوجود جذر أحادي وحد ثابت لأنه من خلال الاختبارات تبين لنا عدم وجود مركبة اتجاه عام، ثم نختار النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض وهي مبينة في الجدول الاتي:

الجدول رقم 28: النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض

التقدير	DW	SC	معنوية النموذج	معنوية المعلمات	تشويش أبيض	اسم البواقي
C AR(1) MA(1)	1.920812	34.04564	معنوي	معنوية	يوجد	e2
C AR(1) MA(2)	1.713093	34.06021	معنوي	غير معنوية	يوجد	e3
C AR(1) MA(3)	1.683286	34.05247	معنوي	غير معنوية	يوجد	e4
C AR(1) MA(4)	1.686377	34.06000	معنوي	غير معنوية	يوجد	e5

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

النموذج المفضل هو AR(1) MA(1) لأنه يحتوي على أقل قيمة للمعيار SC كما أن قيمة إحصائية داربن واتسن تساوي 1.920812 قريبة جدا من 2 فذلك يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي، ومنه النموذج هو ARMA(1,1) ومعادلته من الشكل التالي:

$$v_t = c + \theta_1 v_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

ثالثا: تشخيص النموذج.

بعد اختيارنا للنموذج المناسب نقوم بتشخصيه وذلك تبعا للمراحل والاختبارات التالية :

أ- مقارنة بين السلسلة الأصلية والمقدرة :

يتم ذلك من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم20: المقارنة بين السلسة الأصلية و المقدرة

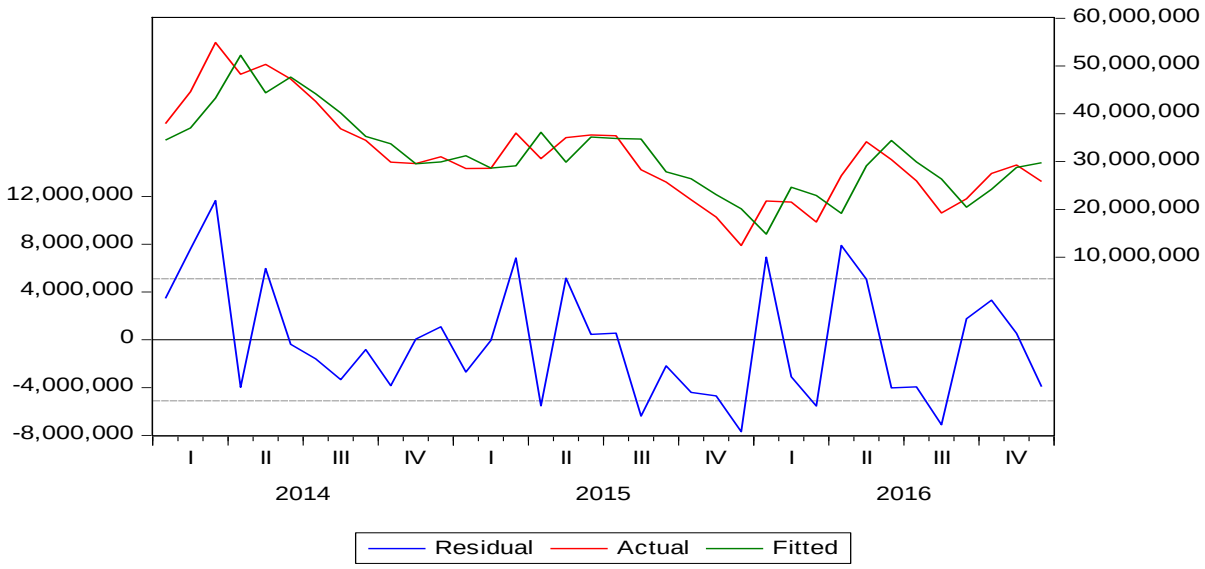

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

نلاحظ تقارب موجود بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted) ولو ليس في كل المشاهدات.

ب- إحصائية (جاك بيرا): يعتبر من أهم الاختبارات للتشويش الأبيض ويحدد الفرضيات السابقة.

الشكل رقم 21:إحصائية جاك بيرا للسلسة S

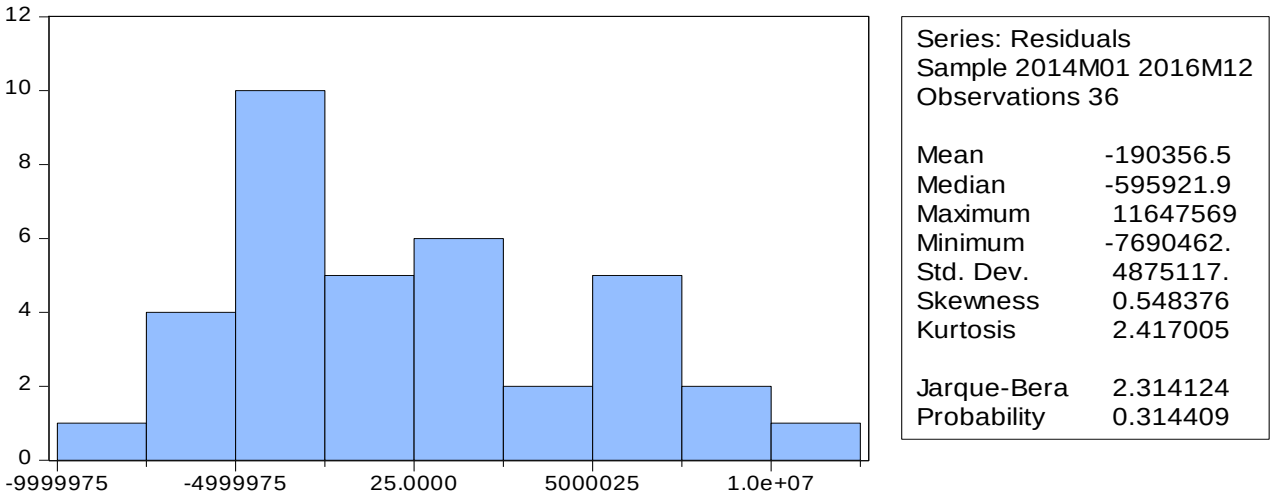

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- لدينا Probability تساوي 0.314409 أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 هذا ما يعني أن سلسلة البواقي لهذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

رابعا: مرحلة التنبؤ

بعدما تعرفنا على النموذج في المرحلة الأولى، وقدرناه في المرحلة الثانية وقمنا بتشخيصه في المرحلة الثالثة من خلال تأكدنا أن البواقي تحتوي على تشويش أبيض (bruit blanc) نقوم الآن بجراء تنبؤ على المخزون لسنة2017 في كل شهر وذلك اعتمادا على النموذج الأكثر توافقا للسلسلة s والمتمثل في النموذج :

S ⟶ C AR(1) MA(1)

و بعد التقدير باستخدام برنامج Eviwes9 نتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم 29 : قيم معلمات نمودج السلسة الــزمنية S

Dependent Variable: S
Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 05/26/18 Time: 15:55
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 36
Convergence achievedafter 20 iterations
Coefficient covariance computedusingouterproduct of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31284932	5072152.	6.167980	0.0000
AR(1)	0.809134	0.118431	6.832142	0.0000
MA(1)	0.157285	0.216705	0.725804	0.0432
SIGMASQ	2.31E+13	8.07E+12	2.869307	0.0072

R-squared	0.747981	Meandependent var	31298148
Adjusted R-squared	0.724354	S.D. dependent var	9718707.
S.E. of regression	5102515.	Akaike info criterion	33.86969
Sumsquaredresid	8.33E+14	Schwarz criterion	34.04564
Log likelihood	-605.6545	Hannan-Quinn criter.	33.93110
F-statistic	31.65815	Durbin-Watson stat	1.920812
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.81
Inverted MA Roots	-.16

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- حيث نجد أن Prob(F-statistic) أقل من 0.05 ومنه النموذج معنوي وكذلك Prob لكل المعلمات المقدرة أقل من 0.05 ومنه المعلمات معنوية احصائيا، كما أن قيمة DW تساوي 1.920812 وهي قريبة من 2 وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي فالنموذج جد مقبول احصائيا.
- كما أن سلسلة البواقي لهذا التقدير لا تحتوي على تشويش أبيض وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم22 : دالة الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئية لسلسلة البواقي للتقدير e_3

Date: 05/26/18 Time: 16:03
Sample: 2014M01 2016M12
Included observations: 36

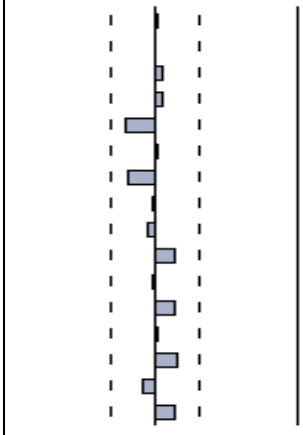

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.022	0.022	0.0184	0.892
		2	0.000	-0.000	0.0184	0.991
		3	0.055	0.055	0.1457	0.986
		4	0.064	0.062	0.3226	0.988
		5	-0.209	-0.213	2.2477	0.814
		6	0.012	0.020	2.2538	0.895
		7	-0.198	-0.216	4.1055	0.768
		8	-0.019	0.017	4.1227	0.846
		9	-0.057	-0.041	4.2870	0.892
		10	0.155	0.153	5.5565	0.851
		11	-0.024	-0.004	5.5867	0.899
		12	0.151	0.096	6.8796	0.865
		13	0.023	-0.000	6.9097	0.907
		14	0.164	0.108	8.5908	0.856
		15	-0.092	-0.075	9.1383	0.870
		16	0.148	0.144	10.641	0.831

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

ومنه النموذج يعطى حسب العلاقة التالية:

$$v_t = c + \theta_1 v_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t$$

وحسب معطيات النموذج AR(1) MA(1) تصبح علاقة التنبؤ معطاة كما يلي :

$$s_t = 31284932 + 0.809134 s_{t-1} + (0.157285)\varepsilon_{t-1} + 0$$

- نقوم بحساب تنبؤات المخزون لشهر جانفي باستخدام برنامج **EVIWES 9** لأنه تتوفر فيه تقنية حساب التنبؤات باستعمال المدخلات **range** نقوم بفتح سلسلة جديدة ولتكن sf والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 23: تنبؤات المخزون لسنة 2017

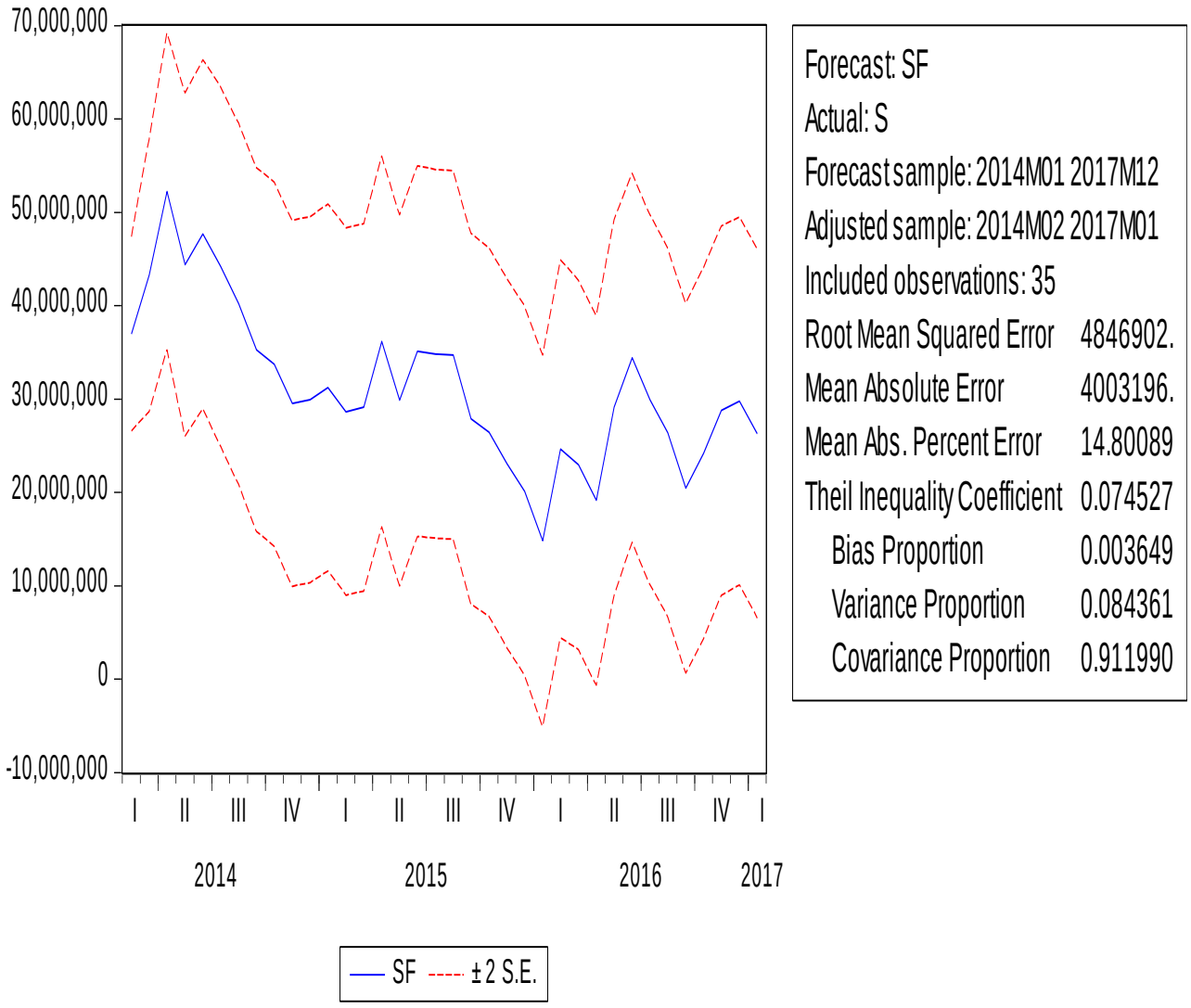

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

الفرع الثالث : تحليل نتائج إستخدام السلاسل الزمنية

أولا : المبيعات

بعد القيام بعملية تنبؤ للمبيعات الشهرية لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفليـن– سوف نقارن النتائج المتحصل عليها بالبيانات الفعلية للمؤسسة وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 30: مقارنة المبيعات الفعلية والمقدرة

	المبيعات القدرة	المبيعات الفعلية	الفرق بينهما
جانفي	**21 397 474.19**	**9 107 516.33**	**12 289 957.96**
فيفري	**23 055 889.74**	**9 775 262.50**	**13 280 627.24**
مارس	**21 969 446.70**	**10 631 265.01**	**11 338 181.69**
أفريل	**20 130 125.70**	**7 859 764.64**	**12 270 361.06**
ماي	**21 411091.13**	**9 725 044.41**	**11 686 046.72**
جوان	**20 569 372.38**	**8 154 632.00**	**12 414 740.38**
جويلية	**19 796 205.00**	**10 082 759.08**	**9 713 445.92**
أوت	**17 753 479.82**	**10 494 243.98**	**7 259 238.84**
سبتمبر	**18 406 106.49**	**10 166 640.27**	**8 239 466.22**
أكتوبر	**20 323 261.48**	**16 812 909.28**	**351 0352.2**
نوفمبر	**23 972 042.63**	**13 323 811.58**	**10 648 231.05**
ديسمبر	**20 823 430.29**	**15 287 201.77**	**5 536 228.52**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- من خلال الجدول يتضح لنا وجود تفاوت كبير بين المبيعات الفعلية والمقدرة هذا يخلق إحتمال وجود أخطاء او تلاعبات في التسجيل مما يستدعي تدقيق وفحص أكبر للبيانات المالية للمؤسسة، فالنتائج المتحصل عليها تقع خارج مجال الثقة، وعند الإستفسار من رئيس قسم المحاسبة عن أسباب هذه الإنحرافات ووقوع القيم خارج حدود فترة الثقة المسموح بها وأن بند المبيعات يحتوي أخطاء جوهرية أفاد بأن السبب راجع إلى الإستراتيجية المتبعة من قبل الإدراة فيما يخص تسويق المنتجات تعتبر غير ناجحة خصوصا مع دخول الخواص في مجال المواد العازلة والفلين، وبرر تراجع مبيعات المؤسسة إلى ندرة المادة الخام للفلين وبالتالي إرتفاع الأسعار مما أدى بعزوف مستخدمي هذا المنتوج وإستبدالة بمواد أقل تكلفة منه، وأيضا برر تراجع مبيعات المؤسسة من المنتجات العازلة سببه إقتحام الخواص لهذا القطاع وإشتداد المنافسة وأن المستهلك يبحث عن منتج بأقل السعر دون إعطاء للنوعية الأفضلية عند

شراء هذه السلعة، إضافة إلى أن الخواص لديهم طرق إحتيالية للتهرب من الضرائب وبالتالي إنخفاض في سعر المنتوج، في حين أن مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين – مؤسسة تابعة للدولة فلا مجال للتهرب الضريبي إضافة لضرورة تميز المنتج بالنوعية، كل هذه الظروف تساهم في رفع سعر منتجات المؤسسة.

ثانيا : المخزون

بعد القيام بعملية التنبؤ بالمخزون الشهري لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفليـن– سوف نقارن النتائج المتحصل عليها بالبيانات الفعلية للمؤسسة وفق الجدول التالي :

الجدول رقم 31: مقارنة بين المخزون الفعلي والمقدر

	المخزون المقدر	المخزون الفعلي	الفرق بينهما
جانفي	30 290 566,26	30 282 993,47	7572.79
فيفري	28 339 645,92	28 334 380,69	5265,23
مارس	22 921 903,76	22 913 318,32	8585,44
أفريل	24479404,41	24 474 879,40	4625,01
ماي	22 149 291,08	22 143 964,61	5326,47
جوان	22 060 022,75	22 054 559,63	5463,12
جويلية	20 392 319,94	20 385 299,29	7020,65
أوت	15 180 108,02	15 177 571,79	2536,23
سبتمبر	20 626 686,95	20 623 681,54	3005,41
أكتوبر	19 982 668,25	19 979 509,20	3159,05
نوفمبر	20 087 378,06	20 081 941,70	5436,36
ديسمبر	17 108 239,39	17 103 640,41	4598,98

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج **EVIEWS 9**

- نلاحظ من خلال مقارنة القيم الفعلية للمخزون مع تلك المقدرة، أن جميع تلك القيم تقع داخل مجال الثقة المسموح بها الأمر الذي يسمح بتكوين دليل حول معقولية رصيد المخزون لسنة2017 وعليه لا نحتاج لإجراء فحص إضافي للمخزون.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد أساليب المراجعة التحليلية التي تطرقنا إليها في الشق النظري ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع، حيث قمنا بتدقيق حسابات مؤسسة– جيجل الكاتمية للفلين– لابد أن تشير إلى أنه واجهتنا صعوبات عدة أثناء قيامنا بالدراسة التطبيقية أولها صعوبة اتصالنا بالمدقق المكلف بتدقيق حسابات المؤسسة، وكذلك عدم وجود خبراء متخصصين في مجال الإحصاء والبرمجيات الإحصائية، وهذا ما عرقل دراستنا التطبيقية.

وفيما يلي سندرج أهم النتائج المتحصل عليها:

- يتم تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين عن طريق الإختبارات التفصيلية.
- لا يتم تطبيق أساليب المراجعة التحليلية عند القيام بتدقيق حسابات جيجل الكاتمية للفلين.
- عند إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق وكذا خفض الوقت المستغرق وبالتالي إنخفاض التكلفة.

الخاتمة

الخـــاتمـــــــــــــــــــــة

نظرا لتزايد عدد المؤسسات المساهمة في الجزائر وأيضا فروع المؤسسات العالمية وتبني الدولة الجزائرية لسياسة السوق المفتـوحة خاصة بعد إستبدال النظام الوطني المحاسبي بالنظام المحاسبي المـــالي ومحاولة الجزائر تبني معايير محاسبة دولية مع مراعاة البيئة الإقتصادية الجزائرية، مع هذه المعطيات تزايدت الحاجة إلى خدمات مهنة التدقيق ذلك لتعزيز ثقة المساهمين ومستخدمي البيانات المالية فأصبح من الضرورة بمكان التزام مدققي الحسابات في الجزائر بمعايير التدقيق الدولية وذلك للرقي بمستوى المهنة، وأن تتولى الجهات الرسمية الدور الأبرز لتحسين أداء العاملين في هذا الجانب الإقتصادي الهام.

ويلاحظ أن الجزائر إستجابت للمستجدات الدولية بإصدار وزارة المالية وعن طريق المجلس الوطني للمحاسبة المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق على هذا النحو:

- م.ج.ت 520 الإجراءات التحليلية.
- م.ج.ت 570 إستمرارية الاستغلال.
- م.ج.ت 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين.
- م.ج.ت 620 استعمال أعمال خير معين من طرف المدقق.

لكن رغم هذه الخطوات تعتبر الجزائر متأخرة في مجال التدقيق مقارنة ببعض الدول العربية على غرار "السعودية، الأردن، مصر...."، إلا أنه ينتظر أن تحقق الأهداف المرجوة من إصدارها على المدى البعيد أو المتوسط خصوصا لتحسين جودة عملية التدقيق لكسب المزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين خصوصا بعد فضائح عدة ضربت الاقتصاد الجزائري كفضيحة سوناطراك، وصعوبة تحقيقها على المدى القريب سببه عدم تحكم المدققين بأساليب وتقنيات هذه المعايير فعلى سبيل المثال نأخذ المعيار "520 الإجراءات التحليلية" والذي قمنا بربطه بعملية التدقيق في المؤسسة الاقتصادية ومحاولة تطبيق أساليبه من خلال مؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– فخلصنا الى العديد من النتائج والتي نذكرها كالآتي:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- للمراجعة التحليلية خطوات يتحتم على المدقق إتباعها والتي تبدأ بالحصول على البيانات والمعلومات التي تسمح بفهم مجال عمل العميل ثم وضع التوقعات ومقارنتها مع البيانات الفعلية وتحري أسباب الانحرافات إن وجدت.
- إن الإعتماد على نتائج المراجعة التحليلية من طرف المدقق يتوقف على مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى التزام محاسب المؤسسة بالمعايير المعمول بها أثناء تسجيله للعمليات وإعداد القوائم المالية.
- إن إستخدام المراجعة التحليلية يسمح بفهم السياسات المحاسبية المطبقة ومدى ثباتها وعدم تغييرها.

- إن إستخدام المراجعة التحليلية يسمح بتقليل خطر التدقيق وكذلك خفض التكلفة والوقت المستغرق في عملية التدقيق.
- تعتبر المراجعة التحليلية صالحة للتطبيق على جميع الأرصدة ما إذا تمكنا من إيجاد علاقة بين رصيدين مختلفين أو أكثر.
- إن الأساليب التي تعتمد على بناء معادلات رياضية وإحصائية انطلاقا من بيانات ماضية واستعمالها في التنبؤ بالأرصدة، تعتبر أكثر الأساليب دقة نظرا لتمكنها من تمثيل البيانات المتاحة أحسن تمثيل أثناء المحاولة للوصول إلى أدق وأفضل تقدير لقيمة البند محل التدقيق.
- يسمح إستعمال المراجعة التحليلية بلفت انتباه المدقق نحو الأرصدة والحسابات التي تندر بوجود أخطاء جوهرية وبالتالي يركز جل اهتمامه على هذه الأرصدة.
- تقوم المراجعة التحليلية على أساس وجود علاقة بين الأرصدة وإستمرار وجود هذه العلاقة مستقبلا.
- إن إستخدام المراجعة التحليلية يسمح بالتنبؤ بمعلومات مالية انطلاقا من معلومات غير مالية.
- تعطي المراجعة التحليلية صورة أكثر دقة وموضوعية عن الوضعية المالية للمؤسسة محل التدقيق.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- يتم إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في كل مراحل التدقيق وجاءت مرحلة التخطيط في المرتبة الأولى من حيث درجة الإستخدام، وبعدها المرحلة النهائية مرحلة تنفيذ عملية التدقيق على الترتيب (وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.)
- تعتمد المراجعة التحليلية على عدة أساليب، من بينها الأساليب التحليلية الوصفية والأساليب الكمية التي تعتمد على التحليل المالي، إضافة إلى أساليب إحصائية متقدمة وتعتبر الأساليب الكمية المتطورة أكثر الأساليب دقة (وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية).
- تعتبر عملية التدقيق عملية منتظمة، وليست عملية إرتجالية إذ يقوم المدقق بإعداد خطة عمل مسبقة يتم إتياعها أثناء تنفيذ عملية التدقيق. (وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).
- يساهم إستخدام المراجعة التحليلية في عملية التدقيق في زيادة فعاليتها وذلك لأنها تقوم على أساس مقارنة أرصدة متوقعة مع أرصدة محل التدقيق، مما يسمح بتوفير أدلة أكثر قوة وإقناع حول مدى صدق وعدالة هذه الأرصدة (وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة).
- لم تطبق المراجعة التحليلية عند قيام المدقق بأعمال تدقيق حسابات –جيجل الكاتمية للفلين– (هذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة).
- إمكانية تطبيق المراجعة التحليلية المتطورة وذلك لتوافر عدة برامج حاسوبية جاهزة تساعد على إستخدام هذه الأساليب، مع مراعاة ضرورة توافر خلفية علمية في مجال الإحصاء والرياضيات لدى المدقق.

- إمكانية تطبيق المراجعة التحليلية في الجزائر لاسيما بعد إصدار المجلس الوطني للمحاسبة ما يعرف بمعايير التدقيق الجزائرية، لكن نأخذ بعين الإعتبار حداثة هذه الإجراءات في الجزائر وعدم وجود مدققي ذوو خبرة في مثل هذه الأساليب المتقدمة مما يصعب نوعا ما تطبيق المراجعة التحليلية في الجزائر.
- عدم إدراك مدققي الحسابات بأهمية تطبيق المراجعة التحليلية أثناء قيامهم بعملية التدقيق.

الاقتراحات:

من خلال النتائج السابقة يمكن تقديم الإقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة توفير مناخ عمل ملائم لمدققي الحسابات لضمان إستقلاليتهم في إبداء رأيهم حول عدالة القوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق.
- ضرورة إصدار قوانين ومراسيم مدعمة ومكملة للمقرر 23 الذي أصدره المجلس الوطني للمحاسبة، حتي يتمكن المدققون من تطبيق محتواه بكل إحترافية وحيادية.
- الإستغناء عن أسلوب التدقيق الشامل للبيانات المالية خاصة مع كثرة وتشعب العمليات المحاسبية.
- على مدققي الحسابات في الجزائر مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التدقيق من خلال الاشتراك في برامج التدريب والتأهيل وذلك لدعم كفاءتهم وللإلمام بالأساليب الحديثة في مجال التدقيق.
- على الجهات المسؤولة عن الإقتصاد الوطني تصنيف المؤسسات وتوفير نسب مرجعية لكل القطاعات حتى يتسنى للمدقق إجراء المقارنات، وكذلك توفير البيانات اللازمة حتى يتمكن المدقق إجراء التوقعات وبالتالي إستخدام أساليب المراجعة التحليلية.
- ضرورة مساهمة الباحثين والأكاديميين المتخصصين في إجراء دراسات تطبيقية على إجراءات وأساليب المراجعة التحليلية، وذلك لتوفير قاعدة علمية يمكن تطبيقها عمليا من قبل المدققين من خلال التنسيق بين الجامعات الجزائرية والمجلس الوطني للمحاسبة.

أفاق البحث:

- مدققي الحسابات في الجزائر ومدى إستخدامهم للمراجعة التحليلية.
- مساهمة المراجعة التحليلية في ترشيد الحكم الشخص للمدقق.
- المراجعة التحليلية وإستمرارية الشركات.
- المراجعة التحليلية ومخاطر التدقيق.
- المراجعة التحليلية والفحص الضريبي .

قائمة المراجـع

المراجع بالغة العربية:

أولا: الكتب

1. إبراهيم طه، **المراجعة النظرية العلمية والممارسات المهنية**، الناشر قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة مصر، 2004.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين،**إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقية المهنة**، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيـين، عمان، 2008.
3. أحمد أنور، **مراجعة الحسابات من الناحية النظرية والعملية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1992.
4. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق والتأكيد وفق المعايير الدولية للتدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
5. أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع**، الأردن، 2009.
6. أحمد عبد القادر شرف، **قياس مردود هيكل معرفة مراجعي الحسابات متوسطي الخبرة لإشارات الفحص التحليلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2008.
7. أحمد عبد الله اللحلاح ، محمود أبو بكر، **البحث العلمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
8. أحمد عبد المولى الصباغ، **الإتجاهات الحديثة في ممارسة المراجعة الخارجية والداخلية**، دار الثقافة العربية القاهرة 1990.
9. إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
10. ألفين أرنيز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
11. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
12. أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1998.
13. أمين السيد أحمد لطفي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 1997.
14. أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين**، دار النهضة العربية، القاهرة 1991.
15. أيمن محمد صبـــري شعبان، **مراجعة الحسابات في بيئة التجارة الإلكترونية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2010.
16. ثابت عبد الرحمن إدريسي، **بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2005.
17. جيلاني جيلاطو، **الإحصاء تمارين ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 199.
18. حازم هاشم الآلوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ج1، ط1، 2003.
19. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة-الإطار النظري والإجراءات العملية-**، ج1 دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

20. حسين القاضي، حسين دحدوح، **سياسات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع الأردن،1999.

21. حمزة محمد الزبيدي، **التحليل المالي/ تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

22. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

23. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

24. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق حسابات**، دار المستقبل، الأردن.

25. رأفت سلامة محمود، أحمد يوسف كلبونة، عمر محمد زريقات، **علم تدقيق الحسابات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2011.

26. سمير كامل محمد، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999.

27. طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المراجعة– شرح معايير المراجعة الدولية الأمريكية والعربية–**، الجزء2، الدار الجامعية مصر،2007.

28. عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

29. عبد الحفيظ الأرقم، أحمد بن فليس، **دروس وتطبيقات في مراقبة ومراجعة الحسابات**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

30. عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار صفاء، سوريا، 2001.

31. عبد الفتاح الصحن، **مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا**، مكتبة دار المعرفة، الإسكندرية، 1993.

32. عبد الفتاح الصحن، محمد ناجي درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

33. عبد الفتاح الصحن، سمير كامل، محمود ناجي درويش، **المراجعة الخارجية: موضوعات متخصصة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2001.

34. عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال–المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسات العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية الدولية والأمريكية–**، الجزء 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

35. علاء الدين صالح محمود عودة، **أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

36. علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

37. علي عبد القادر الذنيبات، **تدقيق الحسابات في ظل المعايير الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

38. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2 ، 1993.

39. غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.

40. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسة متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، دار الكتب الحديثة، مصر 2001.

41. مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

42. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2014.

43. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة، الإسكندرية، 2002.

44. محمد أنور أحمد، حسين أحمد عبيدة، حسن السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

45. محمد بوتيـن، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

46. محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

47. محمد سمير الصبان، عوض لبيب فتح الله، **الأصول العلمية والمهنية للمراجعة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية، 1996.

48. محمد سمير الصبان، محمد عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

49. محمد عبد الرحمان إسماعيل، **تحليل الانحدار الخطي**، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 2001.

50. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.

51. محمد محمود عبد المجيد وأخرون، **المراجعة وتقييم نظم الجودة والمعلومات**، جامعة عين الشمس، مصر، 1998.

52. منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة للمراجعة**، الدار الجامعية،الإسكندرية 2003.

53. ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 1998.

54. نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

55. وليام توماس، أمرسون هنكي، تعريب ومراجعة، أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ج1، دار المريخ للنشر، السعودية، 1997.

56. وليد عبد الرحمان الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS**، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة المملكة العربية السعودية، 2011.

57. وليد ناجي الحيالي،**الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

58. يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، ط1، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

59. يونس زين، مصطفى عوادي، **المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وفق معايير المراجعة الدولية**، مطبعة سخري الجزائر.

ثانيا: الرسائل

1. رشا بشير الجرد، **أثر إستخدام مدخل خطر التدقيق في كفاءة تدقيق البيانات المالية وفاعليته(دراسة تطبيقية)** أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

2. سامي حسين عبد الوهاب، **كفاءة استخدام المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات شركات الصناعات الدوائية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

3. سهام كردودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات(دراسة حالة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015.

4. صبحي سعيد علي القباطي، **تقييم الإجراءات التحليلية في التدقيق في الجمهورية اليمنية(دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك الأردن،2012.

5. صفوان خليل حسينو، **دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا، 2009.
6. غسان سعيد باجليدة، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2006.
7. محمد ثقل على الهاجري، **مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق**، مذكرة الماجستير غير منشورة كلية الدراسات الإدارية والمالية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن 2007.
8. محمد سيف قحطان الشرعبي،**استخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإدارية جامعة عدن، اليمن، 2004.
9. مسعود محمد امريود، **أساليب الفحص التحليلي في رفع كفاءة وفاعلية نظام الفحص الضريبي**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
10. مصطفي ميلاد الشكري، **مدى استخدام أسلوب المراجعة التحليلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس 2005.
11. هشام سليمان ونوس، **العوامل المؤثرة على جودة المراجعة في سوريا**، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الإقتصاد،جامعة دمشق، سوريا، 2009.
12. هلال رحمون، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير ومساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.
13. ياسين عبد الرحمان محمد طاهات، **تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة آل البيت، الأردن، 2003.
14. يوسف عبده راشد الرباعي، **استراتيجيات المراجعة**، دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2006.

ثالثا: المقالات

1. أحمد عبد الرحمان المخادمة، حاكم الرشيد، **أهمية تطبيق الإجراءات التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق (دراسة ميدانية)**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد3، العدد 4، 2007.
2. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، **تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة** مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد1، العدد2، العراق، 2008.
3. علي محمد موسى، مصطفى ساسي فتوحة، **التخصص القطاعي للمراجع ودوره في تخفيض مخاطر المراجعة**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية ليبيا، 2016.
4. علي محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة، المجلد2 العدد 15، ليبيا 2013.
5. مصطفى صادق حامد، **دور الإجراءات التحليلية في اكتشاف غش الإدارة**، العدد 1، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة جامعة عين الشمس، 2000.

المراجع الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Alain Mikol, **les audits financières Comprendre les mécanismes du contrôle légal**, éditions d'organisation, Paris, 1999.
2. Alvin A Arens, Randal J Elder, Mark S Beasley, **Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach**, New Jersey, prentice hall, 2001.
3. Gupta Kamal, **contemporary auditing**, tata McGraw−Hill, Newdelhi,1999.
4. Jean Longatte, Jacques Muller**, économie d'entreprise**, édition dunod, Paris, 2004.
5. Jean Raffegeau, Pierre Dufils, Ramon Gonzalez, **Audit et contrôle de comptes**, édition publi- union, paris, 1979.
6. Martial Chadefaux, **l'audit fiscal**, édition Litec, paris,1987.
7. Réda khe lassi, **l'audit interne – audit opérationnel**, éditions Houma, Alger,2005.

الفهـــارس

فهرس الجداول

الجدول رقم(1): التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي	42
الجدول رقم(2): الميزانية المختصرة لسنة2014	122
الجدول رقم(3): الميزانية المختصرة لسنة2015	123
الجدول رقم(4): الميزانية المختصرة لسنة2016	124
الجدول رقم(5): الميزانية المختصرة لسنة2017	125
الجدول رقم(6): الميزانية المختصرة لسنة2018	126
الجدول رقم(7):تطور نسبة التداول للسنوات محل الدراسة	127
الجدول رقم(8):تطور نسبة السيولة السريعة للسنوات محل الدراسة	128
الجدول رقم(9):تطور نسبة السيولة الجاهزة للسنوات محل الدراسة	128
الجدول رقم(10):تطور نسبة معدل دوران مجموع الأصول للسنوات محل الدراسة	129
الجدول رقم(11): تطور نسبة معدل دوران الأصول الثابتة للسنوات محل الدراسة	129
الجدول رقم(12):تطور نسبة مردودية النشاط للسنوات محل الدراسة	130
الجدول رقم(13): تطور رقم الأعمال الشهري للسنوات 2014-2016	133
الجدول رقم(14): تطور المبيعات الشهــرية للفلين للسنوات 2014-2016	134
الجدول رقم(15):إختبار التوزيع الطبيعي	135
الجدول رقم(16):المتغيرات المدرجة والملغاة في النموذج	135
الجدول رقم(17):المؤشرات الإحصائية للنموذج	136
الجدول رقم(18):تحليل تباين خط الإنحدار	136
الجدول رقم(19):قيمة معاملات الإنحدار للمقدرات	137
الجدول رقم(20):إحصائيات البواقي	138
الجدول رقم(21):مقارنة رقم الأعمال الفعلي والمقدر	140
الجدول رقم(22):تطور المبيعات الشهــرية لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين للفترة 2014-2016	142
الجدول رقم(23):إحصائيات إختبار DF لنموذج السلسلة V	144
الجدول رقم(24):النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض للسلسة V	147
الجدول رقم(25):قيم معلمات نموذج السلسلة الزمنية V	149
الجدول رقم(26): تطور المخزون الشهري لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين للفترة 2014-2016	150
الجدول رقم(27): إحصائيات إختبار DF لنموذج السلسلة S	153

الجدول رقم(28): النماذج التي تحتوي على تشويش أبيض للسلسة V	156
الجدول رقم(29): قيم معلمات نموذج السلسلة الزمنية V	158
الجدول رقم(30): مقارنة المبيعات الفعلية والمقدرة	161
الجدول رقم(31): مقارنة بين المخزون الفعلي والمقدر	162

فهرس الأشكال

الشكل رقم(1): مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية	67
الشكل رقم(2): توقيت وأغراض المراجعة التحليلية	84
الشكل رقم(3): مضمون الكفاءة والفاعلية	104
الشكل رقم(4): الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	116
الشكل رقم(5):التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2014	122
الشكل رقم(6): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2015	123
الشكل رقم(7): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2016	124
الشكل رقم(8): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2017	125
الشكل رقم(9): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2018	126
الشكل رقم(10): تحليل الأخطاء العشوائية	139
الشكل رقم(11): التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	139
الشكل رقم(12):المسار الزمني لمبيعات المؤسسة خلال الفترة من 2014-2016	142
الشكل رقم(13): دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للسلسلة V	143
الشكل رقم(14): دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_1	145
الشكل رقم(15): المقارنة بين السلسلة الأصلية V والمقدرة	147
الشكل رقم(16):إحصائية جاك بيرا للسلسة V	148
الشكل رقم(17): المسار الزمني لمخزون المؤسسة خلال الفترة من 2014-2016	151
الشكل رقم(18): دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للسلسلة S	152
الشكل رقم(19): دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_2	154
الشكل رقم(20): المقارنة بين السلسلة الأصلية S والمقدرة	157
الشكل رقم(21): إحصائية جاك بيرا للسلسة S	157
الشكل رقم(22): دالة الإرتباط الذاتي ودالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي e_3	159
الشكل رقم(23): تنبؤات المخزون لسنة 2017	160

الفهـــــــــرس

مقدمة	**أ – حـ**
الفصل الأول:المراجعة التحليلية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة التحليلية	**03**
المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية	**03**
المطلب الثاني: المراجعة التحليلية كمعيار دولي للتدقيق	**08**
المطلب الثالث: أهداف استخدام المراجعة التحليلية	**11**
المبحث الثاني: طبيعة المراجعة التحليلية	**13**
المطلب الأول: أنواع المراجعة التحليلية	**14**
المطلب الثاني: متطلبات إجراء المراجعة التحليلية	**18**
المبحث الثالث: أساليب المراجعة التحليلية	**23**
المطلب الأول: أساليب تحليلية وصفية	**23**
المطلب الثاني: أساليب كمية تعتمد على التحليل المالي	**25**
المطلب الثالث: أساليب إحصائية متقدمة	**33**
خلاصة الفصل	**37**
الفصل الثاني: التدقيق المحاسبي	**38**
تمهيد	**39**
المبحث الأول: أساسيات حول التدقيق المحاسبي	**40**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق	**40**
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق المحاسبي	**44**
المطلب الثالث: أنواع وأهداف التدقيق المحاسبي	**48**
المبحث الثاني: العناصر الرئيسية للتدقيق المحاسبي	**54**
المطلب الأول: فروض التدقيق المحاسبي	**54**
المطلب الثاني : معايير التدقيق المحاسبي	**56**
المطلب الثالث: إجراءات عملية التدقيق المحاسبي	**59**
المبحث الثالث: خطوات أداء عملية التدقيق المحاسبي	**62**
المطلب الأول: قبول المهمة و تخطيط عملية التدقيق	**62**

المطلب الثاني: دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	**64**
المطلب الثالث: تجميع أدلة التدقيق وتحضير الملف الجاري	**67**
المطلب الرابع: إعدادا تقرير التدقيق وابداء الرأي	**70**
خلاصة الفصل	**74**
الفصل الثالث: إستخدام المراجعة التحليلة في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية	**75**
تمهيد	**76**
المبحث الأول: مراحل المراجعة التحليلية ومعوقات استخدامها في عملية تدقيق حسابات المؤسسة الإقتصادية	**77**
المطلب الأول:عموميات حول المؤسسة الإقتصادية	**77**
المطلب الثاني: مراحل وخطوات استخدام المراجعة التحليلية	**79**
المطلب الثالث: معوقات استخدام المراجعة التحليلية	**91**
المبحث الثاني: دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق	**93**
المطلب الأول: تعريف خطر التدقيق وعناصره	**94**
المطلب الثاني: دور المراجعة التحليلية في تخفيض مخاطر عملية التدقيق	**98**
المبحث الثالث: أثر استخدام المراجعة التحليلية في عملية التدقيق	**100**
المطلب الأول: استخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتحسين جودة عملية التدقيق	**100**
المطلب الثاني: استخدام المراجعة التحليلية لرفع كفاءة وفاعلية عملية التدقيق	**103**
خلاصة الفصل	**109**
الفصل الرابع: مساهمة المراجعة التحليلية في تحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**110**
تمهيد	**111**
المبحث الأول : تقديم مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**112**
المطلب الأول : نشأة المؤسسة وأهميتها	**112**
المطلب الثاني: حجم المؤسسة ونشاطها	**113**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**115**
المبحث الثاني: واقع إستخدام المراجعة التحليلية في عملية تدقـيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**118**
المطلب الأول: واقع استخدام المراجعة التحليلية في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**118**
المطلب الثاني: واقع عملية تدقيق الحسابات في مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**119**

المبحث الثالث: تفعيل استخدام المراجعة التحليلية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**121**
المطلب الأول: استخدام النسب المالية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**121**
المطلب الثاني: إستخدام تحليل الانحدار الخطي البسط لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**132**
المطلب الثالث: إستخدام السلاسل الزمنية لتحسين عملية تدقيق حسابات مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين	**141**
خلاصة الفصل	**163**
الخاتمة	**165**
قائمة المراجع	**169**
فهرس الجداول	**174**
فهرس الأشكال	**176**
الفهرس	**177**
الملاحق	**181**